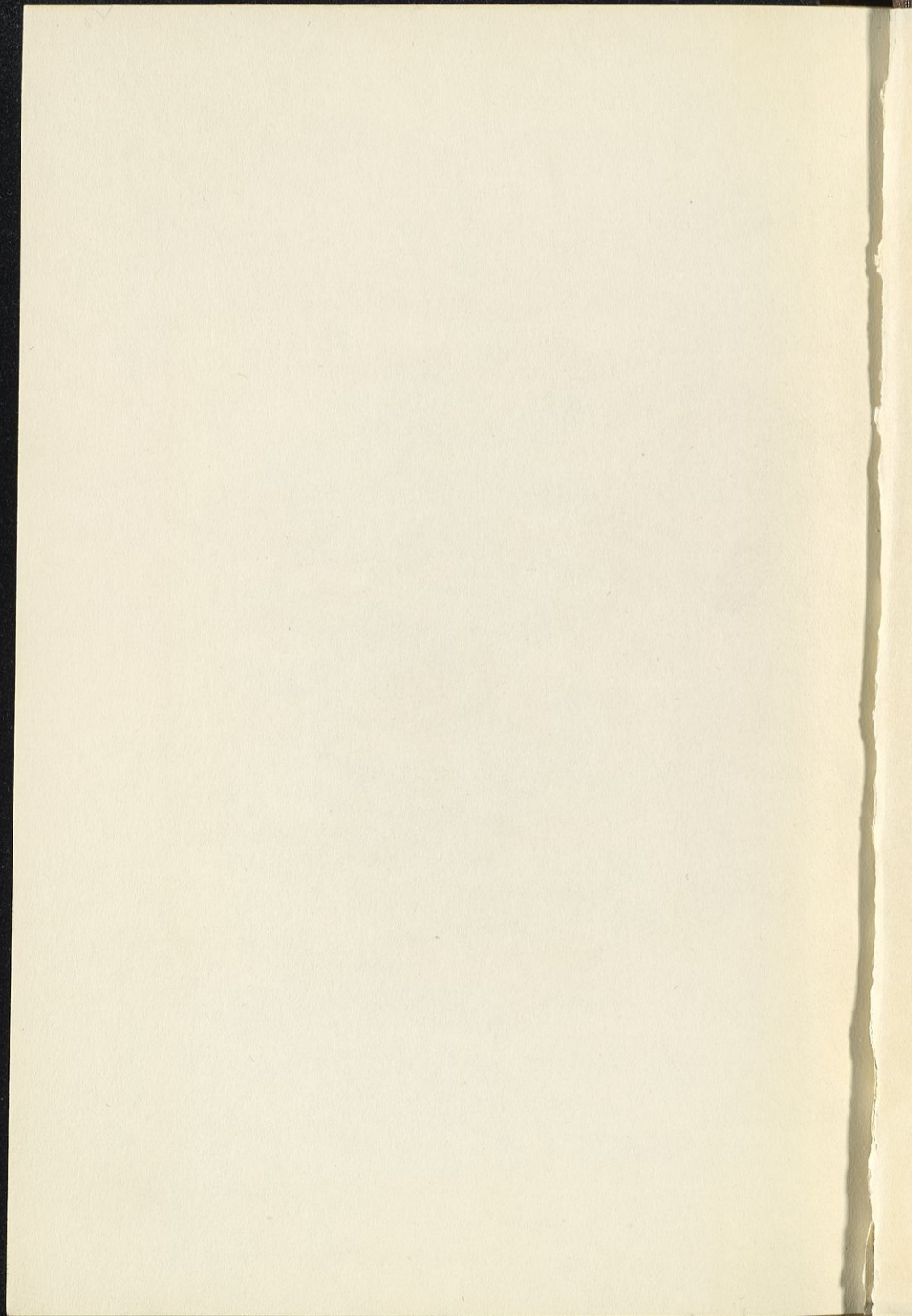
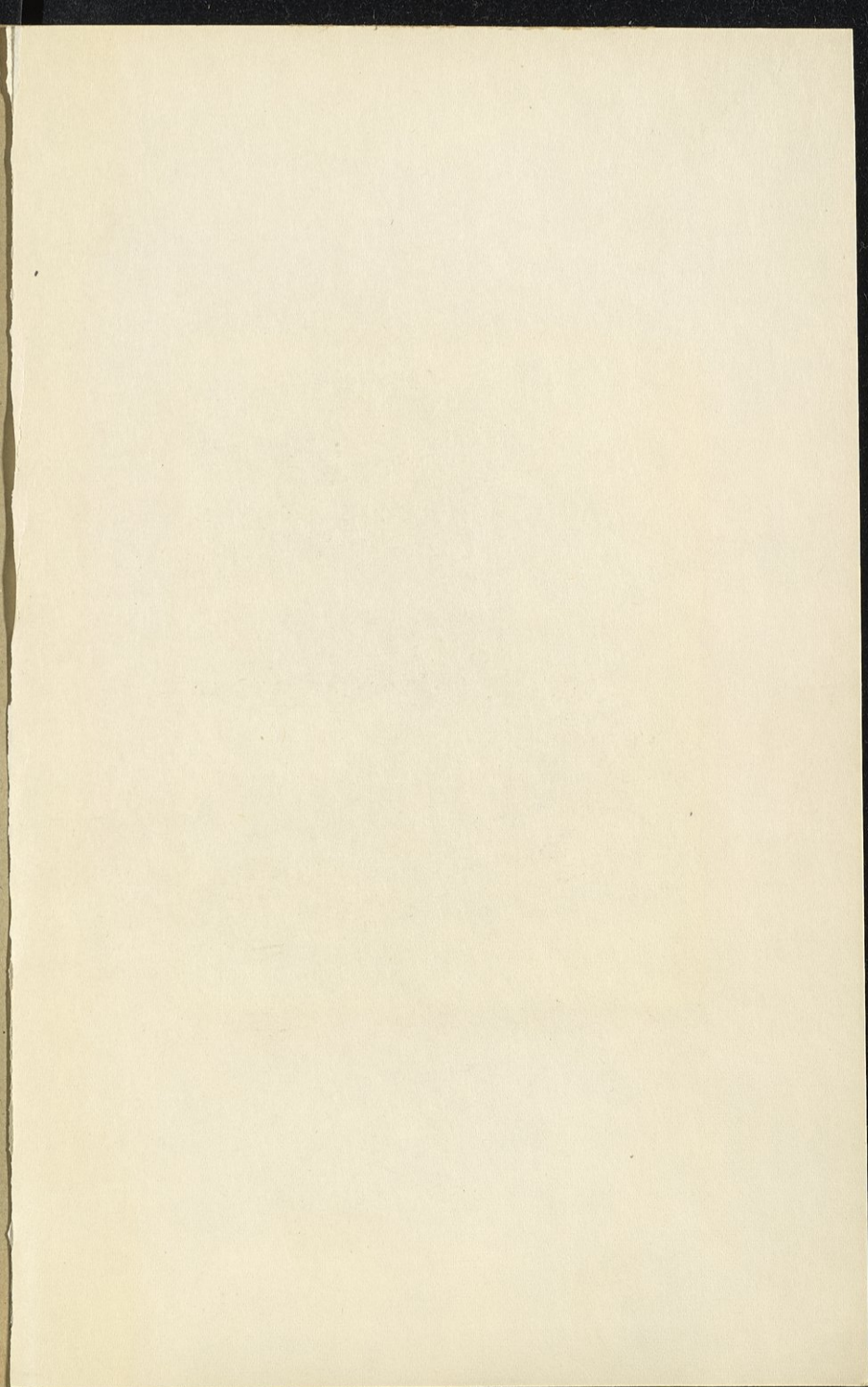


THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY







A
16/

Judge Hassan Salal
Dr. El-Zayat

صور قضائية

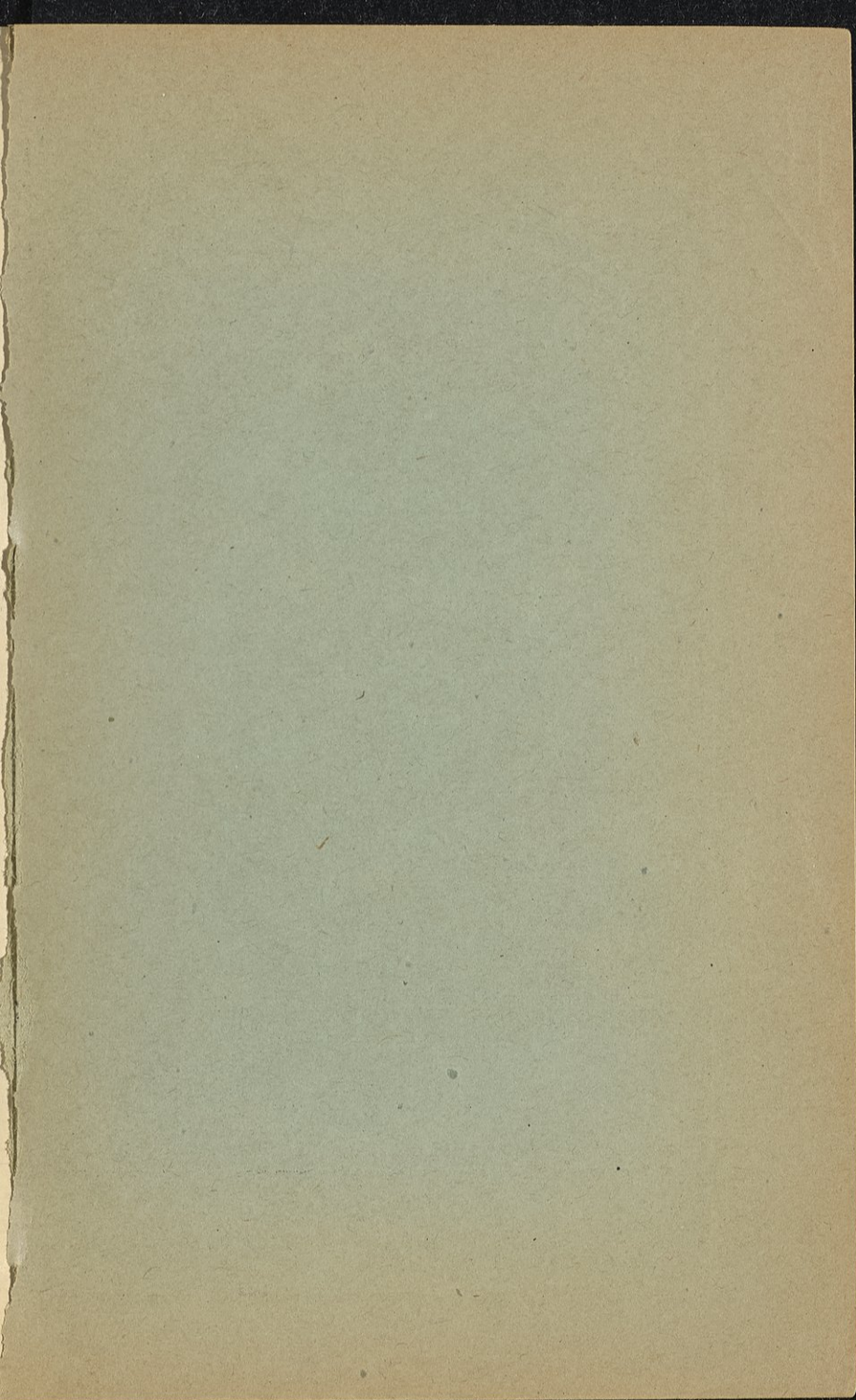
بقلم



القاضي

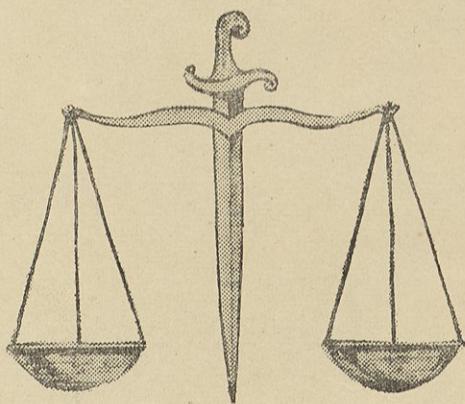
حسن بلال

بجدة التأليف والترجمة والنشر ١٩١١



صور قضائية

بقلم



القاضي

حسن بلال

مراجعة التأليف والترجمة والنشر

962
J216

مقدمة

كنت لا أزال أطلب العلم في المدرسة الابتدائية حين دخلت المحكمة لأول مرة ...

كنا في إجازة الصيف . وسئمنا الذهاب إلى الحديقة العامة التي كنا نقضي كل صباح فيها أنا وبعض زملائي في الدراسة . فاقترح واحد منهم أن نذهب إلى محكمة مصر لنشهد فيها جلسة الجنايات .

ودخلنا قاعة الجلسة في ذلك اليوم على أطراف أصابعنا . وجلسنا في الصف الأخير مع أن الصفوف كانت أمامنا خالية . ولكننا أخذتنا رهبة المكان وهيبة المحكمة — وزاد انكماشنا في جلودنا حين رأينا (الحاجب) يستقبلنا عند دخولنا بنظرة صارمة ثم بقوله : « هست ! »

وجلسنا متجاورين متلاصقين كما تفعل أفران الدجاج في اليوم البارد ، وأخذنا نستمع لمرافعات النيابة ومدافعات المحامين . ورأينا المتهمين يجلسون في قفص الاتهام زائفة أبصارهم تحت سلاح حراسهم الشداد الغلاظ ، وملأت أعيننا صورة القضاة

فوق منصبتهم العالية وهم في ملابسهم السوداء تزين صدورهم تلك
الأوسمة الحريرية الخضراء بما عليها من أهلة ونجوم مذهبة .
فتأثرت نفوسنا أعظم تأثر لهذه المشاهد الرائعة . وخرجنا في ذلك
الصباح من المحكمة كما يخرج الرقي الساذج من دار السينما
يكون قد دخلها لأول مرة .

ولم يكن يسرنا شيء منذ ذلك اليوم أكثر من أن نتواعد
على شهود جلسة أخرى من جلسات تلك المحكمة المهيبة .

وبدأنا نحفظ أسماء المحامين المشهورين ونتعقب أخبار
مرافعاتهم ونستمع لهم . كما حفظنا أسماء القضاة وعرفنا بالمارسة
صفاتهم . وكان من بينهم من اشتهر عنه أنه لم يحكم بالبراءة في
حياته القضائية إلا مرات معدودات . أو من اشتهرت عنه
الصرامة في تقدير عقوباته ، فهو لا يعرف إلا الإعدام ، وإن رأى
الرأفة فالأشغال الشاقة المؤبدة . أو من عرف عنه أنه لم يبتسم
قط ، فهو عابس الجبين أبداً ترتعد فرائص الناس لجرد رؤيته في
مجلسه ولو لم يكونوا من المجرمين ! وكانت هذه الصفات تملأنا
إعجاباً بأصحابها كما تملأنا رهبة منهم . وكنا ندخل عليهم في
جلساتهم خائفين ، ولكننا نحس في الوقت نفسه نشوة عظيمة إذ
نحن نرقبهم من مقاعد النظارة ونحن آمنون . وكان لا يشبه

إحساسنا بهذه العواطف المتناقضة إلا إحساسنا ونحن نزور (بيت
الأسود) من وراء القضبان في حداثق الحيوان !

ودارت الأيام بنا دورتها . وقد رلى أن أجلس داخل هذه
القضبان الوهمية وفوق تلك المنصات العالية . وأن أضع على
صدرى أوسمة القضاة وأهلتهم ونجومهم . ولكنى أحسست
إحساساً جديداً لم أكن لأدركه فى تلك السن المبكرة الأولى .
وهى أن القاضى إن كان يعيش فى جلسته ساعتين أو ثلاثاً أو أربعاً ،
فإنه يعيش فى ذكرى كل جلسة بقية يومه . تظل تداعب خياله
أشباح المتهمين وأقوالهم . كما يظل فكره سابحاً فيما صدر عنه من
تصرفات وأحكام ...

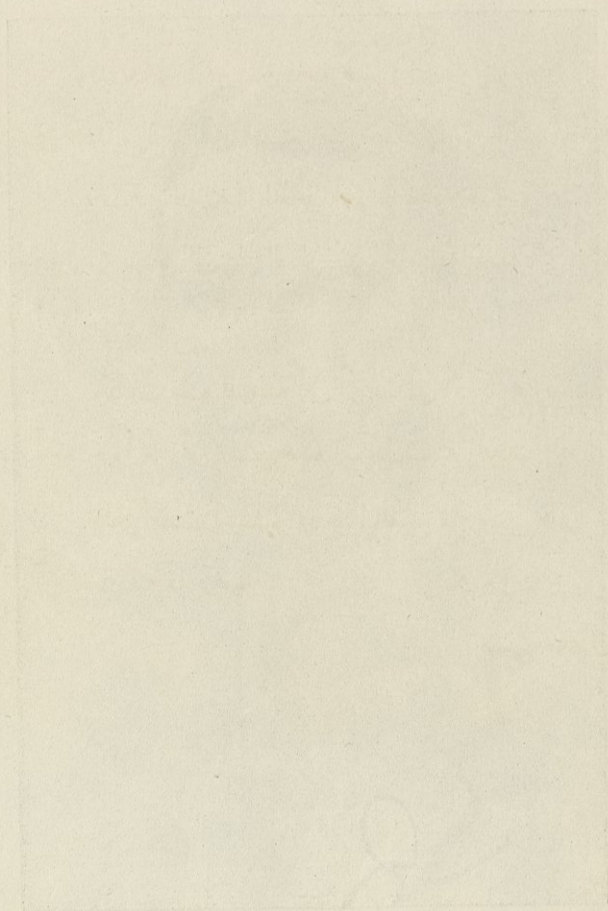
وعنّ لى يوماً أن أروح عن نفسى فى أعقاب جلسة من
الجلسات بأن أدون بعض خواطرى عن قضية كانت تشغل
تفكيرى فى ذلك اليوم . فلما فرغت من تدوين تعليق شعرت
بشيء من الراحة — فشجعنى ذلك على المضى فى هذا الطريق .
ونظرت آخر الأمر فإذا بين يديّ مجموعة من هذه المذكرات .
وأخذت فى نشر بعضها فى مجلة (الثقافة) منذ بدء ظهورها فى
مستهل هذه الحرب العالمية الثانية — فأنتست من القراء ميلاً

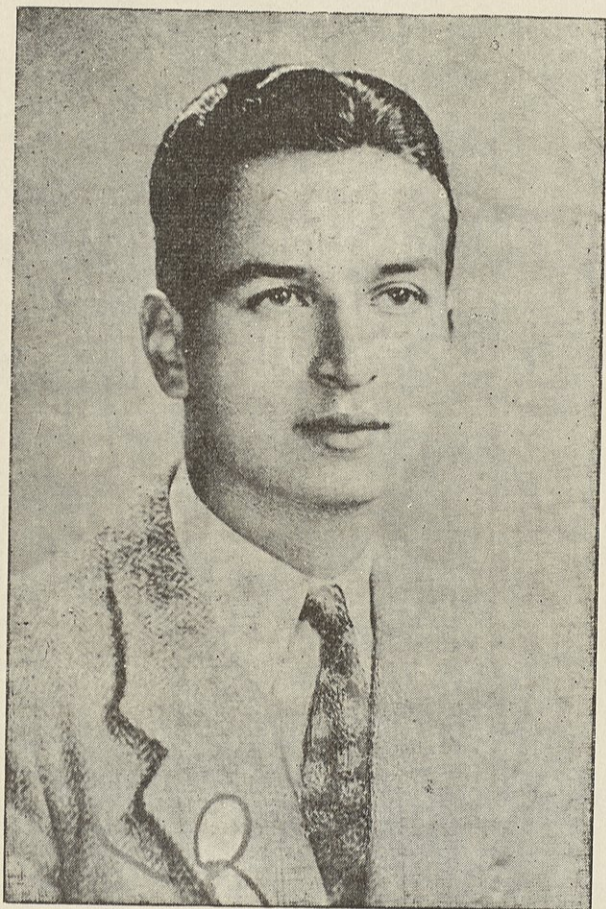
إليها . وكان ذلك بدوره حافزاً لى على الاستكثار منها .

وقد بدا لى أخيراً أن أجمع هذه (الصور) — كما أسميتها —
فى كتاب إذ لا يخلو استعراض حوادثها من فائدة أو من تسلية
— ولكن ظل هذا الخاطر أعواماً وهو يُحَوِّم فى سماء الفكر
دون أن يهبط إلى عالم الواقع حتى جاءت المناسبة التى رأيت معها
أن أخرج هذا الكتاب .

وكانت هذه المناسبة أنى أردت أن أذكر عزيزاً علىّ ، فلم
أجد خيراً من أن أنسق هذه الكلمات ثم أهديها إليه .
ولئن كنت أستشعر فى هذا العمل ما يرضينى فإنى أسأل الله
أن يجعل فيه ما يرضيه .

حسن بهلول





محمد صفی الدین جلال

إِهْدَاء

إلى روح ساكن الجنان

محمد صفى الدين جلال

— ولدى الحبيب الذى أقام معى ثمانية عشر عاماً ...

— عشتها معه يوماً يوماً بل ساعة ساعة !

— فبيدى — هذه التى تخط له هذا الإهداء — أَرْضَعْتَهُ

بعد أن جف لبن أمه وهو فى سن الرضاع ...

— وبيدى هذه أطعمته الأطعمة الهشة حين بلغ الفطام ..

— وأخيراً — وبيدى هذه أيضاً — وضعت كتاب الله

الكريم تحت رأسه حين وسدته الثرى !

حشاشة نفس ودعت يوم ودعوا

فلم أدرأى الظالمين أشيع

لقد دخل روضة الأطفال فى سن مبكرة فدخلتها معه تشجيعاً

له . وحفظت معه أناشيده وكثيراً ما غنيناها معا ...

— وفي المدرسة — قرأت معه دروسه وذاكرناها معا . .
— وفي ليلة امتحان شهادته الأولى — تلك الليلة المشهودة
التي وقعت فيها على القاهرة أول غارة جوية في الحرب الأخيرة
— سهرت معه حتى مطلع الفجر — وفي الصباح لبسنا معا وذهبنا
إلى (لجنة الامتحان) معا ...
— ولما دخل الجامعة لم يعد يسمح لى بسهولة أن أحبه في
غدواته وروحاته .

— لقد أحس أنه كبير . وأنه لم يعد ذلك ... الطفل !
— وتركته يحس أنه أصبح رجلاً . ولكن عيني كانت
دائماً عليه . ويدي كانت دائماً من ورائه بعد أن سحبتهما من يده !

* * *

— وشرع في شبابه يلهو — ولكن لا كما قد يحلو للهو
للداته وأترابه ...

— فلم تكن الطرقات ملهاته . ولم تكن هوايته أن يعيث
مع الشباب العابثين ...

— بل كان يعتكف في غرفته يقرأ — ويدون المذكرات
ويؤلف القصص ...

— وكان يعتمد إلى الطبيعة يملأ عينه من محاسنها ثم يرسم

اللوحات الجميلة التي نزين بها الآن جدران منزلنا

* * *

— قرأت في مذكراته يوما أن « السعادة الحقيقية في طاعة الله » ، ففهمت سبب حرصه على أداء صلواته في مواعيدها ...
— كان هذا العزيز في حياته بيننا قرّة أعيننا فأصبح الآن بعد حرماننا منه شغل قلوبنا وعقولنا ...

— ففي ذمة الله ما احتسبنا فيه !

— وإلى مقام هذا الروح العالى الذى ولد طاهرا ، وعاش طاهرا ، ومضى إلى ربه طاهرا أرفع هذه الصفحات .

مسرح مهرل

﴿ المذنب البريء ﴾

تقدم إلى في جلسة الجناح متهم . وكانت تهمة أن رجال البوليس الملكي في المدينة وجدوه ينام ليلا في مصلى على حافة التربة ، فأيقظوه إذ رأوه — على حد تعبيرهم — من « الأغراب » وسألوه : من أين أقبل ، وإلى أين يريد أن يمضي ؟ فقال : إنه من بلدة ز . وإنه ضاقت به سبل العيش هناك ، فخرج يضرب في الأرض ، ويسعى في منابها ، لعله يوفق إلى عمل يعيش منه ، وإنه دخل المدينة مع الليل ، فلم يجد ما يأوى إليه ، فاعتزم أن يقضى ليلته في « بيت الله » حتى إذا طلع النهار عاود سعيه في طلب الرزق ...

وقد لا يعلم القارئ أن تعليمات البوليس تقضى بوجوب « التحرى » عن أمثال هذا « الغريب » لعله مجرم هارب فرّ من جريمة ارتكبتها ، أو مجرم مقبل على جريمة اعتزم ارتكبتها . ولذلك فإن رجال البوليس استاقوا هذا الرجل إلى المحقر حيث أودع السجن ريثما تنتهى عملية « التحرى » وأخذت بصمات يديه وأرسلت إلى « قلم تحقيق الشخصية » . وجاء الرد بالبرق يفيد أن صاحب هذه البصمات سبق أن أنذره البوليس بوصف كونه

متشرداً ليست له صناعة أو وسيلة مشروعة للتعيش . ولما كان هذا الإنذار يقتضى أن يتخذ المُنذر لنفسه عملاً يرتق منه فى مدى عشرين يوماً من تاريخ توجيه الإنذار إليه ، وإلا حق عليه العقاب باعتباره « عاد إلى حالة التشرد رغم إنذاره » فقد رأى رجال البوليس أن الحالة التى بين أيديهم تستوجب المحاكمة ... وُقِدت الواقعة « جنحة عود للتشرد » — وقدمت للجلسة^(١) ...

* * *

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن العقوبة التى كان يجب على القاضى أن يحكم بها فى مثل هذه التهمة هى عقوبة مركبة ، يقضى فيها بالحبس ، ثم يقضى أيضاً بوضع المتهم — بعد انقضاء الحبس — تحت مراقبة البوليس لمدة معينة .

ومعنى وضع المتهم تحت مراقبة البوليس أنه يجب عليه أن يعود إلى مسكنه عند غروب الشمس ، وألا يبرحه قبل طلوع النهار . ومن مقتضيات ذلك أن يمر به جنود البوليس ليلاً مرة واثنين وثلاثاً ، فيوقظوه ويتأكدوا من وجوده ، ثم يتركوه ليعاودوا إيقاظه « والتتيم » عليه بعد قليل ، وهكذا ...

وأنت ترى من ذلك أن العقوبة قاسية نوعاً ما ، لأنها

(١) فى سنة ١٩٤٥ صدر قانون جديد يعدل أحكام قانون التشرد

تفترض أن العمل ميسر لكل من يطلبه . وأن من لا يتخذ لنفسه عملاً يكون قد فعل ذلك عامداً ليبقى عاطلاً ، وليعيش طفيلياً على أرزاق الناس وكسبهم الحلال ؛ في حين أن الواقع غير ذلك ، وأن الرجل قد يسعى إلى أن ينتعل الدم في البحث عن الرزق ، ويعود وليس معه إلا الحسرة والحرمان ! ...

* * *

وعرضت القضية .. فسألت الرجل :

— هل كنت خالياً من العمل وقت أن ضبطك البوليس ؟

— نعم !

— وهل طالّت مدة خلوك من العمل قبل ذلك ؟

— نعم !

— وهل لم تجد عملاً في هذه المدينة ؟

— لم يمهلوني أبحت فأجد ، لأنني دخلت السجن ليلة دخلتها !

— ولماذا تركت البلدة التي كنت فيها ؟

— كنت أعمل في مقهى ساءت حال صاحبه فأغلقه

فتعطلت ، فقصدت إلى غيره وعرضت نفسي على أصحابه ،

ورضيت أن يكون أجرى ما يكفيني طعام يومي ، فلم أجد من

يستخدمني حتى بهذا الأجر .

وضاعت منى فى سبيل هذا البحث أيام ، حتى جعت
وساءت حالى ، فقصدت إلى محطة السكة الحديد ، وقتلت أحمل
حقيقية أحد المسافرين أو سلة إحدى المسافرين فتتقذى أجراً
آكل به . واستقام أمرى على هذه الحال أياماً ؛ ولكن فاجأنى
رجل البوليس ذات يوم وأنا فى عملى ، فاستقنى إلى المحفر لأنى
« أشغل حملاً بغير رخصة » وحكم على القاضى بغرامة جسيمة
لم أجدها معى فحبسونى أياماً عديدة (بواقع) يوم واحد عن كل
عشرة قروش ...

وخرجت بعد ذلك أعاد البحث عن أى عمل فلم أجده ،
وأدركنى الجوع ، فبسطت يدي إلى الناس أستطعمهم حتى
يبعث الله بالفرج ، فضبطنى الجندى « متلبساً بجرمة التسول فى
الطريق العام » ، وبعثوا بى مرة أخرى إلى القاضى ، فأمر فى
هذه المرة بحبسى خمسة عشر يوماً .

وخرجت من السجن أعاد البحث عن العمل ، فعطف
على تاجر من تجار البصل ، سلمنى غرارة مملوءة ، وسلمنى عربية
صغيرة أضع عليها بضاعتى ؛ وأخذت أجوب الطرقات ببضاعتى
وأنا شامخ مرفوع الرأس لأنى لا أجده لأحد على من سبيل .
غير أن البوليس لاحقنى وسألنى عن « رخصتى » فأفضيت إليه

بحقيقة حالى ، فلم يستمع إلى وقادنى إلى المخفر مرة أخرى حيث
قدمت إلى المحكمة بتهمة أنى « بائع متجول بغير رخصة » .
وحكم على القاضى هذه المرة بغرامة تحولت كالمعتاد إلى حبس .
فضقت ذرعاً ببلدى ورجال البوليس فيها ، وقلت أبحث عن
رزق فى غيرها فجاؤوا بى إليك ...

* * *

استمعت إلى قصة الرجل ، وأنا لا أجد فى كلامه ما يصح
أن يؤخذ عليه ؛ ولست أدرى كيف وثب إلى ذهنى هذا
الخطاير :

« ترى لو كان الحاضرون فى قاعة الجلسة كلهم من »
« ذوى الأعمال ، ثم تعطلوا جميعاً كما تعطل هذا المتهم . ثم »
« وجه البوليس إلى كل واحد منهم إنذاراً بالبحث عن عمل »
« فى مدى عشرين يوماً ... ترى كم منهم كانوا يعودون إلى »
« هذه القاعة وهم فى قفص الاتهام ؟ ! » .

ألا إن كثيراً من القوانين ليجتاح إلى القاضى الذى يعرف
أحياناً كيف يتفادى من تطبيقها !

﴿ في زمان الامتيازات ﴾

كنت أيام الصبا وحادثة السن أمر في بعض طريق وأنا
أسير في مدينة الاسكندرية بتمثال رجل شيخ عجيب الهيئة يجلس
على كرسى ، وقد تدلى شاربه المنفوش على فمه كما تدلى طربوشه على
أذنيه ، فسألت عنه فقيل : هذا نوبار باشار الذى كان رئيساً
للحكومة في عهد إسماعيل . فقلت أناجى نفسى الطفلة :

« عجيب أمر هذا البلد العجيب ! وكيف يصل رجل أرمنى
فيه إلى رئاسة الحكومة ؟ ثم أى أرمنى ! ؟ إنه في حياته لم يكن
يجد ولا شك قرشاً يكوى به طربوشه ، فجاء تمثاله بين التماثيل
بدعة وأضحوكة ، ثم ها هو بعد موته لا يجد ولو حملاً يركبه ،
وتلك التماثيل من حوله تقوم على كل فاره وضامر ، ومنها الذى
يشير بذراعيه ، والذى يقبض على سيفه ويشمخ برأسه فى السماء ،
وأما هو فقد قيع فوق كرسيه على سطح الأرض ، لا خيل
ولا أناقة لباس !!

هذا كان فيما مضى منطق الطفولة الجاهلة ، واليوم أريد أن

أعتذر لهذا الرجل الكبير عن تلك الخلجات التي كانت تطوف
برأسي وأنا أمر أمام تمثاله المتواضع ، فأقدم للقراء صورة واحدة
من عشرات الصور المشرفة التي حفلت بها حياته ...

كانت مصر في عهد نوبار خاضعة لنظام الامتيازات ، وكان
هذا النظام قد بلغ في عهد إسماعيل من الشدة والتفاقم أقصى ما قدر
له أن يبلغه . فقد كان الأجانب في ذلك العهد ينتمون إلى سبع عشرة
دولة ، لكل دولة قنصلها الذي يطبق قوانينها فيما يمس رعاياها .
ولم تكن في مصر في ذلك العهد محاكم من الطراز الذي يشهده
أبناء الجيل الحاضر ؛ فكان المصري لا يملك أن يقاضى الأجنبي
أمام المحاكم المصرية ؛ وكان هؤلاء الأجانب على تعدد جنسياتهم
يربط بينهم تفاهم ضمني على هضم حقوق الوطنيين ، والتمتع بما هم
فيه من حصانة قضائية ؛ فإذا أجر أحد الوطنيين منزله مثلاً
لإيطالي ، فلم يدفع الإيطالي ما عليه من الأجرة ، وزين الشيطان
للمصري أن يقاضى مدينه أمام القنصلية الإيطالية ، ظل الإيطالي
ساكناً ساكناً حتى تكتمل الإجراءات الأولى للدعوى ، وحتى
يتكبد المصري دفع رسومها ، وحتى تسير القنصلية في نظر الدعوى

شوطاً بعيداً توشك بعده أن تفصل في النزاع ، ثم يتنازل عن عقد إيجاره إلى زميل فرنسي مثلاً ، فينتقل المنزل إليه ، وتسقط الإجراءات الأولى كلها ، وتضيق على المصرى نقوده ، ويضيق عليه وقته ، ويضطر إلى تجديد الدعوى أمام القنصلية الفرنسية برسوم جديدة وإجراءات جديدة ؛ وفي الوقت المناسب يرى أن الفرنسي قد صنع به مثل ما صنع الإيطالى من قبل ، ويرى إلى منزله وقد انتقل إلى يد ألماني ... وهكذا تدور الدعوى بقدر ما يدور المنزل من يد إلى يد ؛ وليس ما يمنع أن تتم دوراتها سبع عشرة دورة ، يعلم الله ما تستغرقه من زمن وما تستنفده من مال !

هذا مثل واحد يبين مسلك بعض الأجانب نحو مضيفيهم المصريين في ذلك العهد . ولكن من الأنصاف أن لا ينسى الإنسان في هذا المقام أن يسجل أن هؤلاء الأجانب لم يكونوا يؤثرون « الشعب المصرى » وحده بهذه المعاملة . بل لقد كانوا يسوون فيها بين « الشعب » و « الحكومة » نفسها . بل إنهم لم يكونوا يتورعون أن يتخذوا نفس هذا السلوك مع « ولى الأمر » وولى نعمتهم « إسماعيل » . فإن حديث دعاوى التعويض التي كان يرفعها الأجانب على الحكومة المصرية في ذلك العهد حديث

طويل عريض لا ينتهى ولا يغيض ؛ حتى لقد قيل فى مقام التمثيل على هذه الحال إن أجنبيا استأجر مكاناً على شاطئ البحر فى الاسكندرية ليقم عليه (أ كشاكا) للاستحمام ؛ فما كاد ينتهى من عمله حتى هبت على الشاطئ عاصفة هوجاء اقتلعت تلك (الأكشاك) وتركها حطاماً ، فرفع الدعوى على الحكومة يطالبها بتعويض مالى جسيم لأنها لم تنبهه إلى أن هذا الموقع من الشاطئ عرضة لمثل تلك العاصفة !!

أما المثل التاريخى الذى يرويه قراء التاريخ — والذين لم يقرءوه أيضاً — فهو ذلك الذى وقع لإسماعيل نفسه ، إذ دخل عليه أحد كبار الأجانب وكان بالقاعة التى استقبله فيها نافذة مفتوحة ، فما كاد المجلس يستقر بالضيف والمضيف حتى ابتدر الخديو أحد أتباعه بقوله : « أقفل بالله عليك تلك النافذة لئلا يصاب جنابه بالبرد فيكلفنا ذلك عشرة آلاف جنيه تعويضاً ! »

* * *

ومن الحوادث المشهورة^(١) الدالة على غطرسة بعض الأجانب وعجزتهم وعجز الحكومة عن كبح جماحهم أن إحدى الصحف الفرنسية فى سنة ١٨٧٠ دأبت فى الطعن على الحكومة

(١) كتاب المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية للأستاذ عزيز بك خانكى

المصرية وعلى القنصلية الفرنسية نفسها . فطلب إسماعيل باشا
إلى قنصل فرنسا تعطيل هذه الجريدة ، ولكن القنصل تغافل
عن هذا الطلب ، وترك كتاب الجريدة يتمادون في مسلكهم
الشائن . فلما رأى نوبار باشا هذا التقصير من جانب القنصلية
وأنس من محررى الجريدة استهتاراً بكرامة البلاد ، أصدر أمراً
بتعطيل الجريدة بالقوة ، إلا أن صاحبها لم يطع الأمر وتحداه ،
وظل يحرر جريدته ويصدرها ويوزعها في الطرقات ، على الرغم
من أمر نوبار الذى كان قد أصدره إلى رجال البوليس المصرى
بمصادرة كل عدد يعرض للبيع . واتفق بعد ذلك أن ضبط
أحد رجال البوليس عدة نسخ مع رجل كان يبيعها ، فاستنجد
البائع برجل فرنسى اسمه ماروفى ، فنهض هذا لنجدته واستل
سيف البوليس يريد أن يفتك بمن ضبط تلك النسخ ، إلا أن
الشرطى تمكن من القبض عليه وعلى بائع الجرائد واقتادها —
لا إلى الخفر — ولكن إلى القنصلية الفرنسية صاحبة الاختصاص .
فما كان من القنصل — بدلا من أن يؤاخذها بتهمة الاشتراك
في جرائم القذف والطعن والسب ومخالفة أوامر الحكومة —
إلا أن انحاز إلى جانب الفرنسى . وأدهى من ذلك أنه لم يكتف
بذلك بل طالب الحكومة بتعويض أساسه أن البوليس المصرى

انتزع بالقوة أعداد جريدة فرنسية من أحد الرعايا الفرنسيين !
وهنا برز له نوبار فرفض سماع الشكوى ، وأصر على معاقبة بائع
الجريدة لأنه خالف أوامر الحكومة ومعاقبة الفرنسي الذى هم
بضرب الشرطى ؛ ولكن القنصل تجاهل هذا الطلب ، وظل
على تحديه للحكومة ذلك التحدى الفاضح ، بأن علق منشوراً على
باب القنصلية دعا فيه جميع الفرنسيين إلى حمل السلاح لمقاومة
رجال البوليس المصرى ...

عند ذلك أدرك إسماعيل باشا خطورة الحد الذى تطور إليه
النزاع ، ولم يطمئن إلى استئصال الخلاف بين الحكومة المصرية
والقنصلية الفرنسية على هذه الصورة ، فأشار على نوبار باشا
بتخفيف وطأته واصطناع المرونة لتفادى هذا الاصطدام . إلا أن
نوبار أخذته العزة وأشار بوجوب انتهاز هذه الفرصة التى برز
فيها حق الحكومة بروزاً محسوساً ، لتسترد بعض هيبتها وتظهر
مقدرتها وسطوتها ، وتضع حداً لهذه الفوضى . ثم دعا جميع
القناصل الأجانب ليجتمعوا ويحكموا بينه وبين القنصلية
الفرنسية . وكان هو فى خلال ذلك قد هدد بالقبض على كل
فرنسى يحمل سلاحاً . فاجتمع القناصل وتباحثوا فى الخلاف ثم
قضوا بأن قنصل فرنسا نخطئ فى مسلكه وأن نوبار لم يخرج

عن حدود القانون . ولكن اعجب بعد ذلك ما شاء لك العجب حين تعلم أن حكومات أولئك القناصل ما كادت تقف على ما كان من أمرهم حتى أنحت عليهم باللائمة على تدخلهم فيما لم يكن ليعنيهم ولا يعنى فرداً من رعاياهم ، وأخذتهم على أنهم زجوا بأنفسهم في مشكلة لا تتعلق بحكوماتهم ، بل تتعلق بقنصل دولة أخرى وبأجنبي غير تابع لهم ...

على أن القنصلية الفرنسية ذاتها لم تقتنع بهذا الحكم ، واتصلت بحكومتها لتتدخل بصفة رسمية في هذا النزاع ؛ وبعد مباحثات دبلوماسية طويلة طلبت الحكومة الفرنسية تحكيم ثلاثة من قناصل الدول الكبرى للفصل فيما إذا كان البوليس المصرى يملك مصادرة جريدة أجنبية تباع في الطرقات العامة أم لا . فاجتمع القناصل الثلاثة — وهم قنصل إنجلترا وقنصل ألمانيا وقنصل إيطاليا — وحكموا بالإجماع بأن نوبار باشا كان على حق وأن قنصل فرنسا كان مخطئاً ...

هذه صورة يطالعها أبناء الجيل الحاضر فيقرءون فيها أنهم يعيشون في زمان أسعد من زمان آبائهم . ولكن أهم من ذلك أن يقرءوا بين سطورها أن عليهم واجباً مقدساً ، وهو أن يقوموا بدورهم بما يجعل زمان أبنائهم أسعد أيضاً من زمانهم .

﴿ مثال من الخلق الانجليزى ﴾

عُرِضَتْ عَلَى قَضِيَّةٍ اتَّهَمَ فِيهَا غُلَامٌ لَا يَكَادُ يَبْلُغُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ مِنْ عَمْرِهِ بِأَنَّهُ سَرَقَ مَبْلَغَ سَبْعِينَ جَنِيهَا مَصْرَبًا مِنْ مَنْزِلِ مَخْدُومِهِ — وَمَخْدُومُهُ هَذَا رَجُلٌ بَرِيطَانِيٌّ فِي الْجَيْشِ الْإِنْجِلِيزِيِّ لَهُ زَوْجَةٌ تَجَاوَزَتْ سِنَ الْأَرْبَعِينَ ، وَلَهُ وَلَدٌ لَمْ يَبْلُغِ الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ فِيمَا أَظُنُّ . وَظُرُوفُ قَضِيَّتِهِ كَمَا رَوَاهَا هُوَ أَمَامِي ، أَنَّهُ كَانَ قَدْ عَلِمَ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهَا تَفَقَّدَتْ وَرَقَةً مِنْ ذَاتِ الْمِائَةِ قُرْشٍ بِحَافِظَةِ نَقُودِهَا فَلَمْ تَجِدْهَا ؛ وَأَنَّهَا تَرْتَابُ فِي أَمْرِ الْخَادِمِ ؛ فَصَرَفَهَا زَوْجَهَا عَنْ هَذَا الْخَاطِرِ بِإِيْهَامِهَا أَنَّهَا رُبَّمَا تَكُونُ قَدْ فَقَدَتْ نَقُودَهَا فِي السُّوقِ وَهِيَ تَخْرُجُ مِنْ دِيلًا أَوْ تَرُدُّهُ إِلَى حَقِيقَةِ يَدِهَا . وَلَسْكَنْهَا أَكْدَتْ لَهُ أَنَّ الْوَرَقَةَ ضَاعَتْ بِدَاخِلِ الْمَنْزِلِ ؛ فَأُصْدِرَ تَعْلِيمَاتُهُ لِأَهْلِ بَيْتِهِ أَنْ يَضَعَ كُلُّ وَاحِدٍ نَقُودَهُ فِي دَرَجِهِ الْخَاصِّ ، وَأَنْ يَقْلُبَ بَابَ دَرَجِهِ بِمِفْتَاحٍ . وَاسْتَمَرَّ الْحَالُ عَلَى ذَلِكَ نَحْوَ أُسْبُوعَيْنِ ، ثُمَّ عَرَضَ لِلرَّجُلِ مَا يَدْعُوهُ إِلَى السَّفَرِ لِبَلَدَةٍ أُخْرَى ، فَدَخَلَ غُرْفَةَ نَوْمِهِ حَيْثُ يَضَعُ نَقُودَهُ لِيَأْخُذَ مِنْهَا حَاجَتَهُ قَبْلَ سَفَرِهِ ؛ فَإِذَا الْغُلَامُ الْخَادِمُ فِيهَا يَنْظِفُهَا وَيَقُومُ بِعَمَلِهِ الْيَوْمِيِّ فِيهَا مِنْ كُنْسٍ وَمَسْحٍ وَتَهْيِئَةِ فَرَّاشٍ ، فَفَتَحَ الرَّجُلُ — بِحُضُورِ الْغُلَامِ — دَرَجَ النُّقُودِ وَأَخَذَ مَا أَخَذَ ،

ثم أغلق باب الدرج ولف المفتاح في خرقه من القماش وفتح الدرج الآخر المجاور للأول ووضع الخرقه فيه ، ثم انصرف آمنا مطمئنا واثقا أن إقفال الدرج رمز كاف لإعلان رغبة صاحبه في أن يظل مقفلا ، وأنه لا ينبغي لأحد بعد ذلك أن يفتحه ...

ولكنه لما عاد من سفره وجد أن نقوده ينقصها سبعون جنيهها مصريا ، فسأل أهل بيته عما إذا كانوا فقدوا شيئا من نقودهم ، فأجابت زوجته سلبا ، وفتح الابن درجه فإذا نقوده الخاصة تنقصها ورقة من ذات الحسين قرشا ، فأبلغ والده وبعد أن أدلى الرجل بهذه الشهادة سألته :

— هل انصرف ذهنك إلى أن خادمك هو الذى سرق النقود ؟

فكان جوابه :

— لقد فكرت مليا في الأمر بعد وقوعه ، فلم ينصرف ذهني إلى شيء — ولكن المنزل لا يدخله أحد غير الخادم !
وبهت لهذا الجواب وما فيه من قناطر التحفظ المقنطرة ، وما راعني إلا جوابه الآخر حين سأله محامى المتهم :
« هل لم تكن تعلم زوجتك أين تضع نقودك ؟ » إذ قال :

— هي تعلم أنى أضع نقودى فى الدرج ، ولكنها لم ترى أين أحفظ المفتاح . . .

ولما استدعيت زوجته بعد ذلك لسماع أقوالها قالت : إنها تعرف أن زوجها يضع نقوده فى الدرج ، ولكنه بعد أن اتبع خطة الإقفال بالمفتاح لم تكن تعرف أين يضع مفتاح ذلك الدرج !!

فلم أتمالك أن أسألها : هل بينها وبين زوجها شىء من سوء التفاهم الذى يقتضى هذه العزلة ، فدهشت وقالت : على العكس إنهما على وفاق تام !

فيالبريطانيا العظمى ! ويا لأخلاق أهلها ! أفيلغ بهم تطبيق مبدأهم القائل : "Mind your own business" (دع ما لا يعنيك) إلى هذا الحد ؟ . . . وبين الرجل وزوجه وهما اللذان يفضى بعضهما إلى بعض ؟ !

* * *

لقد ذكرنى هذا ببعض ما يحصل هنا فى مصر ويتناقله الناس فى مجالسهم عن بعض السيدات اللاتى تجعل الواحدة منهن دأبها أن تغافل زوجها لتنبش جيبه فتطلع على أوراقه الخاصة التى لا دخل للحياة الزوجية بها . ثم لتحصى عليه مقدار ما خرج به

من النقود وما عاد به . ولتعرف مقدار ما صرف وما لم يصرف .
ثم لتحاسبه بالحق والباطل عما كان وعما لم يكن . ثم لتكون
لنفسها رأياً خاصاً فيه لا تصارحه به ، ولكنها تحاسبه عليه .
ثم لتملأ الدنيا حوله بالشكوك . ولتحيطه بجو من الريب لا ينفعه .
ولكنه يفسد عليهما حياتهما . كل ذلك انسياقاً وراء عاطفة
الغيرة التي إن دلت على شيء فهي أشد شيء دلالة على أن هذه
الزوجة فقدت ثقتها بنفسها أمام زوجها . وأفلست في الاحتفاظ
بزوجها عن طريق اجتذابه بشئائها ، فهي تحاول الاحتفاظ به
بأساليب (سكوتلانديارد) ، وعلى طريقة (أبى الهدى التركى)

* * *

ذكر لى بعض إخوانى ما قصه عليه ابنه الصغير الذى
يدرس فى إحدى المدارس الانجليزية بالاسكندرية . فقد روى
هذا الطفل أن النظام يجرى بين التلاميذ هناك على أن لا يتدخل
واحد منهم فى شأن من شئون غيره الخاصة . وأن التلميذ الذى
ينقل عن زميل له أنه أتى أمراً أو فعل فعلاً — حتى ولو كان
مخالفاً للنظام — لا يكون جزاؤه هو غير العقاب . وذلك لأن
النظام منوط بموظفين موكلين بالقيام عليه ، ومن شأنهم وحدهم
أن يحافظوا عليه !

فهذا السمو في الخلق بكل ما يحمله من معاني البعد عن
الغيبة والتميمة ، والتغاضى عن هفوات الناس ، والتجاوز عن
سيئاتهم وعيوبهم ، وما ينطوى عليه من الاعتراف بنقص الطبيعة
البشرية ، وحاجتها إلى السعى لبلوغ الكمال فى وسط هادئ ،
تشع فيه روح التشجيع ، هذا الخلق — وأمثاله — هو قوام
العظمة فى تلك الأمة العظيمة الأخلاق !

﴿ كيف يتفادون من عذاب السجون ﴾

وقع لى اليوم ما لم أكن أتوقعه ، ولا يخطر على بال أحد ...
كان المتهم الذى أريد أن أقص قصته من ذوى « السوابق »
الكثيرة فى السرقة . وكانت تهمته الجديدة التى قدم للمحاكمة
من أجلها جريمة سرقة أيضاً ؛ فهو فى نظر القانون « عائد » ،
و « العائد » يضاعف له العقاب عادة . على أنى لم آخذ نفسى
بهذه القاعدة ، فأجعلها مطردة مع كل « العائدين » . إذ من
ينهم من يكون فى بعض الأحيان صاحب عذر يستدعى
التخفيف لا التشديد . أما صاحبنا فكانت ظروف سرقة
الجديدة تدعو إلى أعظم العجب . وذلك أنه وقع على منزل
لا تقيم فيه إلا سيدة بمفردها ، وهو مع ذلك مكون من طوابق
ثلاثة . وكان لهذه السيدة أخ يقيم فى بلد نازح فى أقصى الصعيد ،
فعرض لها ما يستدعى زيارته والإقامة عنده ردها من الزمن .
ولست أدرى كيف وفق صاحبنا إلى علم كل ذلك حين سطا
على المنزل عقب غياب صاحبه عنه ، فإنه لم يكتف بالتسلل إليه
وحمل كل ما يستطيع حمله جملة واحدة ثم الهرب به ، كما يفعل
غيره من اللصوص ، بل إنه وضع خطة مطمئنة هادئة لسلب

جميع ما في المنزل ، ولكن على قاعدة الأهم ثم المهم ! فدخل
المنزل من سقفه عن طريق منزل خرب مهجور يجاوره ، ثم عمد
إلى نفائس الطابق العلوى ، فجمعها وانطلق بها فباعها ؛ ولما نفذ
ثمنها عاد إلى المنزل فجمع نفائس الطابق الثانى ، وصنع بها ما صنع
بأختها . ولما انتهى دور الطابق الأسفل عاد إلى الطابق الأعلى ،
فجمع ما خف حمله من محتوياته ووضعه فى أقفاص ، ورسها بعضها
إلى جانب بعض ؛ ثم جعل كلما احتاج إلى نقود يأتى إلى تلك
الأقفاص ، فيحمل واحداً منها وينصرف به عن طريق المنزل
الجاور كالمعتاد ، دون أن يلتفت إلى عمله هذا نظر أحد من الناس .
وكيف كان يشعر به الناس وهم يدبون على سطح الأرض ،
ويدخلون البيوت من أبوابها ، و يصعدون من أسفلها إلى أعلاها ،
بينما اتخذ صاحبنا لنفسه عكس هذا الطريق ، إذ كان سيره فوق
هوامات البيوت يدخلها من مساقط النور فيها ، وينزلها على طريقة
« شولم ! شولم ! » رحم الله عهد أصحابها ؟ .. !

ولبث الرجل دائباً فى عمله بضعة شهور حتى أوشكت أن
تنتهى أقفاص الطابق الأرضى بعد أن تجرد الطابقان العلوى
والأوسط من كل ما تستطيع الأقفاص أن تحمله من تحف وآنية
وملابس وأثاث فاخر ...

وعند ما عادت ربة البيت من غيبتها الطويلة دهشت إذ وجدت محتويات منزلها مرصوصة على هذا النحو في أقفاصها . وفزعت حين أدركت أن يداً عبثت بيئتها في غيبتها على هذه الصورة الجريئة . ولكنها عادت فخدمت الله على أن عودتها « المفاجئة » قد قطعت على الجاني عمله ، إذ هيأ الغنيمة ، ولكنه لم يوفق إلى استلابها بعد . وحسبت المسكينة أن نكبة الطابق السفلى هي قصارى ما حل بالمنزل في زمن الغياب . وما درت أنها أدركت الرواية في فصلها الأخير .

* * *

وأسرعت هي إلى إبلاغ « البوليس » . فلما أقبل رجاله لمعاينة مكان الجريمة وكشف الثغرة التي دخل منها اللص ، انكشفت الحقيقة كاملة ، وعرفت فداحة الخسارة فيما حل بالطابقين العلويين .

وعند ما ضبط المتهم بعد ذلك كان يلبس فوق جسمه ملابس من تلك المسروقات التي وصفتها « الجنى عليها » لرجال البوليس وقت التبليغ وقبل الضبط .

ولقد فُتِّش منزل « المتهم » فوجدت عنده بقايا ما كان

في القفص الأخير ، وهو ما أملت عنه صاحبة البيت بوصف كونه من أثاث الطابق الأرضي .

فلم يكن ثمة ما يدعو إلى التشكك في صحة الاتهام . وتحدد موقف المتهم أمامي على أنه مثال ناصع من أمثلة الطفيلية الآدمية التي تعيش على أرزاق الناس ، وتمتص من دمائهم ، وتعبث في ملك أيمنهم . وهذا هو جوهر جريمة السرقة التي حاربتها كل الأديان ، ونصت على عقابها كل القوانين . . .

* * *

وإزاء ثبوت التهمة على هذه الصورة الأكيدة ، وإزاء ما انطوى عليه عمل المتهم من الجرأة والاستهتار ، وإزاء ما اسودت به صحيفته من « السوابق » أوقعت عليه العقوبة في حدها الأقصى ، وأنا أومن بيني وبين نفسي أن الرجل لم يكن يتوقع غير ذلك . فما راعني بعد أن نطقت بهذا الحكم ، وبعد أن أمسك به الجنود ليخرجه من قاعة الجلسة إلى حيث ينفذون فيه الحكم — ماراعني إلا أن أراه يصيح ويثور ، ويتهور بالسباب . غير مبقٍ على ولا على من أجلسني على كرسي القضاء ، مندداً بالظلم والظالمين ، وأولاد الحيوانات الدنيا الذين يحبسون الناس بغير حق ! ثم ما لبث أن اختتم هذا الخطاب التأثير بأن

انتزع النمرة المعدنية التي كانت على صدر قميصه ، وفي مثل الملح
البصر كشف عن بطنه وسط القاعة ، بل وسط أيدي حراسه
من رجال البوليس ، وطعن نفسه طعنات سريعة قوية أخرجت
أمعاء وهو يقول :

— أنا لا أدخل السجن أبداً ! والله ما أنا بداخل ! أنت
حكمت ، وأنا حكمت ! وسنرى حكم من ينفذ أولاً !!
وسقط الرجل يتخبط في دمه !

* * *

رفعت الجلسة وكلفت من يسرع ليستدعى رجال الإسعاف .
ولست أدري كيف عاودنى شيء من الندم ، على أنى قد
أكون أخطأت في تقدير عمل هذا المتهم ، وفي اصطناع الشدة
معه . ولعله كان جديراً بالرحمة وتخفيف العقاب ...

واستأنفت عملي بعد أن هداً الجو نوعاً ما عقب هذه الثورة .
فلما انتهيت منه عدت إلى منزلى وأنا واجم كاسف البال ..
ولبثت على ذلك أياماً ، وأنا لا أبرئ نفسى من جريمة ما وقع
لذلك المتهم .

وصارت تتوارد على ذهنى — فى خلوتى وفى عملى — صور
ما كنت أسمعه وأقرأه عن قضاة السلف الصالح الذين كانوا

يدعون إلى تولى القضاء فيرفضون ، فيضطر الخليفة إلى ضربهم
بالسياط ليكرههم على قبول مراكرهم ، وترحمت عليهم إذ دلوا
بعملهم هذا على إحساسهم الإحساس التام بخطورة عملهم
وإدراكهم كل الإدراك لجسامة مسئوليتهم أمام الله وأمام
ضمايرهم ! . . .

* * *

وبقيت على حالى هذا زماناً . . . إلى أن كان يوم التقيت
فيه ببعض رجال السجن الذى أرسل إليه ذلك المتهم ، فبادرت
بالسؤال عنه أستفسر عن إصابته وعن حاله وعما يعانى فى سجنه ،
فعلمت أنه لم يدخل السجن وأنه إنما أودع فى مستوصفه بسبب
إصابته حيث ينعم بطعام المرضى ، ويتقلب فيما أعد لهم من ألوان
العناية والرعاية ، وأنى كنت مخدوعاً فى عطفي عليه ، إذ أنه
اصطنع لنفسه تلك الإصابة اصطناعاً لتكون على قدر العقوبة التى
حكم بها عليه ، لأنه فى مرة سابقة كان محكوماً عليه بستة شهور
فاكتفى بابتلاع مقدار من الدبابيس ليفر أيضاً من السجن وليقيم
فى مستوصفه ، وأن هذه هى طريقته ، وطريقة كثيرين غيره
من المجرمين العائدين كلما أوشكوا أن يروا أنفسهم مسوقين

إلى ما وراء جدران السجون ...

* * *

ذهلت لدى سماع هذا البيان ، وعجبت من أمر هؤلاء
الأشرار الذين باعوا أجسامهم وأنفسهم للشيطان ، فهم يبذلونها
رخيصة في سبيله ؛ وأدركت أن يد الله دائما وراء يد القاضي
مادام القاضي لا يستلهم في أحكامه إلا هدى الله .

﴿ ضريبة المهنة ﴾

لست أرمى هنا إلى التحدث عن تلك الضريبة التي فرضتها الحكومة أخيراً على أصحاب المهن ، فليس ذلك من شأني . ولكنني أردتُ أن أشير إلى معنى آخر خطَرَ لي ؛ وهو أن صاحب المهنة قد تقع عليه أحياناً تبعات اجتماعية يلتزم بها ، بحكم مهنته .

فهؤلاء رجال الغناء والموسيقى مثلاً نسمع عنهم في أوروبا أنهم يطوفون بمضارب الجنود وبأخاديدهم متطوعين للترفيه عنهم بما آتاهم الله من مواهب^(١) . فهذه هي ضريبة مهنتهم يؤدونها لوجه الله وبحكم الواجب الاجتماعي إلى من هم في حاجة إليها .

وما يصدق على رجال الفن بالنسبة للجنود ، يصدق على أصحاب المهن الأخرى بالنسبة لمن يكون في حاجة إلى معاونتهم .

وأرى أن « القاضي » أيضاً من أصحاب هذه المهن التي تستوجب أداء ضريبتها .

(١) نشر هذا المقال في سنة ١٩٤٠ أثناء الحرب العالمية الثانية .

ولكن ماذا عسى أن يرجي من القاضى عمله على هذا
الاساس ؟

إنه لا يرجي منه بطبيعة الحال أن يقيم مقصفاً مثلاً عقب
جلسته الجنائية يدعو إليه من صدر عليهم الحكم بالحبس ، كما
أنه لا يرجي منه أن يبذل وساطته لدى المصارف لعقد قروض لمن
صدر عليهم الحكم بمبالغ من المال فى جلسته المدنية !

ولست الآن بصدد تحديد العمل الذى ينبغى للقاضى أن
يقوم به لأداء هذه الضريبة التى يفرضها عليه مركزه . ولكنى
أستطيع أن أقرب إلى ذهن القارىء ذلك المعنى الذى أرمى إليه ،
بأن أنقل إليه هنا صفتين من صفحات تلك « المذكرات »
التي سبق أن عرّضتُ عليه بعضها .

* * *

الخميس ١٣ مايو سنة ...

عُرضت على اليوم فى « لجنة المعافاة من الرسوم القضائية »
حالة تستدعى النظر :

امرأة فقيرة تملك من حطام الدنيا منزلاً محطاً ، به أنقاض
غرف ، تؤجرها إلى من هم أفقر منها ، ومن يعتبرون بالنسبة لها

« سوقة » إذ كانت هي « السيدة » صاحبة الملك ، وهم « الرعية »
المستأجرون !

وقد أسكنت إحدى هذه الغرف نجاراً — أستغفر الله ، فلقد
رأيت الرجل وتحدثت إليه فإذا كل مؤهلاته لصناعته أنه يمتلك
« قادوماً » و « كماشة » و « منشاراً » ، وبعض مسامير ملتوية
سبق استعمالها ؛ فهو يستطيع أن يشق لوحاً أو يدق مسماراً ،
وإذا تجلى فنه فهو يستطيع أن يصنع مقعداً صغيراً للمطبخ
أو للحمام أو نحو ذلك .

أقام هذا الرجل في مسكنه حتى انقضى الشهر الأول ، وحل
موعد دفع الأجرة فلم يدفعها . وطالبت ربة البيت بالتى هي أقبح ،
فاعتذر بأنه لا يجد عملاً ، واستمهلها شهراً آخر ، فقبلت على
مضض . . . وحل الموعد الجديد فلم يجد ما يدفعه ، فأرادت
إخراجه ، فاعتذر بأنه لا يجد لزوجته مأوى تأوى فيه هي
وصغارها ؛ وبحسبهم أنهم يقضون أيامهم جوعاً في هذا المسكن
الحقير ريثما يشتغل أبوهم فيأتيهم الفرج . فنقد صبر المرأة ، وأرادت
أن ترفع عليه الدعوى لتطالبه بالأجرة المتأخرة وإخلاء المنزل .
ولكنها لم تجد معها « رسوم الدعوى » ، فلبأت إلى « لجنة
المساعدة القضائية » بعد أن استخرجت شهادة بفقرها لتقرر

قبول دعواها مع إعفائها من رسومها ...

ولما عرض طلبها علىّ حاولت أن أستعملها شهراً آخر ،
لعل الله يفتح على الرجل ، ولو بإصلاح خشبة لحمل الموتى .
فبكت وقالت إنها أحق بالرحمة ، لأنها لا تجد قوت عيالها إلا
من إيجار تلك الغرفة . وقد كان يسكنها قبل المدعى عليه رجل
آخر كان يدفع عنها (ريالاً) في كل شهر ، فكانت لا تحشى
مع هذا الريال فاقة ولا عوزاً ...

فحملت على الرجل ، وقد بلغ منى التأثير لحال المرأة مبلغاً
عظيماً ، أستحشه على وجوب التدبر بأى شكل من الأشكال في
أمر الأجرة المتأخرة وأدائها إلى صاحبته . فقال الرجل :

— ولماذا كنت لا أؤذيها وأنا أجدها ؟ وهل وجدت
أنا ما أطعم به أولادى فى الأيام الثلاثة الأخيرة حتى تكلفنى
المدعية أن أجدها أجرة غرفتها ... ؟

واغرو رقت عينا الرجل وهو يقول : « الناس أعذار ! »

ونظرت إليه فإذا شعره الكث يبرز أ كداساً أ كداساً
تحت طاقيته القذرة ، وإذا ملابسه تتكون من « جاكته »
تكسو نصفه الأعلى — أقصد أن هذا الذى يكسو نصفه الأعلى

كان في الأصل « جا كتة » لأنه لم يعد الآن جديراً بهذا الاسم بعد أن تقطعت أكماله ، وتهذلت جيو به ، وتأكلت أطرافه ، واستحال لونه . أما نصفه الأسفل فقد كان — والله الحمد على ما كرم به وجهي — مختفياً وراء مكتبي فلم أتبينه ...

ووقت برهة أنقل بصرى من على المرأة لأحطه على الرجل ، لى أفضل أحدهما على الآخر فأناخز لغريمه الضعيف أعينه عليه ، فلم أجد أمامى إلا ضعيفين كلاهما جدير بالانتصار له ، وحررت كيف أقضى بينهما !! ...

وأخيراً وجدت الحل لهذه المشكلة التافهة الألفية في وقت واحد .

ولقد وجدتها والله الحمد في جيبى الخاص ، فقضيت عن الرجل دينه وأمرتهما بالانصراف !

الأحد ١٥ يناير سنة ...

تقدمت إلى جلسة اليوم قضية امرأة تهتمها أنها تعدت على زوجها بالضرب . فطلبت النداء عليها لمناقشتها في أمر تهتمها . وتهيات بينى وبين نفسى لاستقبال تلك الماردة العريضة الأكتاف القاسية النظرات المقتولة السواعد التى لاتعبأ برجولة

زوجها ، فحطمتها تحت أقدامها ، وتعدى عليه بالضرب !!
ولكن ما كان أشد خيبة هذا الأمل حين دخلت على فإذا
هى امرأة ضعيفة ضامرة مهزولة ، تحمل على كتفها طفلاً رضيعاً
ظل يبكى ويصيح فلم يمكنها من الكلام حتى ألقتته نديها على
مشهد من الحاضرين ، فسألتها عما إذا كانت هى التهمة المقصودة
فأجابت : أن نعم . فواجهتها بتهمتها ، فاعترفت بها ، وقالت إن
زوجها قد تعطل عن العمل أياماً ، وطالبتة هى بما تنفقه فى شئون
أطفالها ، فاعتذر بضيق يده ، فهتت بحيو به تفتشها عنوة ، لأنها
لم تصدق أنه لم يكن يحمل نقوداً ؛ فنازعها فى ذلك ، ورأى أن
عملها هذا لا يليق ، وأن الأطفال الذين تطلب النقود من أجلهم
هم أطفاله أيضاً ، وأنه ما كان ليمنع عنهم الزاد وهو يحمل فى جيبه
ثمن طعامهم . غير أنها لم تحفل بكلامه ، وطمى يأسها على منطقه .
فألحت عليه وتشبثت بثيابه ، فحاول إقصاءها عنه تمسكاً منه برأيه
وزيادة عن كرامته ؛ فأهوت على يده وعضته فيها عضه أليمة
أصابته بسببها إصابة بالغة . فهاج الرجل من الألم ، وقصد إلى دار
البوليس فأبلغها ما حدث . وهناك تحرر المحضر موضوع هذه
المحاكمة .

فدعوت الرجل وسألته عن شهادته ؛ فأيد أقوال زوجته

وقال إن هذا هو عين ما حدث ؛ ولكنه صفح عن زوجته .
وزاد على ذلك أنه يشعر الآن بأنه كان متسرعاً حين بادر إلى تبليغ
جهة البوليس ، وأنه لم يفعل ذلك إلا تحت تأثير ألمه من إصبعه التي
عضته فيها ، ومدفوعاً بعامل حنقه عليها ، وقد اجترأت على مخالفته
وتحديه والتعدي عليه .

ولم يمهلى الرجل بعد هذه الخطبة كي أحكم في القضية على
أساس ثبوت التهمة على المتهم ، وعلى أساس الصلح الذي تم بين
الطرفين ، ولكنه مضى في حديثه قائلاً :

إن تلك التهمة زوجته ، وإن الطفل الذي تحمله هو ولده ،
وإن هناك آخرين في المنزل ينتظرون عودتهم ، وإن زوجته هذه
لا مال لها ، وإنه مهما تكن خفة الحكم الذي تنوى المحكمة
إصداره ، فإنه سيصيبه هو دون سواه ؛ إذ لو صدر عليها حكم
بالحبس ، فإن ضرر ذلك يصيب الرضيع والصغار الذين في المنزل
قبل أن يمسيها . وإن صدر الحكم بالغرامة ، فإنه هو الذي
سيؤذيها من ماله الخاص . ويكون تلخيص الموقف في هذه الحالة
أنه أصيب في عراك وقع بينه وبين زوجته ، وأن المحكمة تحكم
عليه بأن يدفع هو ثمن هذه الإصابة .

وعلى ضوء هذا البيان البسيط المقنع قامت أمامى هذه

المشكلة : وهى أن هذه متهمة تقدمت للمحكمة تعترف بجريمتها
اعترافاً صريحاً ، فالقانون يطالب رجاله بأن يطبقوه ؛ ولكن
العدالة كل العدالة كانت فى تقادى تطبيقه ، والعمل على إفلاتها
من العقاب .

ولم يكن قد صدر فى وقت نظر هذه القضية ذلك النص
الجديد الذى فطن إلى ضرورته المشرع المصرى أخيراً ، والذى
أباح للقاضى أن يوقف تنفيذ الحكم بالغرامة . وكانت هذه
الإباحة فيما مضى مقصورة على الأحكام الصادرة بالحبس وحدها .
أما أحكام الغرامة فكانت تنفذ حتماً ؛ فمن صدر الحكم عليه بها
وأدّاها أخلّ سبيله ، ومن لم يستطع حبس فيها بمعدّل يوم عن
كل عشرة قروش .

ولم أر أن ما وقع من الزوجة المتهمّة يستوجب أن يقضى
عليها من أجله بالحبس ، ولو مع إيقاف تنفيذه ، فكان لا بد من
الحكم بالغرامة ، ولكن هذه الغرامة مهما قلّت ستصيب الزوجين
فى الصميم ، وهما اللذان كانا يتشاجران من أجل قروش ، بل لعله
من أجل قرش واحد كان يكفل شراء الخبز للأطفال الجياع .

ولم يبق أمامي إلا ذلك « الحل الأخير » كما يقولون ؛ وهو
أن أقوم بأداء « ضريبة مهنتي » . فتضرب الزوجة زوجها
أو تعضه — ثم يصفح الزوج عن زوجته — وأدفع أنا الغرامة
التي يتطلبها القانون !!

والحمد لله مرة ثانية على أنى استطعت أن أؤدي هذه الضريبة .

﴿ مشكلة قانونية ﴾

زار صاحب المعالي وزير الدفاع في أوائل سنة ١٩٤٠ كلية
أركان الحرب الملكية ، ثم ألقى على طلبتها كلمة طيبة
استهلها بقوله :

« إن من نافلة القول أن أقول إن ضباط كلية أركان الحرب
سيكون عليهم عماد الجيش ، بل عماد البلاد كلها ، وبقدر
الإحسان في أعمالكم تقدر نتائجها ، وهي نتائج خطيرة .

« أرجو أن تقدروا أن خريجى التعليم العالى العام فى كليات
الجامعة يتبوأون مراكز رفيعة تؤهلهم لها علومهم العالية ، فمنهم
الطبيب ، والقاضى ، والمهندس .

« وفى أعلى محكمة فى البلاد قد يخطئ قضااتها ، وقد يحكمون
على برىء بالاعدام . . .

« والطبيب قد يخطئ أيضاً فى تشخيص المرض ، فيموت
المريض . . .

« وقد ينتاب هذا الخطأ عمل المهندس ، فينهدم البناء

الذى يقيمه ، وقد تهدم القنطرة — وهكذا فالخطأ فى كل هذه الحالات محدود مهما كان جسيماً
« أما ضابط أركان الحرب إذا أخطأ فالنتيجة أكثر جسامة وخطراً . . . إن أثر هذا الخطأ هو الهزيمة — هو ضياع استقلال البلاد ! » .

* * *

وهذا من الوزير قول جميل له مغزاه المنشود فى نفوس سامعيه من طلبة تلك الكلية . . . ولكن الإنسان لا يملك إلا أن يقف إزاء هذا الكلام متسائلاً :

هل حقيقة يتفق أن يضل القضية مثل هذا الضلال ، فيحكموا على برىء بالإعدام ؛ — أى أنهم يتناولون أمر رجل لا دخل له فى الجريمة التى يحاكم من أجلها ، ولا يد له فى ارتكابها . ثم هم مع ذلك يقضون بإعدامه ، فيذهب دمه ضحية باردة لهذا الخطأ ؟ ! إن القلب ليرتجف لمروء هذا الخاطر به !

* * *

ولكن نظرة إلى القانون المصرى تُرى أن المشرع نفسه قد اعترف باحتمال حصول مثل هذا الأمر ، فقد جاء فى بعض نصوصه أنه : « يجوز طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية

قتل ، ثم وُجد المدّعى قتله حياً .
فالمشرّع يفترض هنا احتمال وقوع ما أشار إليه معالي
الخطيب . . .

والواقع أن هذا الفرض يُعالج في كافة كتب القانون التي
تتصدى لشرح الإجراءات الجنائية . وهو يعالج على أساس أن
القاضى إنما يحكم فيما لم يسمع ولم ير ، وما ليس له به علم ؛ إنه ليقضى
على وجه أدق فيما ينبغى أن لا يكون له به علم ؛ إذ من المبادئ
الأولية التى يتعين على القاضى أن يأخذ بها نفسه أن لا يقضى
بعلمه ، وأنه فى مثل هذه الظروف ينبغى عليه أن يرتد عن نظر
الدعوى حتى لا يقبل عليها وهو متأثر بمعلوماته الخاصة ، فيكون
شاهداً وحكماً فى آن واحد ؛ وما دام هذا شأن القاضى ، فما حيلته
إزاء ما يجمع عليه الشهود من أن حادثاً بذاته قد وقع فى زمان
محدد ومكان معين . . .

لقد ورد فى القواعد الشرعية قولهم : « شاهدك قاتلاك »
وليس أصدق من هذا القول للدلالة على أن القضاء قد يكون فى
بعض الأحيان ضحية للشهادة المزورة التى يزينها أصحابها إخفاءً
للحقيقة أو للإيقاع بخضم برىء .

ومثل هذا الاحتمال يثير مشكلة قانونية غاية فى الطرافة

بسبب ما تشتمل عليه من المتناقضات .
وها نحن نعرض لهذه المشكلة ، فنبسطها للقارى كما يفترضها
رجال القانون ، وكما يعرضون لها فى كتبهم بالمناقشة والتماس
وسائل العلاج . . .

رجل^(١) اتهم بجرىمة قتل ، واجتمعت ضده قرائن قوية
تستوجب التصديق ، كأن يكون بعض الناس شاهدوا المتهم مع
رجل آخر بينهما عداوة مشهودة ، ثم اختفى ذلك الرجل عقب
هذا اللقاء ، فاتهموه بقتله وإخفاء جثته ، ووجد من الأسباب
والشواهد ما يثبت عليه الجرىمة ، فأدانتة المحكمة ، وقضت عليه
بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة .

وقضى الرجل فى السجن هذه المدة ، وخرج مهتماً ناقماً
على العدالة البشرية ، لأنه فى الواقع كان بريئاً وأخذ بجرىمة لم
يرتكبها . واتفق بعد إطلاق سراحه بأيام أن قابل نفس الرجل
الذى اتهم هو بقتله ، فأخذته سورة الغضب ، وانقض عليه فى
الطريق العام ، وعلى مرأى من الناس وقتله فقبض عليه .

فهل يعاقب مرة أخرى لقتله نفس الرجل الذى عوقب

(١) عن كتاب « المحاكمة وطرق الطعن فى الأحكام الجنائية »
للأستاذ محمود عاصم الحامى .

بسببه خطأ قبل عشرين سنة ؟ وهل لم تكن المدة التي قضاهـا
كافية للتكفير عن جريمته ؟

ونحن قبل أن نجيب على هذه الأسئلة يجب أن نضع تحت
نظرنا القاعدتين الآتيتين :

أولاً — من القواعد القانونية المقررة أنه لا يجوز محاكمة
شخص مرتين عن جريمة واحدة .

ثانياً — يجب أن لا تقصر يد العدالة عن شخص ثبت أنه
ارتكب جريمة قتل مهما كانت البواعث .

فنحن إن قلنا بوجوب محاكمة الرجل على جريمته الفعلية
الجديدة اصطدمننا فوراً بالقاعدة الأولى . ووجدنا من يقول لنا :
« ها هو رجل اتهم بقتل فلان . وحكم عليه لقتله فلاناً .
وسجن عشرين عاماً لأنه قتل فلاناً هذا ، والآن يقدم إليكم
لتحاكموه مرة أخرى لأجل فلان بعينه » .

ومن أجل ذلك يكون الرأي الظاهر أن لا يُحاكم هذا المتهم
من جديد ، ولكننا إن قلنا بأنه لا تجوز محاكمته مرة أخرى
نصطدم بالقاعدة الثانية ؛ إذ نكون قد أهدرنا دم القتل بغير
حق . وتكون قد بقيت بين أيدينا قضية رجل ثبت فعلاً أنه
ارتكب جريمة قتل ثم لم يحاكم عليها .

فهذه هي المشكلة التي يتندر بها رجال القانون .
وأنت ترى أنها مشكلة طريفة حقاً . بل إنها كما يقول
فيها أحد القضاة الانجليز — مشكلة تصلح أساساً لرواية
طريفة . فإن الظروف التي يمكن أن تدين متهماً بريئاً لا توجد
إلا في القصص والروايات الخيالية — ورجال البوليس والقضاة
لا يباشرون تحقيقاً ما لم يجدوا جثة أو جزءاً من جثة . ومع ذلك
فإن الفرض العلمى المجرد قد خلق هذه الحالة . فلم يبق بدٌّ من
التفكير في علاجها .

وهي بعدُ مشكلة هينة سهلة على الرغم من تعقيد ظاهرها
وتنافر القواعد التي يقوم عليها علاجها . وذلك أنه ما دام قد
ثبت أن الحكم الأول صدر خطأ ، فلا بد للنيابة من أن تطلب
« إعادة النظر فيه » — ومادام قد ثبت أن « المجنى عليه » لم يُقتل
في الحادث الأول . فلا بد للمحكمة من أن تقبل إعادة النظر في
حكمها الأول وتقضى بإلغائه وببراءة المتهم من تلك التهمة . . .

ولكن ما جدوى ذلك على المتهم بعد أن قضى مدة عقوبته
الأولى وسجن عشرين سنة كاملة ، ثم ها هو سيحاكم عليها
من جديد ؟

هذا هو في الواقع جوهر المشكلة .

وذلك لأن المحكمة التي ستنظر الدعوى الجديدة ستجد نفسها تجاه جريمة قائمة ، ومتهم معترف ، وتهمته ثابتة . فستحكم بالعقوبة من جديد . ولن يكون في حكمها هذا تنافر مع القاعدة الأولى التي سبق تقريرها — وهو عدم جواز محاكمة متهم مرتين من أجل جريمة واحدة — لأن المتهم قد صدر الحكم الآن ببراءته فعلا من التهمة الأولى ، وسقطت محاكمته عنها . واعتبرت كأنها لم تكن . ولم يبق من آثارها إلا تلك المدة التي قضاهَا في السجن .

* * *

فلنفرض الآن أسوأ الفروض وهو أن تقضى المحكمة عليه مرة أخرى بمثل العقوبة الأولى . فما الحكم في هذه العقوبة الجديدة ؟ وهل تنفذ فيه مع أنه قضى مثلها بسبب نفس القتل ؟ ! أن العدالة لتنتحرا انتحاراً أديباً إذا ما نفذ هذا الحكم الجديد ؟ وقد اختلف الباحثون في علاج هذا الموقف ، ولكن الرأي الراجح هو أن تستصدر النيابة عفواً عن المتهم لتمحو به أثر الجريمة ، اكتفاء منها بالتنفيذ الأول ، وتقديراً للبواغث التي ارتكب المتهم جريمته وهو متأثر بها . . .

فهذه هي المشكلة ، وهذا هو علاجها . . .
ولكني طالعت أخيراً في بعض الكتب القانونية تعليقاً
على هذا العلاج قال فيه المؤلف :
« وعلى هذه الصورة يخرج المتهم لا عليه ولاله ، ويكون
قد استراح ضمير العدالة والقانون ؟ »

فاستوقفتني هذه العبارة الأخيرة . لأن هذا الحل مهما قيل
في براعته من الناحية النظرية لا يستطيع أن يجعلنا ننسى أن الخطأ
الذي وقع فيه القضاء قد جنى في الواقع على ضحيتين اثنتين لا ضحية
واحدة : وأولى هاتين الضحيتين هي ذلك المتهم الذي سجن في
أول الأمر بغير جريمة ارتكبها ، فضاعت عليه زهرة عمره ،
وهذا خسارة لا يمكن تعويضه عنها إلا أن يوهب عمراً جديداً
وهيئات هيئات ! . .

وثانيتهما هي القتل الذي لم يصنع شيئاً يستحق من أجله أن
يقتل ، ولكنه قتل فعلاً ، وانتهت حياته ، وليس يهم بعد ذلك
أن يكون القاتل قد لقي جزاءه عن هذا القتل أو لم يلقه ، وأن
كان رجال القانون ، وجدوا حلاً لمشكلتهم في أمره أو لم يجدوا .
فأين تقع في وسط كل هذه الفوادم تلك الراحة التي ينشدها
ضمير العدالة أو ضمير القانون ؟ !

﴿ سر المهنة ﴾

لى طفل صغير لم يتم الثالثة من عمره ، لا يرانى أعمل عملاً
إلا حاول أن يقلدنى فيه ، فإذا أنا جلست فأردت أن أريح إحدى
رجلى فوضعتها على الأخرى ، أسرع هو إلى أقرب مقعد فجلس
عليه ، ثم جعل يرفع إحدى رجليه القصيرتين ليثبتها فوق الأخرى ،
ولا تزال هى تنزلق ، ولا يزال هو يحاول حتى تستقر رجله أخيراً
فوق أختها ؛ وعند ذلك ينظر إلى مفاخرأ كما يريـد أن يقول :
— ليس أحد منا خيراً من أحد .

وإذا أنا أشعلت لفاقة لأدخنها أسرع هو إلى أقرب قطعة
من الورق فى متناول يده فلفها ، ثم جلس تجاهى ووضعها بين
إصبعيه الصغيرتين ، وظل يرتفع بها إلى فمه كلما جذبت نفساً من
لفاقتى ، ثم يضعها كلما وضعتها ، حتى تنتهى لفاقتى فألقها ، وعند
ذلك يعمد هو إلى لفاقة أيضاً فيضعها جنباً إلى جنب بجوار لفاقتى
كما نأى أبى حتى على لفاقة أن لا تقلد لفاقتى ... !

وإذا أنا أويت إلى فراشى ظل يتشبث بى ، وأبى أن يذهب
إلى فراشه إلا بعد أن آخذه إلى جانبى ، ولو لبضع دقائق ،
فأدافعه وأهليه بكل ما أستطيع من قوة ، حتى لا تتأكد معه

هذه العادة فيرهقني بها في وقت قد لا يجوز لي فيه أن أنزل على حكمه . ولكنه يظل على إصراره ، يتمسح طوراً ويصيح طوراً آخر ، حتى أتنق معه على أن تكون هذه آخر مره ، فما أسرع ما يأخذ من هذا الاتفاق بنصوصه المعجلة ، فينفذها فوراً ، غير مكترث بتحفظاتي وشروطي المؤجلة — وما له هو والمستقبل ما دام له من الحاضر ما يرضيه ويحقق مراميه ؟ — فيتعلق بحرف سريري ويتشبث به بيديه ورجليه ، فأرفعه إلى جانبي ، ولا يكاد يستقر فيه حتى يستلق إلى جانبي ويحتضني ، ويظل يدفع بقدميه في بطني وخاصرتي ، ويدس برأسه تحت إبطي ، ويمسك بأطراف أنامله شحمة أذني ، إلى أن يشعر بالدفع والحرارة ، ثم ينقلب فينظر إليّ ، فإذا رأي أريح إحدى يدي فوق صدرى مثلاً جعل يده في مكانها من صدره ، وكثيراً ما يخطئ فيضع يسراه حيث أضع يميني ، ولكنه لا يلبث أن يدرك أن هناك فرقاً بيني وبينه فلا يزال يحرب كلتا يديه في هذا الوضع ، ويقارن بين حاله وحالي حتى يطمئن إلى تمام المحاكاة ، وعند ذلك تلمع عيناه لمعة الرضا ، وهو ينظر بهما إليّ ليريني مرة أخرى أن « ليس أحد منا خيراً من أحد » ! ...

حدث يوماً أن رأى طفلي هذا خيطاً من (الدبارة) في يدي
كنت ألقه على أصابعي لأحفظه ، لعله ينفعنا حين نحتاج إلى مثله ؛
فراقته هذه الحركة ، وطلب أن يأخذ الخيط لنفسه ، وأدركت
ما سيكون من أمره إذا وقع في يديه ، فحاولت أن أصرفه عنه ،
ولكن نظره لم ينصرف عنه قط ، فأسلمته آخر الأمر إليه ، كما
أسلمت أمري معه إلى الله . فما إن وقع الخيط في يده حتى شرع
يطويه بين أصابعه كما كنت أصنع ، ولكنه لم يحسن طيه ،
فجعل بعض الخيط يلتوى على بعض ، ويدخل بعض طرفيه في
بعض ، حتى استحال إلى عقدة كبيرة لا يعرف إلا الله أين أولها
وأين آخرها . فظل صامتا يتأملها حيناً ويقلبها حيناً ، حتى إذا
أدرك حقيقة ما انتهت إليه ألقاها على الأرض حنقا ، وجعل
يصيح بي أن أفكها وأعيدها إليه خيطاً طويلاً كما كانت !
ووجعت أنا لهذا الخاطر ، وحاولت عبثاً أن أفهمه أن تلك أمنية
بعيدة المنال ، وأن للبشر طاقات محدودة لا يستطيعون أن
يتجاوزوها ؛ ولكن لم يكن لشيء من ذلك أن يجدي معه ، وهو
الذي يعتقد اعتقاداً راسخاً ، ويؤمن إيماناً صادقاً بأنني أنا « بابا »
الذي هو على كل شيء قدير !

أأست أنا وحدى الذى يعرف كيف يرضيه حين يغضبه
أهل المنزل جميعا ؟

أأست أنا الذى أفهم عنه ما يريد حين تنبهم إرادته على
كل من يحيط به ؟

أأست أنا الذى يجد عندى دائما حلا لكافة مشكلاته ؟
فعدت تحت ضغط الأمر الواقع إلى تلك العقدة المعقدة
تعقيدا ، وأخذت أعالجها من جديد ، فيسرلى الله تفكيك بعض
أوصالها ، فاصطنعت الفرح والابتهاج ، وأعدتها إليه على أنى
حالتها ؛ ولكنه رفض أن ينخدع بهذه المظاهر المصطنعة ، وأبى
أن « يرى حسنا ما ليس بالحسن » ، وأصر على أن يستلم الخيط
بحالنه الأولى التى استلمه بها أول مرة . فعدت أجمع صبرى وأعجب
أنأتى لأواجه هذه العقدة من جديد ، ومازلت بها ، وما زال
هو يتابع أصابعى بعينه ، ويدور برأسه مع العقدة حيث تدور
أناملى ، حتى فتح الله علىّ محلها ؛ فردتها إليه وأنا أوصيه
وأؤسل إليه أن لا يعود إلى مثل ما فعل ، حتى لا يكون سببا
فى إضاعة كل هذا الوقت منى فيما لا يجدى ولا يفيد .

ولكن منذ ذلك الصباح الكريم وهو لا تحلولة لعبة قدر
ما يحلولة طلب قطعة من الخيط ليمسخها عقدة ثم يقدمها إلى

لأبعثها خيطاً من جديد . وليتلهى هو بمنظري ومنظر العقدة بين أصابعى ، وليراقب على أسارير وجهى أثر هذا الصراع ، ولينعم بمشهد الجبين الذى يتصبب عرقاً فى أشد شهور الشتاء برداً وزمهريراً ! ...

* * *

والآن ، لست أدرى كيف أمكن لهذا العبث أن يكون (رأسمالى) فى عملى الذى أبشره عند الفصل فى قضايا المتقاضين . لقد نظرت يوماً فوجدت أن هؤلاء الناس لا يكلفوننى فى المحكمة أكثر مما يكلفنى طفلى الصغير فى بيتى . ولقد نظرت فرأيت أن هناك فى عمل بعض الناس ما يشبه عمل هذا الطفل . وأن المجتمع رأى أنه لا بد لعمل هؤلاء الناس من رجل يتخذ حل العقد مهنة له . فاصطنعوا القضاء ، وأقاموا القاضى فى مكانه بينهم ، ليتقدموا إليه بما ينتهى إليه عبث بعضهم بمصالح بعض . فهذا مستأجر دخل ملك المؤجر بغير عقد إيجار . ثم ظل يدفع له الأجرة بغير إيصال ؛ ثم بدا له أن يدخل بعض الإصلاحات على محل سكنه ، فأشأها بغير إذن من المالك ، ثم وقعت الواقعة بينهما — كما ينبغى أن تقع دائماً بين كل متعاملين على هذا الأساس — وحل النزاع بينهما محل الوفاق ، فتخاصما ،

وطالب المالك بأجرته المتأخرة ، وزعم المستأجر أنه سددها له كاملة
وتقدم بدوره يطالب المالك بقيمة الإصلاحات التي أنشأها ،
وأنكر المالك عليه حقه في إحداثها بغير علمه . وأمره بإزالتها .
واضطرب الحبل بينهما ، وتعد ، ثم ازداد تعقيداً . ولم يعد لهما
من مفرع إلا أن يلجأ إلى القاضى — دون أن يكون تحت يد
أيهما ورقة واحدة يقيم بها حجته على خصمه — فيرمي بين يديه
بعقدتهما ليناما ملء جفونهما ، ريثما يستنفذ القاضى فى حلها
بعض أعصابه ، وريثما يساقط فوق أوراقها بعض قطرات من عرق
الشتاء المعهود ! . . .

وهذا رجل يملك قطعة أرض ، فيبدوله أن يبادل جاره على
بعضها . ويضع كل واحد يده على القطعة الجديدة التى بادل عليها .
ولكن يبقى « التكليف » كما كان . فيظل كل طرف يدفع
« الأموال الأميرية » المستحقة عن الأرض التى أصبحت تحت
يد جاره . ثم قد يموت واحد منهما ، أو يموت الاثنان ويتقدم
بعض الورثة فيبيع شيئاً من أرض مورثه — قبل أن يتقاسم
هو وباقى الورثة — ويضع المشتري الجديد يده على ما اشتراه .
فتقوم أمامه مشكلة المال يدفعه عن أرض جاره . ويشرع يطالب
به هذا الجار ، ولكن ينازعه باقى الورثة فيما اشتراه ، لأنه اشترى

« محددًا » ما لم يكن يملكه الشريك البائع إلا « على الشيوع »
وهنا ينكر عليه جاره حقه في استرداد المال الذي دفعه عنه .
وتشتبك المصالح بين ورثة الفريق الأول وورثة الفريق الثانى ،
ويزيدها اشتباكا وتعقيداً دخول عنصر غريب فيها ، مثل هذا
المشتري الذى ترتبت له حقوق وترتبت عليه حقوق ؛ ويضيق
الطرفان بما نشأ بينهما من خلط واضطراب ؛ ويتفقان لحظة واحدة
على العمل المشترك الوحيد الذى يمكن أن يربط بينهما ، وهو أن
يتعاونوا على حمل عقدتهما ليلقيا بها بين يدى القاضى ..

* * *

ولن يستطيع المحصى أن يعد ما يمكن أن يتقدم به الناس
من العقد إلى ساحة القضاء ؛ وما دام البحر سيظل زاخراً بسمكه
الصغير والكبير ، فسيظل القاضى يجد الوقود الذى يفنى عليه
جهوده ، ويبخر فوق لهيبه أيامه ولياليه . ولو أنصف الناس
استراح القاضى ! ! ! ولكن لله فى خلقه شئون !

* * *

فياليت شعرى كيف يصنع القضاة الذين لم يوفقهم الله
لخلق صعب المراس مثل طفلى ، يتلقون على يديه (سر مهنتهم)
ويتزودون من بحر عبثه بذخيرة من الصبر والأناة لا أمل بغيرها

فى الوصول إلى حل لما يعرض عليهم من المشكلات ؟
لقد سمعت عن أحد شيوخ القضاة أنه قال :
— إن الفرق بين القاضى العادل ، والقاضى الظالم ساعة
أو بعض ساعة !

فقل له : وكيف يكون ذلك ؟

قال : « إن هذا الوقت هو الذى يحتاج إليه القاضى ليطلع
على كل ما فى « ملف الدعوى » من الأوراق ، ويستمع إلى كل
ما عند طرفى الخصومة من حجج ، فلا يصدر حكمه إلا بعد أن
يكون قد تغلغل فى أعماق النزاع ، ووقف على خباياه وخوافيه
وأصبح فى مقدوره أن يضع كل خصم فى الوضع الذى ينبغى
أن يكون فيه » .

﴿ القاضى المصرى بين عهدين ﴾

من الأمثال السائرة قولهم : « إن فى برلين قضاة ! » وأول ما قيلت هذه الكلمة ، قيلت فى عهد فردريك الأكبر ملك روسيا وأحد مشاهير جنود العالم فى التاريخ كله ؛ بل لقد وجهت هذه الكلمة إلى فردريك نفسه — أو على الأصح ليسمعيها فردريك . . .

أما الذى قالها فهو صعلوك ألمانى ، كان يمتلك طاحونة تجاور قصر بوتسدام مقر ذلك العاهل العظيم ، فأراد رجال الملك أن يستولوا على أرض الطاحونة ليضموها إلى ساحة القصر ، فأبى الرجل واستعصم بالقانون . ولما هددوه باغتصابها منه عنوة صاح فيهم قائلاً :

— إن فى برلين قضاة !

فاستخذوا ، ولم يجرؤ أحد بعد ذلك على مساسها ، وبقيت الطاحونة قائمة إلى يومنا هذا يزورها الزائرون . . .
ويذكرون العدل الألمانى الذى كان فى وقت ما تضرب به الأمثال .

* * *

ونحن هنا في مصر اعتدنا في المناسبات المختلفة أن نسمع من
يقول مفاخرًا : « إن في مصر قضاة ! » . ويرى القارى بعد
الديباجة التي صدرنا بها هذه الكلمة أن عبارتنا مستمدة من
ذلك الأصل الألماني ...

وللقضاة المصريين الذين استحقوا اليوم كل هذا التقدير
تاريخ عجيب يجب أن لا يظل مستورًا كما هي الحال الآن . فإن
الحاكم الوطنية لم تنشأ في مصر إلا منذ حوالى ٥٠ سنة . والذين
يعلمون كيف كانت تجرى المحاكمات قبل ذلك قليل ؛ وأقل من
هذا القليل من يعرفون قضاة ذلك العهد كيف كانوا ينتخبون وعلى
أى أساس كانوا يصدرون أحكامهم !

وذلك لأن القضاء لم يكن مركزاً في سلطة خاصة كما هو
الحال في هذه الأيام ، ولم يكن يتولاه رجال معدودون ؛ ولكنه
كان شائعاً يملكه كل من يتولى أى عمل رئيسى ؛ بل لقد كان
يتولاه أيضاً من يتصل بواحد من هؤلاء الرؤساء ومن
أعلام رجال القانون الذين أرخوا ذلك العهد المرحوم فتحى باشا
زغلول . ومن أعجب ما رواه في بعض كتبه قوله عن نظام القضاء
في عهد سعيد باشا : إن المصرى لم يكن يعرف من هو قاضيه .

فإن الأمير كان يقضى ، « ورؤساء الدواوين تقضى ، والسناجق تقضى ، والأغوات تقضى ، والمحاسب يقضى ، وكل موظف يقضى ، حتى القواص كان يقضى ؛ أقول القواص ، ولا يستغرن القارى قولى هذا ، فإنى عرفت أيام كنت تلميذاً بمكتب مدينة رشيد الأهلى سنة ١٢٩٤ هـ محافظاً كان له من الصولة والسلطان ما لم ينله كثير من أمثاله ، فكان يجمع بين وظائف : (محافظ رشيد) و (ياورخديوى) و (لوا الساحل) و (مدير البحيرة) . وكان أُمِّيًّا لا يعرف القراءة ولا الكتابة . وكان له رئيس حجاب اسمه شاكر أغا — إذا مشى فى الأسواق ارتجت جوانبها ، وإذا أنعم بالسلام على أحد اشترأبت نحوه الأعناق . أذكر أنى سلمت يوماً عليه بإشارة أحد وجهاء البلد ، فكنت أعد نفسى بذلك من السعداء . فإذا تخاصم اثنان أمام (سعادة المحافظ) قال للمدعى عليه :

« راجل ! انت قيه ألف قرش من شان ده ؟ » .

« وقال للمدعى :

« هو مفيش ألف قرش من شان انت ؟ » .

« فيجيب المدعى :

« لا وحية رأس الباشا » .

« فيغضب الباشا ، ويضيق صدره ويقول :
« جال شاكر أغا ، أنت شوف إيه دول خباصين ! »
« فيخرج شاكر شاكرأ ، ويحبس من يشاء ، ويعفو عن
يشاء . وكان أغنى من سيده ، وأوسع يداً ، وأبهج ملبساً ، وأوسع
داراً ، وأكثر ماداً » .

ولعل أغرب من هذا الذى كان يفعله المحافظ أو المدير فى
قضايا الأفراد ، ذلك الذى كانت تعمله حكومة ذلك العهد بالحكام
نفسها . فقد كان من النظم المتبعة فيها أن المصالح ذات الإيراد
تباع إلى الملتزمين لاستغلالها لأنفسهم نظير الجعل الذى يدفعونه
للحكومة .

ولا بأس هنا من إيراد نص البند السادس من « الترتيبات
الأساسية » لقانون (السياسة نامة) الذى ينظم هذه العملية .
فإن نفس الصيغة التى صُب فيها هذا النص تدعو إلى التفككة
وتثير أعظم العجب !

قال المشرع — حفظه الله — :

« الأقالام والمصالح الأميرية التى بحسب الاقتضاء يباعوا
(كذا !) إلى الملتزمين فينبغى قبل نهاية مدة الملتزم الأول بشهرين

يصير الشروع في بيع المصلحة ! » . . .
وعلى هذا الأساس كانت مصالح الحكومة تعرض للبيع .
بل لقد كانت المحاكم الشرعية نفسها تباع بالالتزام ، فيتصرف
الملتزمون فيها ، وفي الرعية على حسب ما يشاءون ! ! .

وكان المديرون هم أصحاب اليد العليا ، وذوى الكلمة النافذة
في جميع الشئون ؛ فسيطروا على مجالس الدعاوى ، وتسلطوا على
أعضائها ، وفرضوا إرادتهم عليهم ؛ وأعانهم على بلوغ هذه المنزلة
ما كان عليه قضاة ذلك العهد من الجهل والضعف . ومن الصور
التي تستحق التسجيل في هذا المقام ما رواه المرحوم فتحى باشا
زغلول أيضاً في كتابه (المحاماة) إذ قال :

« ومن آثار سيطرة المديرين على المجالس ما شاهدهته بنفسى
يوم توجهنا إلى أسيوط لافتتاح المحاكم الأهلية (فى الصعيد) سنة
١٨٨٩ — ذلك أنه بعد إعلان الافتتاح رسمياً بقينا ننتظر مدة
الثلاثين يوماً حتى نبدأ فى العمل — (كان القانون أن يبدأ العمل
فى المحاكم الجديدة بعد ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاحها) ، وكان
كل منا يشغل بما يلزم من بحث عن المنزل الخصوصى ، وإعداد
الحل الرسمى واستلام ميراث المجالس الملقاة ، وهى (زكايب)

بالية ملئت تنفأ من الورق المفتت ، وصناديق مهشمة شحنت
بقضايا معتقة ، وملفات تقادم عهدها فانطوت طياً جعلها تذوب
إذا حاولت نشرها . وكنا كل يوم نجتمع تارة هنا وتارة هناك .
حتى ذات صباح كنت في دار المديرية جالساً بحضرة المدير مع
بعض الرصفاء ، وإذا به أمر (القواص) فأحضر له أحد قضاة
مجلس الاستئناف الملغى ، وهو ممن نقلوا إلى محكمة أسبوط
الجديدة . وكنا جالسين على مصطبة فسيحة يحول بينها وبين
الطريق سور من خشب على ارتفاع مترين تقريباً ، فلما مر ذلك
القاضي في الطريق أمام السور استوقفه المدير وقال له :

— يا فلان ! اذهب إلى إخوانك وقل لهم المدير يأمر
باجتماعنا لنحكم فيما لدينا من القضايا ، وعليكم بالهمة قبل أن يبتدىء
(الجماعة الجداد دول في شغلهم) .

« فقبل الأمر ممثلاً ، وراح بعد أن أدى السلام بيد كادت
تحف الثرى .

« ثم التفت إلينا المدير معجباً فخوراً ، ونظرت جبينه فإذا
هو يزداد انفراجاً ، ولسان حاله يقول لنا :

— انظروا كيف أعامل القضاة وهم إخوانكم . ولاحظوا
كيف يطاع أمرى ، وتتلقى إشارتى ، وخذوا ما رأيتم مثلاً

تستعدون به لتنفيذ رغائبي وتسارعون لإجابة مطالبي ! » .

فهذا هو ماضى القضاة فى مصر ، أو هو بعض ماضيهم .
لأن الحال لم تتحسن فجأة بعد إدخال نظام القضاء الوطنى فى البلاد .
بل بقيت المحاكم الجديدة زماناً لا يتولى القضاء فيها رجال لهم من
ثقافتهم القانونية أو العلمية ما يكفل العدل ويصون الحقوق .
وذلك لأنه لم تكن توجد فى ذلك العهد مثل هذه الثقافة فى مصر .
وكان التعليم فيها ما يزال يتعثّر فى خطواته البدائية الأولى . وكان
من يستطيع القراءة والكتابة يعتبر على جانب وفير من العلم ،
نظراً لطغيان الأمية على سواد الأمة . حتى لقد اضطرت الحكومة
فى بدء إنشاء هذه المحاكم إلى أن تلجأ فى شغل مناصب القضاء
إلى أناس لم تكن لهم أية دراية بأى فرع من فروع القانون ؛
وكان الوزراء يرشحون لمناصب الاستشارة فى المحاكم المختلطة نفسها
من لا يصلح اليوم ولا للجلوس كمتفرج فى قاعة الجلسة بأية
محكمة صغيرة !

ويروى أن أحد الوزراء اختار (محسوباً) له لا يفرق بين
الثرى والثرى ، وعيّنهُ مستشاراً فى محكمة الاستئناف المختلطة دفعة
واحدة . وكان هذا التعيين مفاجأة جريئة حتى عند نفس هذا

(المحسوب) ؛ فحاول أن يعتذر من قبول هذا المنصب بجهله ،
وأنه لا يعرف شيئاً في القانون . واحتج كيف يجلس إلى جانب
قضاة من الإفرنج الذين تفقهوا في القوانين ، وكسبوا خبرة طويلة
في القضاء . ولكن لم تجد على الرجل معاذيره ولا احتجاجاته ،
وأكره إكراهاً على قبول المنصب الذي اختاروه له !

إزاء هذه الحالة لم يكن بد من حدوث بعض الحوادث
التي يأسف لها المؤرخ القضائي المصري . والتي يشعر لها في نفسه
بوخزة ألم لا يطف من حدته إلا هذه المنزلة الرفيعة التي يتسنىها
القضاة المصريون اليوم ، والتي يعترف لهم بها الأجانب أنفسهم
قبل المصريين .

فقد أدى جهل القضاة المصريين ، وعدم أهليتهم لوظائفهم
في ذلك العهد ، إلى غلو بعض القضاة الأجانب في التعبير عن
احتقارهم لهم وزيارتهم عليهم . حتى لقد كانوا يتجاهلونهم في
مداولاتهم . بل ويصدون بالقول الجارح أحياناً من تزين له نفسه
أن يتقدم لهم برأى ، منكرين عليه أن يتحدث فيما ليس له به علم .
ومن القول المعاد الآن ما حدث للمغفور له سعد باشا زغول مع
رئيس (الدائرة) التي كان يعمل فيها بعد أن وقع عليه الاختيار

ليكون قاضياً في محكمة الاستئناف . فلقد بدأ سعد حياته القضائية كما بدأها غيره في ذلك العهد ، دون أن يسبق له التخصص في دراسة القانون ، ودون أن يحصل على إجازة في علومه . ولكن سعداً كان في كل أدوار حياته — كما شهدته الذين لم يدركوه إلا في أيامه الأخيرة — مثال الرجل المعتد بنفسه ، والذي لا يقبل لها المنزلة الثانية في أى وسط حل فيه . وكان رئيس الدائرة التي يجلس فيها سعد رجلاً بريطانياً مشهوراً بالصراحة والخشونة أحياناً في بعض ملاحظاته . فتناولت « هيئة الجلسة » بالبحث مسألة فقهية دقيقة . وبدأ لسعد فيها رأى ، فانبرى يعرضه على زملائه . وكانما فوجئ الرئيس بدفعة سعد . فلاحظ عليه بصراحته المبهودة ما جعل سعداً يحس بأن كلامه ينطوى على التعريض به لعدم حصوله على إجازة في العلوم القانونية

ولو قد وقع هذا الحادث لغير سعد ، لما أعقب إلا الإغضاء على الإساءة ، ومقابلة مثل هذا الغمز بالحلم الذي هو عند عامتنا لا يزال سيد الأخلاق ! ثم لا يكون بعد ذلك شيء

ولكن سعداً كانت له طريقته الخاصة في الرد ، وأسلوبه الذي امتاز به في الحاجة ؛ وكان جوابه في هذه المرة على ملاحظة ذلك الرئيس ثلاث سنوات قضاها في دراسة الفرنسية والعلوم

التشريعية ثم الحصول على الإجازة المنشودة بدرجة متفوقة ،
ليكفل لنفسه بعدها أن لا يستطيل عليه بالشهادات من يحتكم
إليها وحدها عند النظر في أقدار الرجال

ولئن كان في هذا الذي ذكرناه ما يجعل مرَدَّ هذه الحوادث
وأمثالها إلى الحالة العلمية التي كان عليها العهد الأول ، فليس ينبغي
لنا أن ننسى تلك النظرة الشاملة التي اعتاد الأوروبيون أن ينظروا
بها إلى الشرق عامة ، وإلى كل ما هو شرقي .

ومن الحوادث المعروفة أن أحد القضاة الفرنسيين عين في
بدء إنشاء المحاكم المختلطة قاضياً في مصر . ولكنه ما كاد يصل
إلى هذه الديار . ويتسلم مقاليد عمله الجديد فيها حتى قدم استقالته ،
قائلاً إنه عند ما وضع الطربوش على رأسه شعر بشيء من الصغار
والهوان والاشمئزاز ، جعله يفضل العودة إلى بلاده . ولعله مما
يحمل ذكره هنا أن هذا القاضي الفاضل شرط لقبول استقالته
أن تدفع له الحكومة المصرية تعويضاً قدره ٤٠٠٠٠ فرنك ،
لأنه ما كان يدور بخلفه عند ما ترك بلاده ليتولى القضاء في مصر ،
أن الحكومة ستلزمه أن يلبس الطربوش !

ونحن نرى هذه الحادثة دون أن نعلق عليها ، ونترك للقارى
أن ينظر إليها كيف يشاء . . .

ولكننا مهما التمسنا من المعاذير لهذا القاضى الفرنسى فيما بدر
منه ، فأنت لا نعرف كيف نقول فى عمل بعض قضاة المحاكم
المختلطة الذين علموا بعد ذلك بعزم الحكومة على عمل وسام
لقضاة المحاكم الوطنية ، يكون على مثال وسام قضاة المحاكم
المختلطة ، فاحتجوا لأنهم رأوا أنه لا يليق بالحكومة أن تشبه
بهم رجالا أقل منهم مكانة وعلماً ! ؟

وليس يبعد من أذهان الجمهور ذلك الصراع الذى قام حول
ضرورة الاعتراف باللغة العربية كأحدى اللغات التى تلقى بها
المرافعات فى المحاكم المختلطة ، وتكتب بها الأحكام . كما أنه
ليس يبعد ذلك الحادث الذى ندب فيه قاض مصرى لرياسة
جلسة محكمة مصر الجزئية المختلطة ، فقام الأجانب بضجة عظيمة
كان من نتائجها إلغاء الانتداب فى الحال .

ولا هو أيضاً يبعد ذلك المسعى الذى بذله ثروت باشا وهو
وزير للخارجية فى سنة ١٩٢٧ لدى الدول الأجنبية بطلب موافقتها
على تولي القضاة المصريين رياسة الجلسات أسوة بزملائهم

الأجانب ، فرفضت الدول هذا الاقتراح بغير تردد ، ولم تقبل أية مفاوضة فيه .

على أن القضاة المصريين ظلوا يشقون طريقهم في جلد وهدوء وسط كل هذه الصدمات التي كانوا يتلقونها من بين أيديهم ومن خلفهم ، ويعملون على استكمال أسباب الأهلية التي عُيِّروا زماناً طويلاً بفقدانها ؛ ويقابلون بالصفح الكريم الذي طبعوا عليه كل ما يوجه إليهم من المطاعن ، في سبيل انصرافهم إلى غايتهم ، وتمكنهم من الوصول إلى المثل الأعلى الذي ينشدونه ، حتى استتب لهم الأمر أخيراً ؛ فاطمأنت النفوس إليهم ، وعظمت الثقة فيهم ، وتطلعت أنظار الناس إلى أحكامهم ، وتناقلت المجالس أخبار استقلالهم وعفتهم ؛ وصرنا نسمع اليوم قول القائلين : إن في مصر قضاة . فنحسب أن هذا الكلام إنما وضع وضعاً لقضاة مصر ، وأنهم لم يسبقهم إليه سابق حتى ولا قضاة برلين ! .

﴿ براءة ﴾

عرضت علىّ في جلسة اليوم قضيتان تستدعى ظروفهما أشد العجب ، وقد صدر فيهما حكمان جاء أكثر إغراقاً في العجب من تلك الظروف ؛ فقد كانت القضية الأولى خاصة بسيدة من تلك الأمهات اللائى يترددن على مستوصف أعد لرعاية الطفل ؛ وتهتمها أنها تطاولت على إحدى طبيبات المستوصف أثناء تأدية وظيفتها بقولها لها : « أنت قليلة الأدب » . وقد اعترفت المتهمه بتهمتها ، ومع ذلك صدر الحكم في قضيتها بالبراءة !

أما القضية الثانية فهي قضية شاب مهندس كان يركب القطار المسافر إلى إحدى ضواحي القاهرة ، فوقع بينه وبين أحد الركاب الأجانب حديث ما لبث أن تطور إلى مشادة كلامية ، ثم انتهى بأن قام المهندس من مكانه وقصد إلى حيث يجلس ذلك الراكب الأجنبي ، فصغعه صفتين أمام باقي الركاب ؛ وتولى البوليس ضبط الحادث بعد ذلك . وقدم المهندس بتهمة تعديه على ذلك الأجنبي ؛ ولماسئل عن تهمة أمام المحكمة اعترف بها كذلك ؛ ومع ذلك فقد صدر الحكم في قضيته هذه بالبراءة أيضاً !

ويكاد من يسمع بصدور حكمين بالبراءة في مثل هاتين القضيتين أن لا يصدق ما يسمعه ، أو أن يشك في صدورهما من هيئة قضائية أقل ما يفترض فيها هو سلامة التقدير . ولكن إذا وضح السبب — كما يقولون — بطل العجب . . .

فأما القضية الأولى فكان موضوعها أن الحكومة رأت أن تقوم بخدمة عامة للأمهات الفقيرات في مدينة (. . . .) فأنشأت لهن مستوصفاً . ونشرت دعايتها له بأن كل حامل تستطيع أن تتردد على هذا المستوصف للاسترشاد بآراء الفتيات من طبيباته فيما يجب على الحوامل اتباعه طول مدة الحمل من الاحتياطات الصحية اللازمة لسلامة الجنين ، حتى إذا اقترب موعد الوضع دخلن المستوصف فوضعن فيه تحت إشراف طبيباته وتلقين فيه ما يلزم من التعليمات للمحافظة على الطفل . فإذا انتهت مهمة الوضع وانقضى على الوالدة من الزمن ما يكفي لتمائلها خرجت من المستوصف وعادت إلى بيتها ، على أن تختلف بعد ذلك إلى المستوصف من حين إلى حين في مواعيد تضرب لها لكي تقوم الطيبية المختصة بفحص الطفل وورنه وتدوين ما يستدعى التدوين عن حالته الصحية . ولكي لا تقصر الوالدات في القيام بهذا

الواجب فإن نظام المستوصف قد فرض على من تتخلف منهم غرامات تنفذ عليهن ، لكي لا يعدن إلى هذا الإهمال ، ولتضمن إدارة المستوصف حسن انتظام أعماله .

وفي قضيتنا هذه تأخرت الأم المتهمة عن الذهاب بطفلتها إلى المستوصف في الموعد المحدد لها فاستقبلتها الطيبة غاضبة . وسألتها عن سبب تخلفها عن الحضور . فاعتذرت الأم بأن طفلتها كانت مريضة ، وأنها كانت لا تستطيع أن تعرضها لأخطار الانتقال من المنزل إلى المستوصف . وأنها انتظرت ريثما تحسنت حالتها فبادرت إلى الحضور . ثم عرضت طفلتها على الطيبة لتبين بنفسها أنها كانت لا تزال بادية السقم . ولكن الطيبة لم تقبل منها اعتذارها ، ورفضته قبل أن تتحقق من صحته ، وقالت مهددة . . .

— أنا لازم أجيب عليك غرامة !

فأجابتها الأم بتلك السداجة المعهودة في مثل طبقها من بين النساء المصريات :

— يبقى نفسك معايا ونفس ربنا وتيجي على غرامة ؟

ولكن الطيبة ظلت على حديثها وأجابتها في خشونة ظاهرة :

— نفسى إيه وكلام فارغ إيه ؟ إتم تدوروا تتمشككم

وتتشرطم في السكك وتكسلوا تيجوا المستوصف ؟ !
فارتاعت الأم أمام هذا العدوان . ولم تتمالك أن قالت للطبيبة
معتضة على هذه الاتهامات الجارحة :

— إيه قلة الأدب دى ؟

ولكن الطبيبة أسرعت فأسكتتها بقولها :
— إنت القليلة الأدب ! وكان تتعدى على أثناء تأدية
وظيفتى أنا لازم أعمل لك محضر . . .

وعمل المحضر فعلاً . وهو الذى نظرت فيه المحكمة ثم قضت
في أمر صاحبتة بالبراءة !

وهل كان من الممكن أن تتقدم والدته تحمل طفلتها المريضة
على ذراعها لكى تعتذر بمرضها من تخلفها عن الحضور في الموعد
المحدد . ومثلها لا ينتظر في مثل هذا الموقف إلا كلمات العطف
وعبارات التشجيع . فتفاجأ يتنكر الطبيبة لها كل هذا التنكر ثم
بتهديدها بالغرامة . ومع ذلك لا ينصرف طبعها إلا إلى الإصراف
في حسن الظن والإمعان في الاستعطاف ولين الكلام . فتفاجأ
مرة أخرى بالقول الجارح وبالتعريض بها وبكرامتها والنزول
بشرفها إلى درجة (الشرمطة في السكك) ثم لا تشور لكل

ذلك . وتعمل على دفع هذا العدوان بمثل ذلك السؤال الاستنكارى الذى وجهته إلى الطيبة . والذى قدمت من أجله إلى المحاكمة . مع أنها تلقت عنه فى التوجواباً أصرح وأقبح ! ؟

إن الأطباء ليعرفون فى حركات الإنسان اللا إرادية ما يسمونه « بالأفعال الانعكاسية » ، فأنت مثلاً إذا رفعت يدك فجأة فى وجه من تحدته ، لم تملك عينه إلا أن تطرف من تلقاء نفسها . وذلك قبل أن يفكر صاحبها فى مبلغ الخطر الذى قد يترتب على حركة يدك ، وقبل أن يعمل على تفاديه .

وفى رأى أن جواب الأم على إهانة الطيبة لم يحىء إلا من قبيل « الأفعال الانعكاسية » التى لا دخل للإرادة فيها . وكان ذلك منها « طرفة نفس » تقابل ما قلنا عنه فيما سبق إنه « طرفة عين » . ومن المبادئ المقررة أن المسؤولية الجنائية لا تترتب على فعل خارج عن إرادة صاحبه . ومن هنا جاء الحكم بالبراءة !

أما القضية الثانية فكانت وقائعها أغرب وأعجب . . . فقد أراد المهندس المتهم أن يسافر إلى إحدى ضواحي القاهرة فى بعض عمله . وكان الوقت فى فصل الصيف . وكان هو يلبس بدلة بيضاء . فاتخذ مجلسه على أحد المقاعد بعد أن تولى بنفسه مسح مما قد

يكون عالماً به من غبار أو نحوه . ولم يكذب يستقر به المجلس حتى أقبل راكباً آخران أحدهما أجنبي والآخر سورى فجلسا تجاهه . ولم يفت الأجنبي أن يلاحظ على المقاعد أنها غير نظيفة تماماً ، ومع ذلك فإنه لم يكذب يفرغ من هذه الملاحظة حتى مد رجله فوضع حذاءه على المقعد الذى يجلس فيه صاحبنا المهندس ذو البدلة البيضاء . فما كان منه إلا أن لفت نظره إلى أن المقاعد قد يكون بها أثر من الغبار الذى يملأ جو هذه البلاد ، ولكنه هو بوضع قدمه عمداً على المقعد يزيد فى وساخته بما ينقله حذاءه من الأحوال وانتهى بأن طلب إليه أن يسحب رجله . فلم يأبه له الأجنبي وأصر على بقاء رجله فى مكانها . فاستعان المهندس عليه (بالكسارى) . فأقبل هذا يطلب منه أن لا يضع حذاءه على المقعد « لما لا يخفى على جنابك من مخالفة ذلك لأوامر المصلحة » ولكن صاحبنا أعرض عن مقالته . ولم يهتم بطلبه . وأبقى رجله حيث كانت . فلم ير الاثنان إلا أن يستعينا عليه بناظر المحطة . وجاء هذا أخيراً ومعه أحد الجنود فأمر الأجنبي بأن ينزل رجله . وأراد هذا فى أول الأمر أن يستمر فى عناده ؛ ولكنه فطن إلى سوء عاقبة مسلكه فصعد بالأمر فى غيظ مكظوم وسحب رجله من فوق المقعد الذى كان يجلس عليه المهندس ؛ ولكن لم يكذب

ينصرف الناظر هو ومن معه ويخلو الجوأمام صاحبنا حتى مال على زميله السورى قائلا :

— « ده مش مهندس ؟ ده لازم مع ... »

وكانت الكلمة التى فاه بها الأجنبى مقدعة بذئثة . فقام المهندس من فوره ولم يتكلم هذه المرة . ولكنه أهوى بكفه على صدغ الأجنبى فطبع صفتين قويتين ، ثم عاد إلى مكانه فجلس كأن لم يكن شىء !

وأُنزل الله السكينة على قلب الأجنبى ! فلم يتحرك هو الآخر من مكانه ، واكتفى بأن استشهد بالركاب على ما صنعه المهندس . ثم أبلغ أمره إلى البوليس . . . وعرضت القضية

وسمع القاضى أقوال الشهود فإذا هم جميعاً يشهدون بتسلسل هذه الوقائع وسطعت فى ذهن القاضى نظرية « الأفعال الانعكاسية » مرة أخرى . وحلت « طرفة الكف » فى الدعوى التى أمامه محل « طرفة العين » وعند تساوى المقدمات تساوى النتائج . فلم يبق إلا أن تحكم المحكمة بالبراءة — وقد كان ! ولئن لم يكن ، فهل كان من الممكن إذاً أن يصدر حكم بالعقوبة على المهندس ؟ وهو الذى تحمل صلف الراكب الآخر

منذ البداية . ولم يطلب إليه إلا ما يفرضه القانون . ولم يسلك معه إلا أطف السبل . مستعيناً عليه بمن لهم الحق في مخاطبته متحاشياً أن يشتبك هو معه فيما لا تحسن عقباه ؟

فإذا لم يكن هذا هو الحلم — الذى هو سيد الأخلاق — فأى شىء يكون ؟ وإذا كان الأجنبى لا يؤمن بقول من يقول : « اتقوا غضب الحليم » فما ذنب المهندس فى ذلك ؟ وإذا لم يكن ابتدار الأجنبى للمهندس بالسب المقذع جريمة تستوجب الدفع فأى شىء تكون ؟

على أن المحكمة لم يفتها أن توجه كلمة شكر إلى الأجنبى على ما اتسم به تصرفه الأخير من الرزانة والحكمة حين وقف بالحادث عند اعتداء المهندس عليه . فإن موقفه هذا كان أشرف موقف له فى أدوار الحادث كله من أوله إلى آخره . ودل مسلكه فيه على أنه مازال رجل نظام يعرف ما لنفسه وما عليها . وذلك على الرغم مما كان قد تورط فيه من مخالفة النظام بوضع قدمه على المقعد ومخالفته الأدب بتوجيه السباب إلى رجل مهذب لم يستحق هذا السباب !

تحذير : هاتان الحادثتان فيهما من صنوف الملابس وألوان الشذوذ ما لا يستطيع الفرد العادى أن يقيس عليه . فليفكر مرتين كل من تحدّثه نفسه بشتم غيره أو صفع جاره . لا سيما وأن مذهب « الأفعال الانعكاسية » هذا قد لا تأخذ به جميع المحاكم !

﴿ القتل الأول ﴾

ذهبت إلى مدينة بورسعيد لأكون وكيلًا للنائب العام فيها .
وكان ذلك أول عهدي بأعمال النيابة العامة . ولندن القطر المصري
مزايا يتميز بها بعضها من بعض ، فهذه مدينة تقع في وسط
المزارع فأهم قضاياها سرقة الحاصلات الزراعية أو إحراقها وتسميم
المواشى وما إلى ذلك . وهذه مدينة تقع على حدودنا الشرقية ،
فأهم حوادثها تهريب الحشيش والأفيون والمخدرات البيضاء
ونحوها مما تورد له لنا بعض الأقطار . . . الشقيقة ! وهذه بلدة كثر
فيها أنصاف المتعلمين من طلاب العلم الذين لم تكمل مجهوداتهم
بالحصول على الدرجة في بعض المعاهد ، فأهم جرائمهم تزوير العقود
والسندات والمخالفات وباقي ما يدخل في هذا الباب من شهادة
الزور والشعوذة والنصب على البسطاء باسم السحر لتطبيب المرضى —
أو للقضاء عليهم أحيانا . وللتوفيق بين الزوجين — أو للتفريق
بينهما حسب الطلب وطبقا لرغبة الراغبين وهكذا .

ودخلت مدينة بورسعيد ومارست عملى فيها فوجدتها بلدة

أمنة هادئة ، يشتغل معظم أهلها بالتجارة في البحر . فكبار تجارها يقومون بتوريد الفحم والمواد الغذائية للبواخر التي تمر في القنال . ويجمعون من وراء ذلك الأرباح الخرافية الطائلة . وصغارهم يعرضون أحيانا بعض المصنوعات الوطنية على المسافرين في هذه البواخر ، الذين يرغبون في الاحتفاظ بتذكارات عن المدن التي يرون بها . ويتقاضون في مقابل ذلك أثمانا فاحشة — ويستغلون أحيانا بتبادل هذه السلع مع بحارة تلك السفن . ويأخذون في مقابل ما يعرضون من توافه السلع علبا كبيرا من المربي أو من الخمللات أو نحو ذلك مما يسرقه عادة أولئك البحارة من مخازن سفنهم .

وبسبب هذا الرغد النسبي الذي يعيش فيه أهل المدينة تقل جرائم المال بينهم مثل السرقة والتبديد ونحوها . ولكن تتجه النزعة الإجرامية عندهم اتجاهها مقابلا . فيضرب بعضهم بعضا لأتفه الأسباب ، لأنه يعلم أن قصارى ذلك أن تقضى عليه المحكمة بالغرامة وهي — والله الحمد — حاضرة كما أنه تكثر بينهم أنواع أخرى من الجرائم ، هي الجرائم الأخلاقية . وأذكر أنه كان لنا مع كل طلعة شمس تقريبا إيراد ثابت من جثث اللقطاء أو من اللقطاء الأحياء الذين يجمعهم رجال البوليس من أبواب

الكنائس والمساجد أحيانا ، ومن صناديق القمامة أحيانا أخرى .

ووكلاء النائب العمومى لا يزعمهم شىء فى عملهم قدر ما تزعمهم « إشارات البوليس » التى تنقض عليهم فى أية ساعة من ساعات الليل والنهار على السواء ، يخطرونهم بها عن الجنايات التى تقع فى دائرة عملهم . وذلك لأن الواجب يحتم عليهم القيام فوراً عقب استلام « الإشارة » والانتقال إلى محل الحادث أيّاً كان زمانه ومكانه — وقد يقع الحادث فى مكان قصى لا تربطه بالأماكن المعمورة أية وسيلة من وسائل المواصلات العادية الحديثة ، فلا يجد وكيل النيابة إلا ظهور الدواب يقضض فوقها عظام ظهره حتى تبلغ مكان الجناية — وقد يقع الحادث فى منتصف الليل ، وهو الوقت الذى يحلو للمجرمين ممارسة أعمالهم فيه ، وبخاصة أعمالهم الهامة كالقتل والإحراق وغيرها — فلا يكاد يهجع وكيل النيابة ، ويسلم رأسه إلى وسادته حتى تنتزعه « الإشارة » وتلقى به فى مكان الحادث قبل أن تضع معالم الجريمة !

أما أنا وزملائى الذين كانوا معى فى بورسعيد ، فلم تكن تزعمنا هذه الإشارات ، لأن جناية قتل واحدة من تلك الجنايات

الأصيلة لم تكن تقع في تلك المدينة في ذلك العهد إلا مرة كل نحو عشر سنوات تقريباً . ولم تكن تصلنا إشارات جرائم القتل إلا في صورة التبليغ عن جثة لقيط كما سبقت الإشارة ؛ ولم يكن يحصل التبليغ عن مثل هذه الجريمة عادة إلا في الصباح ، عند ما يشرع « رجال النظافة » في عملهم !!

* * *

على أن وجه الشمس لا يخلو من الكلف
ففي ذات صباح طرق أذنى صوت ذلك الحذاء الثقيل
الذى أعلم أن من بعده سيدق جرسى ليسلنى « عسكرى
الإشارات » ما عنده من تبليغات . فانكشيت فى فراشى ،
وأرهفت أذنى أستمع لموسيقى النعل وهى تقترب بصوتها
الأجش من بابى درجة درجة ، فلم يخب ظنى ودق الجرس
فاستويت قاعداً

واستلمت الإشارة فإذا فيها :

« أخطر القسم ساعة تاريخه عسكرى البوليس المعين
فى نقطة كذا بأنه أثناء وجوده فى دركه أبلغه أحد الأهالى
بوجود قتييل فى الطريق الموصل للميناء خلف محطة السكة
الحديد ، وأنه توجه إلى محل الحادثة فوجد أن الجثة

لشخص وطنى من عمال المينا الذين يشتغلون بنقل الفحم إلى البواخر ، وأنه توجد به عدة طعنات فى وجهه وذراعيه وصدره وبطنه ، والفاعل مجهول ، وقأتم لضبط الواقعة فلزم الإخطار . أفندم » .

« الضابط النو يتجى »

وكانت مفاجأة !

فإنى قبل ذلك اليوم لم أكن قد واجهت قتيلا قط فى أثناء عملى ؛ بل إنى لم يكن قد أسعدنى الحظ برؤية قتيلا قط فى حياتى . ولكنى أذكر أنى كنت مرة من المرات فى أيام طلب العلم زرت صديقاً لى « بمدرسة الطب » ، فتفضل — حفظه الله — ودعانى لزيارة « المشرحة » ، مبالغة فى إكرامى والحفاوة بى ، وأفهمنى أنهم يحتفظون فيها بعدة جثث ، وأنه لا يرى بأساً من دخولى عليها . فهممت بأن أعتذر إليه ، ولكنى خجلت ؛ ودفعنى دافع الفضول إلى مصاحبتة ؛ وكان أول ما عرضه على صهرىج به محلول « الفورمالين » على ما أذكر ؛ فنظرت فإذا هو ملء بالأكباد البشرية والقلوب والرئات والكلى وقطع أخرى من الأجسام البشرية ، فأخذنى العثيان لهذا المنظر ، وأدرك الخبيث ما أحدثته رؤية هذه الأشياء فى نفسى — إذ لا بد أنه كابد

مثل هذا الأثر عقب نظرته الأولى أيضاً — فعافانى من دخول
المشرفة فى تلك المرة وأرجأ الزيارة لفرصة أخرى حتى أكون
قد تهيأت لمقابلة من فيها. . . وهكذا ضاعت منى فرصة التعارف
بالجثث والاعتیاد على مرآها، وهى فرصة لو اغتنمتها فى حينها
لما رأيتنى كما رأيتنى فى ذلك اليوم ساعة استلمت تلك
« الإشارة » . . .

وقمت إلى ثيابى ألبسها إذ لم يكن من لقاء قتيل اليوم بدّ .
فليس المقام مقام اعتذار كما حدث عند زيارة صديق طالب الطب
وبعد دقائق معدودة كنت أسير أنا وكاتب التحقيق « خلف
محطة السكة الحديد ، فى الطريق الموصل إلى المينا فإذا بى أرى
عن بعد جمعاً محشوداً يقف الناس فيه على صورة حلقة ، وفى
وسط هذه الحلقة بقعة سوداء لمحت إلى جانبها بضعة أفراد من
رجال البوليس وهم فى حركة مستمرة ، وكنت كلما تقدمت خطوة
ازداد المنظر الذى أمامى وضوحاً وتطورت البقعة السوداء من
نقطة . . . إلى خط . . . إلى مربع . . . إلى مستطيل . . .
جسم متحيز . . . إلى . . . جثة القتيل الذى حضرت لقائه .

وتطلعت فإذا الجثة لرجل في حوالى الأربعين من عمره —
أو لعله أصغر من ذلك ، فإن طبقة العمال في هذه البلاد تبدو عادة
أكبر سنًا مما هي بسبب ما يلقاه أفرادها من شظف العيش وخشونة
الحياة . وكانت ثيابه سروالاً فضفاضاً من فوقه قميص يصل إلى
الركبتين ، ومن فوق القميص صدر تقطعت أزراره ، وانفجرت
دفناه ، فبدا من تحتها صدر الرجل وقد تفتحت فيه ثلاثة أفواه
غليظة الشفاه دامية المشافر . وإذا الذراعان مبسوطتان وقد تبعثرت
فوقهما الطعنات . ومددت يدي إلى طرف القميص فرفعته عن
بطنه فإذا في إحدى خاصرتيه طعنة طويلة غائرة تكشف عن
بعض أحشائه . وأخيراً نظرت إلى الرأس فالتقت عيناى بعينين
مغمضتين نصف إغماض . وقد سبحت المقلتان فوق بياضهما
وانطفأت منهما تلك اللعة التي تدل في الأحياء على أن صاحبها
يسمع ويرى . وكان الفك الأسفل متدلياً فبرزت أسنان الفك
الأعلى ، وبدا على الفم منظر عام هو أقرب ما يكون لمنظر الرجل
الذى يفقه ضاحكاً . . .

* * *

وقابلنى رجال البوليس وتبادلت معهم كلمات فهمت منها
أنهم وصلوا إلى معرفة شخصية القاتل من بعض رفاقه الذين

يشتغلون معه في نقل الفحم والذين كانوا لا يزالون يفدون من المدينة في طريقهم إلى الميناء حيث يعملون ، ثم عرفت أيضاً أنهم في انتظار وصول عامل من زملاء القتل قيل إنه كان يسير على مقربة منه وقت وقوع التعدي عليه وأنه رأى الجاني وهو يكيل الطعنات لفريسته وأنه كان يصيح به قائلاً :

« حد الله ياز ... ! ارجع ياز ... ! »

وأنه من أجل ذلك لابد أن يكون قد عرف شخصية القاتل . ولم نلبث إلا قليلاً حتى جاءنا أحد رجال البوليس بهذا الشاهد . فإذا هو ينكر الشهادة . ويتظاهر بالجزع لمعرفته أن الجثة المسجاة هي جثة « فلان » وينفي مروره في الصباح من هذا الطريق ويتجاهل اسم ز ويزعم أنه لا يعرف شخصاً بهذا الاسم

ولرجال البوليس طريقة خاصة ومواهب مذكورة تمكّنهم أحياناً من استخلاص الأسرار من صدور أصحابها ، فتركت الرجل لبعضهم يعالج سره الدفين وانصرفت مع غيره ألتبس عند الحاضرين ولو شبهة قد تعيننا على فتح أغلاق هذا الحادث الغامض ولم يطل بحثنا فإن الله هدى شاهدنا الأول بعد أن أخذ الأمان من البوليس على نفسه أن لا يبطش به ز أو أحد

من أهله إذا هو شهد بما رآه . فروى لنا أنه كان مع زملائه
يهرعون في الصباح الباكر نحو محل عملهم في الميناء فشاهد ز...
هذا يخرج على القتيل من حيث لا يدرى هو فيفجأه بسكين
في جنبه ثم يلتحم به القتيل فيحاول أن يدفع عن نفسه بيديه
فتصيبه السكين فيهما عدة إصابات تتعطل معها مقاومته فيخور
ويقع على الأرض . وعندئذ يبرك القاتل فوقه فيصيبه في عنقه
وصدره إصابات أخرى ، حتى إذا أدرك الجاني أنه بات يطعن في
جثة هامدة خلاها وانصرف هاربا نحو البحر . . .

وذكر الشاهد اسم عاملين آخرين قال إنهما حضرا نهاية
هذا المشهد فجننا بهما فصادقا على روايته ، وبذلك تأيدت التهمة
قبل ز... وأخذنا نحن من جانبنا نبحت عنه لضبطه قبل
أن يتمكن من مغادرة المدينة ويتسع له مجال الهرب في أرض
الله الواسعة . . .

وسألنا عن موعد أول قطار يبرح الثغر فقيل إنه لم يقيم بعد ،
فأرصدنا في محطة السكة الحديدية رجلا من رجال البوليس
الملكي ومعه أحد الشهود الذين يعرفون المتهم ليرشدوا عنه رجل
البوليس إذا هو فكر في الرحيل من هذا الطريق . وفعلنا مثل

ذلك عند المحطة البحرية التي تقع على بحيرة المنزلة . وبعثنا إلى
حيث يقيم المتهم رسولا ثالثاً ليأتينا به إن كان حاضراً وليتربص
له إن كان غائباً . وعدنا بمن بقي لنا من الشهود إلى دار النيابة
« لمباشرة التحقيق »

« وفتح المحضر » وشرعت في إملاء بياناته الأولى .
والشاهد الأول يقف أمامي لأستجوبه إذا ما فرغت من هذه
الديباجة وكان إلى جوار مكنتي نافذة تطل على الطريق فتطلعت
فإذا خلف قضبانها الحديدية عشرات من الرؤوس المشرببة تسترق
السمع والنظر إلى ما يجري في « غرفة التحقيق » . ولحت من
بين هذه الرؤوس رأساً صغيراً تحديق عيناه الثعبانيتين في الشاهد
تحديقاً يكاد يقرأ الإنسان فيه معاني العتب والتهديد فالنظرة
نظرة امتعاض ، ولكن لمعة العين يشع منها معنى الشر والوعيد .
واختلست نظرة من وجه الشاهد فإذا هو مختلج تحت تأثير هذه
النظرات ، وما راعني وقد شرعت في استجوابه بعد ذلك بقليل
إلا أن أرى الرجل ينكل عن أقواله الشفوية الأولى التي أدلى بها
فوق جثمان القتيل ، ويقرر أمامي أن رجال البوليس هم الذين
أوعزوا إليه أن يلقي التهمة على رأس المتهم ، ويزعم أنه رآه وهو
يرتكب جريمته . وحاولت عبثاً أن أعود بالرجل إلى طائفة

نفسه وأن أردّه إلى الثقة بي فلم أفلاح ؛ فخطر لي خاطر تركت
الغرفة من أجله مسرعاً واستصحب أحد رجال البوليس ودرت
حول بناء المحكمة حتى جئت إلى حيث يقف المجتمعون عند
نافذتي ، فرأيت صاحب الرأس الصغير لا يزال واقفاً على مقربة
منه ؛ ولكنه في عزلة عن بقية الواقفين . فسألته عن اسمه . فقال :
ابراهيم ، فسألته عن سبب وجوده في هذا المكان فقال إنه رأى
الناس يتجمعون فيه فوقف معهم يستطلع ما يستطلعون ؛ وكان
الرجل ثابتاً ثابتاً عجيباً ينفي عنه الشبهة عند أكثر الناس توجساً
واشتهاً . ولكني رأيت من باب الحيلة المطلقة أن آخذه
معى عسى أن ينفعنا أو نجد على فخص أمره هدى . وما كدت
أدخل به غرفة التحقيق حتى أحسست باضطراب الشاهد لرؤيته
وكان مظهر هذا الاضطراب أن حوّل الرجل وجهه عنه وقت
دخوله . ولكنه ما لبث أن عاد فوجه إليه طرف عينه في نظرة
مختلسة ثم أسرع فألقى نظره على الأرض ، ثم عاد فرفع بصره
إلى السقف ثم استرده وظل لحظة وهو حائر لا يدري أين
يستقر بعينه ، فلم أنتظر حتى يهدأ اضطرابه وفاجأته بقولي :
— أليس هذا هو ؟ . فقال الرجل في استسلام :
— نعم . إنه هو !

فبادرت إلى أحد الضباط الذين كانوا في غرفتي وسلمته
المتهم ، وطلبت إليه أن يذهب به إلى مسكنه فيفتشه ثم يودعه
السجن ويقدم لنا تقريراً بما رآه ...

* * *

ولم أجد من الصعب بعد ذلك أن أتفاهم مع الشاهد :
فأكدت له أن الخطر الذي يخشاه من قول الحق إنما هو خطر
وهى لا مبرر له . وأن المتهم أصبح رهين السجن وأنه لن يفلت
منه . وأن الحكومة تستطيع أن تحمى من ينصرها على المجرمين .
ودعوت مأمور القسم وقدمت له الشاهد ، وجعلته يتعهد أمامه
بالمحافظة على حياته من كل خطر . وعند ذلك انشرح صدر
الشاهد للكلام مرة أخرى ، وانبسطت أساريره وشرع يسرد
علينا تفاصيل ما رأى . وأضاف إلى ما سبق له قوله أنه تعقب
الجاني بعد ارتكابه لجريمته . فرآه يجرى نحو قتال السويس
فيلقى سكينه فيه ثم يتوارى عن عينيه وسط أكداس الأخشاب
والزوارق الصغيرة التي يقوم أصحابها بإصلاح ما فيها من عطب
في ذلك المكان .

وبعثنا بمن يستطيع أن يغوص في الماء ، ويبحث لنا عن
هذه السكين ، فابلث أن عاد لنا بها من نفس المكان الذي
عينه الشاهد .

وعاد الضابط الذى قام بتفتيش منزل المتهم . ومعه جلابب
مبلل بالماء ولا تزال فيه آثار الدماء . وواجهنا المتهم بكل هذه
الأدلة والقرائن . فأصر على أنه لم يرتكب الحادث . وأنه لا يعرف
(الجنى عليه) ، وأنه ليس بينه وبينه ما يدعو إلى قتله . وأنه على
العكس من ذلك كان قد تشاحن مع الشاهد منذ أيام فأراد أن
ينتقم لنفسه بالإيقاع به فى هذه التهمة .

وطال بنا التحقيق معه ومع شهود الحادث وغيرهم دون أن
ينكشف لنا السبب الذى وقع الحادث من أجله ، وثبت من
أقوال جميع الشهود الذين سمعهم النيابة أنه لم تكن توجد بين
المتهم وبين القتيل أية صلة . وكل ما فى الأمر أنهما من بلدة
واحدة وأن هذه البلدة تقع فى أقصى الصعيد . وأن القتيل كان
يقيم فى بورسعيد منذ أكثر من عام هو وزوجته وولده الصغيران .
أما المتهم فإنه لم يحضرها إلا منذ أسبوع ، وأنه استأجر الغرفة
التي قُتِل فيها الضابط وأقام فيها حوالى أربعة أيام ؛ وهو يسعى فى
إيجاد عمل يرتزق منه إلى أن وفق أخيراً إلى الدخول فى خدمة
المقاوم الذى كان القتيل من بين رجاله .

ووقفت القضية عند هذا الحد ، وأوشكت أن أختم التحقيق

فيها ، وأقدم المتهم إلى قاضى الإحالة ، ولكن عز على أن تبقى هذه الثغرة قائمة لا نعرف كيف نسدها وهى : لماذا ارتكب المتهم جريمته ؟ .

وأخيراً علمت بأن والد القتيل قد حضر من بلده ليستلم أسرة ولده ، ويقوم بترحيلها ، فطلبت حضوره فإذا هو شيخ كبير قد أشرف على التسعين من عمره كيف البصر ذو حيلة كثة بيضاء تدور حول وجه لا تزال فيه بقية من رونق الحياة ؛ فقدمت له عزائى فى فقد ولده ، وأعربت له عن أسقى على ماصارت إليه حالة أسرته . ثم استطردت من ذلك إلى بقاء السبب الذى وقعت الجريمة من أجله مجهولاً ؛ فقال لى الرجل فى ثقة واعتداد بنفسه : « إن الحكومة تجهل دائماً كل شىء ، ولكننا نحن نعلم كل شىء . . . إن هذا المتهم من أسرة ز . . . التى قتل أحد أفرادها فى العام الماضى ، وكانوا قد اتهموا فى قتله أحد أفراد أسرتنا ، ولكن التهمة لم يقيم عليها دليل ، فحفظت أوراقها . ودفن قتيلهم ولكن من غير أن يقام له مأتم . ولقد علمت منذ أيام بأن المتهم سافر إلى بور سعيد ، فأوجست شراً على ولدى . ثم رأيت أسرته بعد ذلك بأيام تقيم مأتم قتيلها ، وتتقبل عزاء الناس فيه فعلمت أنه لا بد أن يكون قد حم القضاء وأنهم أخذوا

بثأرهم . وما لبثت أن علمت نبأ اغتيال ولدى ففعلت بسفري
لاستلام أسرتي . وهذا قضاء الله . ولكل أجل كتاب ...
وهكذا رضى الله فى أيدينا بهذه الحلقة الأخيرة التى كانت
تنقصها سلسلة تحقيقاتها . واستوفيت أركان التهمة ، واكتملت
أدلة الاتهام . فأعدنا « قائمة الشهود » وحررنا « تقرير الاتهام »
وبعثنا بالمتهم إلى « قاضى الإحالة » ...

ودار بنا دولاب العمل دورته العادية . ولم يبق عندنا من
أثر القتل والقاتل ، ونكبة الأسرتين فيهما إلا وريقات فى أضبورة
نعرفها باسم الجناية رقم ... سنة ١٩ قسم أول بورسعيد ...
أما صورة القتل فإنها لا تزال ماثلة أمام عيني لليوم كأنما
عدت الساعة من معايتها ، وهذا على كثرة ما عاينت بعدها من
قتلى وكثرة ما نبشت من قبور ... ذلك بأنها كانت صورة ...
« القتل الأول » .

﴿ الجريمة وعقابها ﴾

تقدم إلى مرة غلام تهمة أنه تسلق عربة الترام من جهة اليسار . فنظرت إليه فإذا هو أعرج يسير على رجل من الخشب . فسألته عن سبب عاهته ، فأجابني بأنه فقد رجله في حادثة . فاستوضحته أمر هذه الحادثة ، فقال في خجل : إنه كان يتسلق الترام من جهة اليسار منذ عامين ، فسقط فأصيب ، وانتهت إصابته ببتز رجله .

فوجئت لهذه الإجابة . وسكت برهة ساورني فيها من الأفكار ما هممت معه أن أنسحب من مجلسي وأدعو الحاضرين إلى الانصراف .

إذ فيم يجلس القاضي إلا ليقضى في أمر المذنبين بما فيه لهم تأديب وزجر . ولغيرهم عبرة وموعظة ؟ وإذا كانت العقوبة لا تقوم بواجبها المفروض فيها نحو تأدية هذه الغايات فما قيمة التشريع وما قيمة القضاء ؟

وهذا فتى ارتكب مخالفة نظامية فكان جزاؤه الطبيعي عليها غاية في الصرامة بحيث لا يتصور العقل أن يكون من بعد زجره

زجر ولا من بعد عبرته عبرة . فإن كانت هذه العقوبة الطبيعية —
وهي المثل الأعلى لما ينشده المشرعون — لا تؤدي إلى الغاية
المرجوة من العقاب فقد وجبت إعادة النظر في نظرية معالجة
الجريمة بالعقوبة !

لقد كان الباعث على العقوبة أول الأمر الانتقام من الجاني .
فالمجرم يعذب ، ويصلب ، وتقطع أوصاله ، وتصادر أمواله ،
ويضطهد أفراد أسرته . وكان من أظهر مميزات ذلك العهد الأول
شيوع عقوبة الإعدام ، فإنها فضلاً عن أنها كانت عقوبة من
يقتل شخصاً آخر حراً كان أو عبداً ، فقد كانت أيضاً عقوبة من
يخلف يميناً كاذبة ، كما كانت عقوبة من يرى غيره في خطر محقق
ولا يخف لنجدته ! أما من طفف الكيل والميزان فكانت تقطع
يده . ومن أفشى سر دولته كان يقطع لسانه . . .

ولا حاجة إلى بيان ما في هذه الطريقة من قسوة وغلظة .
ولذلك عدل الناس عنها بعد أن قطعوا مرحلة من مراحل تقدمهم
نحو الكمال .

ولجأ التشريع إلى وسيلة أخرى من وسائل العقاب تكون
أكثر اعتدالاً وأحسن أثراً . وأدنى إلى القصاص الرادع منها

إلى الانتقام فابتدع فكرة السجن ، والحدّ من حرية المذنب ،
وتكبيله بالحديد ، وتسخيره فى أشق الأعمال . وأدخل نظام الـدية
والعقوبات المالية . وكل هذه العقوبات لا تزال تحمل طابع
الانتقام ، ولكنه انتقام غير مطلق ، كما كانت الحال فى العهد
الأول ، بل انتقام منظم محدود .

ومهما يكن من شىء فإن المشرع عاد فهجر تلك الطريقة
أيضاً ، واقترح طريقة غيرها لم يكن رائده فيها الانتقام من الجانى ،
ولا تعذيبه وإرهاقه . ولكنه تقدم بالعلاج خطوة فى سبيل الكمال ،
فجعل رائده تأديب المجرم وإصلاحه . ولذلك عمد إلى السجنون
فغير نظامها ، وحاول أن يتخذ منها دور إصلاح بعد أن كانت دور
تنكيل وتعذيب . فوضع إلى جانب الجلاد والسجان ، الواعظ
والمؤدب والطبيب ، ورفع الأغلال والسلاسل ، ووضع بدلاً منها
المكاتب والمذياع — على الأقل فى بعض البلاد — ولكن
التفكير فى هذا الإصلاح كان لا يزال يسير على أساس آلى .
فإن المشرع اكتفى بأن وضع مقاييس للعقاب . ونسق أبواباً
وفصولاً للجرائم . وقدر لكل جريمة عقوبتها ، ثم جاء بأشخاص
مرنوا على حفظ هذه المقاييس ، واستيعاب تلك الأبواب والفصول ،
وقال لهم كونوا قضاة . فوضعوا جداولهم وكشفهم هذه نصب

أعينهم . ومارسوا القضاء على هذا الأساس الهندسى الرياضى
المادى . وأصبح يستطيع كل صاحب إصبع أن ينشر أمامه مثلاً
« لأئحة الترموايات » كما يسمونها . ويضع إصبعه فوق من يتسلق
عربات الترام من غير الجانب الأيمن ؛ فيجد العقوبة التى قدرها
المشرع لهذا العمل . وله بعد ذلك أن يقول ما يشاء فى هذا
التقدير ، وفى مبلغ صلاحيته للتأديب والتهديب والإصلاح .
ولكن لىذكر دائماً أن هناك فتى بترت رجله بترأ — وهى
عقوبة تساوى ، ولا شك ، أكثر من المائة قرش التى حددها
القانون — ثم هو لم يتأدب ، ولم ينصالح ، ولم يزدجر !

الحق أن نظرية العقوبة كعلاج — مفرد — للجريمة نظرية
خاطئة فاشلة . وهى فى نظر بعض الباحثين أدنى أن تكون
تحكماً من جانب فريق من الأقوياء فى فريق آخر من الضعفاء .
إن الجريمة ليست جوهرأ قائماً بذاته . فمن حاول علاجها على
هذا الأساس فله البشرى أنه غير مدرك غايته ، وما مثله إلا كمن
يرى البركان الفائر يلقى بالحجم ، فيعمد إلى فوهته يحاول سدها
لكى لا يكون هناك بركان ولا تكون حمم !!

إن الجريمة عرض من أعراض بعض نقائص النفس ، كما

أن المرض ليس إلا عرضاً من أعراض النقص الذى يعترى بعض وظائف الجسم . ومحاربة الجريمة بالغرامة والحبس ، وما إليهما كمحاربة الحمى بتعريض المريض للهواء البارد حتى يبرد جلده ! لقد كانوا يعالجون الملاريا فيما مضى دون أى التفات إلى جرثومتها ، و بغير أى اهتمام ببعوضتها . واليوم تعالج الجريمة غالباً بنفس هذه الطريقة العتيقة !

إن الشجرة لها جذورها التى تمتص لها الغذاء من بطن الأرض . ولها ساقها التى تقوم عليها . ولها أغصانها التى تهىء لها طعامها . والثمرة لا تأتى إلا من وراء كل هؤلاء . . .

والجريمة فى حقيقتها ليست إلا ثمرة تعاونت على إنضاجها وإخراجها عوامل نفسانية ، بعضها خفى خفاء الجذور ، وبعضها ظاهر ظهور الأوراق والساق . ومن أراد أن يعالج الجريمة فعليه أن يبدأ بهذه العوامل . عليه أن يكشف النقص الذى يعترى نفس صاحبها . ثم عليه أن يعالج هذا النقص . أما أن يتجاهل هذه الأسس ويعمد إلى الجريمة مجردة عن الجرثومة التى تولدها ، فذلك هو الطبيب الذى يعالج الأمراض الخبيثة بأن يعمد إلى بثورها فيكويها بالنار . وما دامت الجرثومة كامنة فى الجسم فكل علاج ظاهرى فاشل ، وكل كى عذاب !

لقد التفت علماء النفس الاجتماعيون أخيراً إلى هذه الحقيقة فدعوا إلى دراسة المجرم بجانب دراسة الجريمة . ولم يكتفوا بأن يجعلوا شعار بحثهم عند وقوع جريمة ما « أين المجرم ؟ » كما هو الشأن الآن . ولكنهم أضافوا إلى ذلك شعاراً آخر وهو : « لماذا ارتكب هذا الشخص بالذات هذه الجريمة بعينها ؟ » ومن أجل ذلك خففوا من تعلقهم « بالنصوص » التي لها الآن الكلمة الأولى والأخيرة في شأن تحديد العقوبة . ووضعوا نظاماً جديداً لبحثهم ، جعلوا أساسه دراسة شخصية المجرم من جهاتها الأربع : فهم يدرسونها أولاً من حيث تأثرها بالعوامل الوراثية . ومن أجل ذلك يرجعون إلى تاريخ الأسرة ، ولا سيما الوالدين . ويدرسونها ثانياً من حيث تأثرها بعوامل البيئة . ومن أجل ذلك ينظرون في الظروف التي تحيط بالمجرم في داخل بيته ، من حيث الغنى والفقر ، وتوفير الانسجام العائلي وعدم توفره وما إلى ذلك ، ثم في خارج بيته من حيث الوسط الذي يقضى فيه ساعات عمله والوسط الذي يقضى فيه ساعات لهوه .

ويدرسونها ثالثاً من حيث تأثرها بالعوامل الجسمانية مثل درجة النمو والصحة والمرض والشذوذ الخلقى . ويدرسونها أخيراً من حيث تأثرها بالعوامل الأدبية ،

ومن حيث مقدرة الجرم الذهنية وكونه أوسع من غيره إدراكاً
أو أدنى من نظرائه فطنة .

كل هذه البحوث تنير الطريق أمام القاضى ، وتكشف
له عن نفسية المذنب ، فإذا قضى فى أمره بعد ذلك جاء قضاؤه
مفيداً للمجرم نفسه بقدر ما هو مفيد للمجتمع الذى يعيش فيه .

ويبقى بعد ذلك سؤال مهم يحش فى صدر الباحث . وهو :
إذا كان كل مجرم يقتضى مثل هذا البحث المفصل قبل البت
فى أمر جريمته . فكيف يتبهاً للدولة أن تعد الباحثين الاجتماعيين
الذين يدرسون آلاف الحالات التى تنظر فيها المحاكم الجنائية كل
يوم ؟ وأين يقضى المجرمون أوقاتهم ريثما يتم هذا البحث ؟ وأين
يجد القاضى الوقت اللازم لمراجعة كل هذه البحوث والوقوف
على حقيقة كل الحالات التى تعرض عليه ؟

والجواب على ذلك أن الأمر لا يخلو حقيقة من صعوبة ؛
ولكن هناك حقيقة أخرى لها وزنها فى إعداد الجواب على هذا
السؤال . وهى أن كلا من القاضى والباحث الاجتماعى سوف
يجد نفسه بعد دراسته الأولى أمام مجموعات من الناس تتشابه
صفاتهم ، وأمام مجموعات من الحوادث تتشابه عناصرها . وأن

عمله في الكشف عن نفسيات هذه الطوائف لا يلبث أن يصبح عملاً مكرراً وبحثاً معاداً . فتكفيه بعد المرات لمحة واحدة ليضع المجرم في مجموعته ، وليقول في أمره كلمته .

وكما أن الكيماوي الخبير يستطيع إذا رأى لون اللهب وسمع صوت الفرقة أن يقول في غالب الأحيان ما هي العناصر التي أدت إلى هذا التفاعل ، فكذلك يستطيع الخبير النفساني أن ينظر إلى الجريمة وإلى الظروف العادية التي وقعت فيها ، فيدل على العوامل المختلفة التي أحدثتها وأدت إليها ، ويرشد إلى النواحي المختلفة التي قد يكون فيها للمجرم صلاح وللمجتمع شفاء !

﴿ عند ما ترمى الأقدار ﴾

ويحاسب الإنسان

من الأمور المحرجة التي تصادف القاضى فى عمله ، أن يجد نفسه أمام حالة يتعين عليه فيها محاسبة المتهم عن عمل بدأه هذا المتهم حقاً ، ولكنه لم يقصد أن ينتهى منه إلى النهاية التى أرادتها الأقدار بجمال من الأحوال . ومن ذلك ما وقع لى فى الأسبوع الماضى . . .

فقد تقدم إلى غلام لا يكاد يبلغ السادسة عشرة من عمره ، وتهتمته أنه فقاً عين غلام آخر فى نحو الرابعة عشرة .
أما الغلام الأول — المتهم — فهو خادم فى منزل يجاور منزل الغلام الثانى .

وأما هذا الغلام الثانى — المجنى عليه — فهو تلميذ فى إحدى المدارس الثانوية .

وأما الواقعة فهى أن هذا التلميذ كان يلعب الكرة مع بعض زملائه فى الطريق : وكان الخادم يقف إلى جانب الطريق يشاهد اللعب مع المشاهدين . ولكنه كان إذا جاءت الكرة على مقربة

منه ضربها بقدمه فأفسد بذلك مجرى اللعب على اللاعبين ؛
فنبهه التلميذ إلى وجوب الكف عن ضرب الكرة ؛ ولكنه
لم يأبه له ولم يستمع لقوله ، وعاد إلى ما كان يصنع كلما اقتربت
الكرة منه . فأغلظ له التلميذ في القول ، وحذره تحذيراً خشناً .
وكانت في يد الخادم عصا قصيرة من الخيزران المرن . فخطر بباله
أن يهدد بها التلميذ . ولكنه لم يجزؤ على أن يضربه بها مباشرة .
وكل الذي استباحه لنفسه أنه ألقاها عليه فلم تصبه ، ووقعت على
الأرض تحت أقدامه ، فأصابته حجراً ، فارتدت إلى أعلى بسبب
مرونتها ، فأصاب طرفها عينه ، فأدماها . . . فأفرغها . . .

والنكبة في شأن التلميذ نكبة هائلة ، فإنه لم يصب في عينه
فحسب ، ولكنه أصيب في مستقبله كذلك . وليست عاهة العين
من العاهات الخفية التي تنتهي آلامها بانتهاء علاجها ، ولكنها
من العاهات الظاهرة التي يتألم لها صاحبها عند وقع كل نظرة عليه .
فلو أن القاضي أراد أن يقيس العقوبة بهذا المقياس لنكل بالمتهم
تنكيلاً . ولكن نظرة أخرى إلى هذا المتهم تقلب الأمور رأساً
على عقب . إذ من الواضح أن النتيجة التي انتهى إليها الحادث
لم تكن تخطر له ببال . بل إنه لم يكن ليفكر في إلحاق أى أذى
صغيراً كان أو كبيراً بهذا الفتى المسكين ، ولم يكن كل ما وقع

بينه وبينه ليثير في نفسه أى معنى من معانى الانتقام ، بل إنه
ليحس في أعماق نفسه أنه كان مخطئاً حين لم ينزل على حكمه
إذ نهاه من لمس الكرة . وإنه ليحس إحساساً مضاعفاً بالأسف
على أنه رفع عصاه في وجه شاب إن لم تكن تربطه به صلة
مباشرة ، فإنه ما زال في حكم سيده . فكيف يمكن بعد ذلك أن
يُسأل هذا المنكود عن أمر لم يقصده ، وعن نتيجة لم يفكر
فيها ؟ وهل من العدل في شيء أن يُسوَّى بينه وبين من أقبل
على جريمة عامداً متعمداً يريد أن يوقع به ويشوه وجهه ويعكر
عليه صفو أيامه ، وينكبه في مستقبله ، فيضربه ضرباً يفضى إلى
مثل هذه النتيجة النكراء ؟

القانون يقول نعم ! لأن الضارب في الحالتين تعمد الضرب .
وكل من ضرب وهو عامد وجب عليه أن يتحمل مسئولية عمله .
و « البواعث » لا ينظر إليها القانون عند « تكليف » التهمة ،
ولكنه ينظر إليها فقط عند « تقدير » العقوبة .

ولقد أثار هذا الحادث في ذهنى ذكرى حادث آخر مماثل
له . ولكنه كان أبعد آثاراً وأعرب ظروفاً ، وكان له في حينه
دوى في دوائر الطب ودوائر القضاء معاً . لأن المتهم كان طبيباً

مشهوراً ، ولأن الحادث انتهى بوفاة المجنى عليه .

وتفصيلات هذا الحادث تتلخص في أن شاباً في مقتبل العمر قصد مع والده إلى أحد أطباء الأسنان لأن الفتى كان يشكو ألماً في بعض أضراسه . ولكنه كان فتى عصبياً هلوغاً جزوعاً ، فهو على الرغم من ألم ضرسه لم يكن يطيق فكرة أن يخلعه له الطبيب أو أن تمسه يد . ولذلك صحبه والده على كره منه وقصد به إلى ذلك الطبيب ، لعله يبلغ في إقناعه ما لم يوفق هو إلى بلوغه .

وأجلسه الطبيب على مقعده الوثير ، وجعل يتلطف إليه بالكلام اللين ، ويوحى إليه الثقة في خفة يده وسهولة عمله ، ولكن الحالة العصبية التي كان عليها صاحبنا أغلقت آذانه دون كل نداء ، وزادته إصراراً على إصراره أن لا يمس أسنانه أحد

وبدأ يحس الطبيب أن وقته يضيع سدى ، وأن في مرضاه المنتظرين من قد يكون أحوج إلى عنايته من هذا المريض العنيد ، فغير مسلكه معه وجرب شيئاً من الشدة في الحديث ، لعله يبلغ بالعنف ما لم يبلغه باللين . فبدا على الشاب كأنه أخذ في الاستسلام تحت تأثير هذا الضغط ، فتشجع الطبيب واسترسل في خطبته وانتقل من الكلام الشديد إلى الحركة العنيفة . وهمّ بضم الشاب

يريد أن يدفع فيه آلاته الصغيرة ، فعاد الشاب إلى المقاومة .
وخيل إلى الطبيب أنه لو خطا خطوة أخرى في سياسة القوة فلعله
أن يفلح في كسب المعركة ، فلطم الشاب لكمة خفيفة على أسفل
وجهه وهو يدعو إلى ضرورة السكون والتزام الهدوء .

وكأما نجحت دعوته هذه المرة فإن الفتى أسبل عينيه وأرخی
يديه . وكف عن كل مقاومة . . ولكن الانقلاب كان سريعاً
مريباً ؛ فاقترب الطبيب من مريضه يقلبه . . فإذا هو بين يديه
جثة هامدة .

وقامت قيامة الوالد . وجاء البوليس . وانتقلت النيابة وفحص
الطبيب الشرعى جثة الشاب . وانتهى إلى القول بأن الوفاة جاءت
نتيجة للصدمة العصبية التى أصابت الفتى عقب اللكمة التى لطمه
الطبيب إياها . . . فلم يكن للنيابة بد من تقديم الطبيب للمحاكمة
بتهمة أنه ضرب الفتى ضرباً أفضى إلى موته .

ولم يترك الدفاع باباً من أبواب التشكيك فى سبب الوفاة إلا
عاجله . فقال المحامون : وما شأن الطبيب إذا كان المصاب إنساناً
شهد الناس جميعاً بأنه كان فى حالة عصبية شاذة ؟

وما شأنه أيضاً إذا مست المصاب هذه الصدمة العصبية وهى
من تكوين جسمه لا من صنع الطبيب ؟

وقالوا : ومن يدرينا ؟ لعل المصاب قد انتهى أجله مصادفة
في تلك اللحظة التي لطمه فيها الطبيب ؟
وأين هي آثار تلك الصدمة العصبية وقد ثبت من تشريح
الجثة أنها سليمة ليس بها أى أثر لأية إصابة ؟
ولولا اعتراف الطبيب نفسه بأمر تلك اللطمة الخفيفة لما قام
على حصولها أى دليل آخر ؟

وجيء بالطبيب الشرعى ليدلى أمام المحكمة وعلى مسمع من
الدفاع بحججه العلمية على صحة ما انتهى إليه فى تقريره . وأسفرت
مناقشته عن الحقائق الآتية :

وهى أن « الموت الفجائى » يحدث فى حالات محدودة معينة
ترجع إلى خلل يطرأ على : (١) جهاز الجسم الدموى ، أو
(٢) جهاز التنفس ، أو (٣) الجهاز البولى ، أو (٤) الجهاز العصبى
فمن آثار الحمى مثلاً فى بعض الأحيان ما يصيب القلب
— وهو مركز الجهاز الدموى — فيجعله عرضة للهبوط الفجائى
عند بذل أى مجهود شاق ، وتكون النتيجة « الموت الفجائى » .
وقد يحدث إدمان الشراب التهاباً شعبياً فى الرئتين — وهما
مركز جهاز التنفس — فيكون ذلك سبباً فى مثل هذا الهبوط .
وينتهى الأمر أيضاً « بالموت الفجائى » .

وقد تقصر الكليتان — وهما مركز الجهاز البولي — لسبب ما في إفراز مادة « البولين » . فتبقى في الدم وتتراكم فيه حتى إذا بلغت حدها القاتل أصيب المريض بغيوبة مفاجئة تعقبها الوفاة . وأخيراً توجد في الجسم مجموعة من الأعصاب اسمها « المجموعة السمبتاوية » تنتشر أعصابها الدقيقة على الأحشاء ذات العضلات غير الإرادية . ومهمتها تنبيه هذه الأحشاء للتحرك كي تقوم بعملها العادي . فالمعدة والأمعاء مثلاً من بين هذه الأعضاء الحشوية التي تنقبض وتنبسط وتتقلص ؛ ولا شأن للإرادة بتحريك عضلاتها ، لأن الذي يحركها هو هذا الجهاز السمبتاوي ، وأعصاب هذا الجهاز حساسة بحيث أن أية صدمة لها قد تحدث تنبيهاً منعكساً للمراكز العصبية الأخرى المتصلة بها . فتنتهى بوقوف القلب أو التنفس ، ثم بالوفاة ؛ وفي مثل هذه الحالات لا يمكن للتشريح أن يكشف عن وجود أي أثر في الجسم إذا كانت الإصابة خفيفة . ومن المناطق الأكثر حساسية في جسم الإنسان لأمثال هذه الصدمات ، منطقة المعدة ، ومنطقة القلب ، والخصية ؛ والعنق ، والقفا ، وأسفل الوجه .

فأما إصابة خفيفة تقع على واحدة من هذه الجهات عند من تكون له حساسية خاصة في « جهازه السمبتاوي » تحدث له الوفاة المفاجئة

ولم يبق أمام الدفاع بعد هذا البيان مجال لإنكار التهمة
وصدر الحكم فعلا على الطيب بالإدانة .
وكانت رمية أخرى عبثت بها يد الأقدار . فأصاب القاتل
وانقتيل في آن واحد .

ومما يتصل بهذا المعنى ما حدث أيضاً في العام الماضي بإحدى
القرى القريبة من مدينة الزقازيق . فقد ذهب أحد تجار الحبوب
مع أمه إلى السوق لشراء ما يتسنى لهما شراؤه من الغلال ؛ وسنحت
لرجل صفقة رابحة مارس فيها ، فإذا بتاجر آخر يريد أن يغلبه
عليها أو يشاركه فيها ، فأبى عليه ذلك ، وصرفه بالحسن فلم ينصرف ،
ووقعت المشاحنة التي لا بد أن تقع في مثل هذا المقام . وأقبلت
الأم من أقصى السوق تجرى نحو ابنها وهي تصيح وتستغيث
ليدخل الناس بين المتشاحنين ، ويدفعوا عن بعضهما أذى بعض ،
وهمت هي بالتاجر الدخيل تريد أن تحول بينه وبين ابنها ،
فبسط الرجل إليها قدمه يريد أن يركلها ، فنالت أطراف قدمه
أسفل بطنها ، فكأنما صعقتها الكهرباء ! وخرت على الأرض
فاقدة الحراك ؛ وحاول الموجودون عبثاً أن يعملوا على إسعافها
فمركوها ، ونثروا الماء على وجهها ، وروحوا لها ؛ ولكنها

كانت قد فارقت الحياة منذ لمستها قدم ذلك التعس الذي أصبح بين طرفه عين وانتباهتها « قاتلا » موسوماً في نظر الناس والقانون بأنه . . . « أزھق روحاً » .

ولعل أعجب حالة وقعت، لى من أمثال هذه الحالات تلك التي راح ضحيتها رجل صالح قصد إلى المسجد ليؤدي فريضة العشاء على عادته كل ليلة . وكان من عجيب أمر صاحبنا هذا أنه لا يرضى إذا ذهب إلى المسجد إلا أن يجلس في الصف الأول خلف الإمام ، كما ينثر الله سبحانه شآبيب رضاه على المصلين بقدر قربهم أو بعدهم من هذا الإمام . ولذلك روى الشهود عن هذا المسكين أنه كان يترك حانوته المجاور للمسجد قبل حلول موعد الصلاة بزمان طويل يكفل له الحصول على مقعده المنشود . . . فذهب في تلك الليلة على عادته ، واتخذ مجلسه في المكان الذي ارتضاه لنفسه ، وجلس يسبح حتى قام المؤذن فأذن للعشاء ، وأوشك الإمام أن يقيم الصلاة ، وكان المسجد قد احتشد بالمصلين ، وعند ذلك فوجئ بمحركة من خلفه ، يريد بها صاحبها أن يفسح له الرجل مكاناً إلى جواره ، فلم يأبه لهذه الحركة ، وتجاهل صاحبها . ولكن أخانا هذا اندفع يدس نفسه دساً بين الرجل وبين جاره ،

وهنا خان الرجل صبره ، وهاجته سماجة هذا الدخيل ، ففسى المسجد وحرمته ، والإمام وهيبته . وانبرى له يرذله ويشرح له حاله ، وأنه يترك عمله ويذر البيع والشراء ، ويقصد إلى المسجد قبل غيره من الناس ليصيب المكان الذى يشاء ، وليستمع بجلسة مريحة وبصلاة خاشعة ؛ فليس يجوز بعد ذلك أن يأتى فى اللحظة الأخيرة من يزجه فى مجلسه فيخرجه ، ويتسبب فى تشتيت ذهنه ، وبقلب صلاته من عبادة ونجوى ، يود لو تدوم أبداً ، إلى حركات ، ثقيلة عسيرة يتمنى لو انتهت وشيكا ، كى يتحرر من عنتها وضيقها . . .

ودهش صاحبنا لهذه الثورة التى لم يهيئه فهمه لإدراك حقيقتها ومضى فيما كان بسبيله من تهيئة مجلسه إلى جوار الشيخ الأول وهو يقول فى هدوء :

« نحن هنا فى بيت الله — والمسلمون يسع بعضهم بعضاً ! »
ولكن الشيخ لم يمكنه من ذلك ، ونهض من مجلسه محققاً ، وفهم الرجل أن الشيخ قد يهيم بضربه ؛ فبادر إلى تلايبيه يريد أن يمسك بها ، ولكنه ما كاد يضع يده على ثيابه ، ويشد عليها حتى سقط الرجل بين يديه ، وقد فاضت روحه ؛ فلم ينفع فيه هو الآخر إسعاف ولا علاج ، وتبين أن السبب فى وفاته كانت تلك

الصدمة العصبية التي أصابته في حالة هياجه ، من ضغط الرجل على عنقه ، ذلك الضغط الخفيف الذي لم يكن ليؤثر في الظروف العادية أدنى تأثير على أشد الناس ضعفاً ، وأهزلهم بنية ؛ وهكذا انتظمت في سلك « القتلة » ضحية جديدة ، وفسدت حياة كاملة بسبب رعونة لحظة واحدة !

قال إخواننا العصبيين أسوق هذا الحديث ليتعظ به منهم من يشاء . والذى أراه أن من كمال أخلاق المرء أن يغفل يده عن أذى الناس مهما يكن سلطانه عليهم ... ويقول بعض الخبراء في هذا الشأن : إن النظرة الشريفة عند من يعرف كيف يليقها تفعل في النفس ما لا يفعله الصنف واللكم ؛ فإن صح هذا كان لدينا سلاح فعال وأنيق في وقت واحد . ثم هو فوق ذلك لا يحتاج إلى « رخصة » ولا يعاقب القانون على حمله ولا على استعماله . ومن الخير أن نعود أنفسنا على تقلده وأن نروض أعيننا على إحكام الرماية به عند الاقتضاء ، لنأمن عواقب اللطمة الموجهة ، ونسلم من شرور الركلة العشوائية !

﴿ أغنام ضالة ﴾

جاءتني يوماً سيدة تشكو خادمة جيرانها وتقول إن هذه الخادمة اعتادت أن تتسلل إلى مطبخها أثناء غيابها فتأكل ما فيه من الطعام بحيث لا تبقى فيه على شيء . فراجعت أقوالها التي كانت قررتها في محضر تحقيق البوليس ، فإذا هي كما يأتي — وإني لأحرص على إثبات أقوالها بنصها ، محافظة على صدق الصورة التي رسمتها هي ... قالت :

« أنا سكنت في شقة بالدور الأول من هذا المنزل منذ سبعة أشهر . ولاحظت من مدة شهرين أني عند خروجي من سكني وعودتي إليه أجد الباب مقفلاً بالقفل كما هو ، وأجد بعض المأكولات مسروقة من المطبخ . وفي بعض الأحيان أجد نقصاً في السكر أو الخبز أو العسل . وقد تكرر ذلك في جميع المرات التي كنت أخرج فيها في بحر الشهرين ، وتبلغ حوالى ثلاثين مرة ، وفي كل مرة من هذه المرات كنت أقفل القفل عند خروجي ، وعند عودتي أجده سليماً كما هو . فأنا اعتقدت أن بالمنزل غفريتا ، وصممت على أن أتنقل منه إلى منزل آخر خلافة . وتصادف أن زارتنى إحدى صديقاتي صباح يوم من الأيام ،

فأخبرتها بما يحصل فى منزلى ، وكاشفتها برغبتى فى تركه ، وكانت هى سيدة طيبة من المصليات العابدات ، فطمأنتنى واستبعدت فكرة العفريت ، وأشارت على بأن تتعاون فى عمل فسخ لى نمسك الشخص الذى يدخل سكنى أثناء غيابى ويأكل طعامى وطعام زوجى ، واتفقت مع صاحبتى على أن تبقى هى فى المنزل عند خروجى لترى ما يجرى فيه أثناء غيابى ، وفعلنا تركتها وأقفلت عليها ، وخرجت حوالى الساعة الثالثة مساء اليوم ، ورجعت بعد قليل وفتحت باب الشقة ، فوجدت صاحبتى قد أمسكت الخادمة الموجودة بالشقة المقابلة لشقتى ، وقالت لى صاحبتى إنها بعد خروجى بقليل قامت تصلى العصر ، فشعرت بحركة فى دورة المياه ، فاتجهت نحوها فوجدت البنت المضبوطة واقفة فى المطبخ ، ووجدت أنها دخلت من شباك المرحاض المجاور لدورة مياه الشقة المقابلة ، فأخذتها وحضرت بها إلى القسم .

وقد سألت المتهمه بعد ذلك عن صحة هذه الوقائع ، فاعترفت بها أمامى مرة أخرى ، فقلت لها :

— وكيف كنت تعرفين أن جارتكم خرجت من شقتها ؟

فقلت :

هى كلما تخرج تمر علينا وتقول : خلى بالكم من الشقة ،

فأنا أعرف أنه لا يوجد بها أحد ، وأدخلها من الشباك ، وآكل
الشيء الموجود ، لأنى أكون جائعة ، وأنا لم أسرق شيئاً ،
لأنى كنت آكل فقط ولا أخذ معى شيئاً أبداً !

وقد رأيت بعد سماع هذه القصة أن حالة المهمة تستدعى
عناية خاصة ، فأحلتها على (مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة
الأحداث) لفحص حالتها وتقديم تقرير شامل عنها .

ومكتب الخدمة الاجتماعية هذا مكتب تقوم عليه هيئة من
الإخصائيين الاجتماعيين ؛ وإذا ما أحيلت عليهم حالة أحد
الأحداث المتهمين تولوا فحصه من ثلاث نواح .

فهناك — أولاً — الطبيب الذى يفحص جسمه ويكشف
عن كل ما قد يكون فيه من الأمراض ، لعل الجريمة التى ارتكبت
لم تكن إلا عرضاً لمرض من هذه الأمراض .

وهناك — أيضاً — الإخصائى النفسانى الذى يعقد مع
الحديث عدة اجتماعات ، يحاول خلالها أن يكشف عما قد يكون
عنده من « العقد النفسية » التى قد يرجع إليها السبب فى
ارتكابه للجريمة .

وهناك — أخيراً — الإخصائى الاجتماعى الذى يتولى

دراسة البيئة التي نشأ فيها الحدث ، لعله يصل من وراء ذلك إلى
المؤثرات التي انحرفت بالحدث عن الطريق القويم واندفعت به
إلى طريق الإجرام .

وقد قام المكتب بدراسة هذه الحالة من نواحيها الثلاث ،
وقدم تقريره ، فكانت نتيجة البحث مذهشة ! ذلك أن الطبيب
الذي تولى فحص هذه الفتاة اهتدى إلى أنها مصابة بديدان
« الأسكارس » ، وهي المعروفة عند العامة (بشعابين البطن) ومن
شأن هذه الديدان أنها إن استقرت في جوف فحيتها شاركتها في
طعامه ، بل إنها في بعض الأحيان لا تكفي بمشاركته فيه ،
ولكنها تتخطفه منه فتمتصه ولا تترك له منه إلا النزر اليسير الذي
لا يفي بحقوق جسمه . ولذلك لا يكاد المريض بهذه الديدان
يأكل وجبته ، ويمتلئ بطنه بالطعام ، حتى يعود فيحس بالآلام
الجوع تنوشه من جديد ، وتدفع به دفعاً إلى طلب المزيد .

وقد تولى الطبيب بعد ذلك علاج الفتاة . وخلصها من هذا
الشريك الجائر ؛ فاستقام حالها ، وانتظمت معيشتها ، وانقبضت
يدها . ولم تعد تفكر في طعام الناس ما دام طعامها الخاص أصبح

يكفيها ، ويزيد عن حاجتها . ولم تبق بالحكمة من حاجة بعد ظهور هذه الحقيقة إلى التفكير في القوانين وتطبيقها ، لأنها لم تكن بازاء مجرم يريد أن يحرم الناس من أرزاقهم وأقواتهم ، ولكنها بازاء طفلة جائعة تريد أن تدفع عن نفسها غائلة الجوع ، فلم تفكر إلا في أقرب الأشياء إلى يدها ، ولم تكن تخامرها فكرة العدوان على الغير بقدر ما كانت تملأها فكرة الدفاع عن النفس فهذه حالة مجسمة تبرز لنا أن جريمة السرقة التي اتهمت بها هذه الفتاة لم تكن في الواقع إلا عرضاً من أعراض مرض دفين فيها . فإن صح أن يتهم الإنسان بأنه مريض بديدان الأسكارس ويُقدم من أجل ذلك إلى المحاكمة ، فإنه يكون من الممكن عندئذ أن ينظر إلى هذه الفتاة على أنها مجرمة !

وفي مرة أخرى تقدم إلى غلام تهمة أنه احتال على شخص آخر فاستولى منه على مبلغ من المال . وكانت تتلخص ظروف هذا الحادث في أن والده هذا الغلام يشتغل ببيع البترول ، فقصده الغلام إلى بعض عملائه الذين يأخذون بترولهم من والده وطلب إليه ثمن صفيحة تعهد بإحضارها إليه ، ولكنه استولى على المبلغ لنفسه وهرب .

وبدا الى عند نظر هذه القضية أيضاً أنه لا بد أن يكون وراء عمل هذا الغلام أسباب يجب الوقوف عليها قبل البت في أمره ، وبعثت به هو الآخر إلى مكتب الخدمة الاجتماعية . وقام الإخصائيون الثلاثة بفحص حالته ، فإذا العقدة تقع هذه المرة لا في يد الطيب ، ولكن في يد الإحصائي الاجتماعي إذ جاء في تقريره عن أسرة الصبي أن والده كان جندياً في الجيش المصري فلما انتهت مدة خدمته قبض مكافأته واشتغل ببيع البترول ؛ وكانت تغلب على الرجل نزعة صوفية تمنح به إلى الزهد في الدنيا وملاهيها ، وإلى قضاء أوقات فراغه في العبادة والنسك ؛ فكان إذا انتهى من عمله في آخر النهار انصرف إلى حلقات الذكر والاتصال بأرباب الطرق ، وأرخص لحيته وحف شاربه على طريقة الشنئين . وكان كل همه في تربية ولده — المتهم — أن يعلمه القرآن ويحمله كلام الله ، ولكن الصبي لم يوفق في ذلك . ونفر من المكتب الذي ألحقه فيه أبوه . وعالجه والده بمختلف الوسائل ليروضه على تلقي العلم وحفظ كتاب الله ؛ ولكن جهوده في ذلك ذهبت كلها مع الريح . فلما يئس منه استصحبه معه في غدواته وروحاته ، وأشركه معه في تجارته ، يحمل البترول إلى بيوت العملاء ويحصل منهم أثمانه . وكان الصبي مولعاً بالسينا — وهي

اليوم ملهاة الصغير والكبير والجاهل والعالم — ولكن أباه كان لا يطبق فكرة تردد ولده على هذا النوع من اللهو . ولعله تأثر في ذلك ببعض ما رآه معلقاً على الجدران من الصور الخليعة لبعض الممثلات ، فكان يقتصر عليه حتى لا يتيح له فرصة الذهاب إلى دور السينما ، ما دام لا يراها إلا مفسدة مخبئة ، تؤذى الخلق ، وتضعف النفس ؛ وكان كلما علم عن ابنه أنه عصاه وذهب إلى السينما ينهال عليه بالضرب المبرح ، حتى لقد أثبت الكشف الطبي على جسد الغلام وجود آثار مستطيلة فوق ظهره تدل على أنه كان يجلد بقسوة من حين إلى حين . ولكن هذا العنف لم يكن يزيد الصبي إلا شروداً ونشوزاً ، حتى لقد ركن أخيراً إلى الفرار من منزل والده . وإلى الحصول على المال اللازم لطعامه ولهوه بتلك الطريقة التي تقدم من أجلها إلى المحاكمة .

وقد أمكن للإخصائى الاجتماعى — بعد زيارة الوالد وعقد عدة جلسات معه — أن يتفاهم وإياه على ضرورة تغيير مسلكه نحو ولده ، وأن يجعله يدرك أن الأبناء مخلوقون لزمان غير زمان آبائهم ؛ فمن الحكمة مسيطرة روح العصر والجري مع التيار ، إذ ليس فى مقاومته والوقوف فى وجهه إلا الدمار .

وبعد اقتناع الوالد بنصائح الخبير الاجتماعى لم يبق للولد ما يشكو منه ؛ فإنه أحس برغباته المكبوتة وقد نفس عنها ، ونزعاته المحبوسة وقد أخلى الطريق أمامها ؛ فاستقام حاله هو الآخر ورضى عنه أبوه ؛ وهو الآن فخور به إذ يراه إلى جانبه يقوم بمعاونته فى عمله على خير حال .

وما دام الحديث قد استطرد بنا إلى ذكر مثالين كانت الجريمة فى أحدهما عرضاً من أعراض علة جسمانية ، وكانت فى الثانى عرضاً لعلّة اجتماعية ، فلنعززها بمثال ثالث نبين فيه كيف تكون الجريمة عرضاً من أعراض العلل النفسية — وهى أسمى العلل وأشدّها غموضاً واستعصاءً فى الوقت نفسه .

كانت التهمة هذه المرة أن فتاة اعتادت أن تسرق كل ماتصل إليه يدها من متاع زميلاتهما فى المدرسة . فهى لا تكاد تحس أنها انفردت وحدها بمتاع زميلة لها حتى تعثر فيه مفسدة وتختار لنفسها منه ما يحلوها . تارة تسرق منديلاً جميلاً ، وتارة تسرق شريطاً من الحرير . وطوراً تسرق كتاباً مصوراً ، وطوراً تسرق كيساً من أكياس النقود .

وقد كشف البحث فى أمر هذه الفتاة عن أن أمها كانت

تفضل عليها إختوها فى المنزل قبل أن تبعث بها إلى المدرسة ،
وإلى أنها كانت تحرمها مما تعطى منه إختوها . وإلى أن هذا
السلوك كان يؤلمها ويحز فى نفسها ، ويثيرها على إختوها ، ويجعلها
تود لو انتقمت منهم على استئثارهم بعطف أمها .

وعلى قدر نفور والدتها منها كان حنو والدها عليها . وعلى
قدر اشمئزازها هى من كل ما كان يحيط بها فى المنزل كان حبها
لأبيها وتعلقها به وطاعتها إياه .

وحدث بعد ذلك أن توفى هذا الوالد الحنون ، لأنه كان
مريضاً بالسل ، فضاقت الدنيا فى وجه الفتاة ، وكانت تعترىها
بعد هذه النكبة نوبات عصبية تشبه الصرع ، ثم توفيت أمها
بنفس المرض ، فتولى عم لها كفالتها هى وإختوها ، وبعث بها
إلى المدرسة . وهناك ظهرت عليها أعراض هذا الداء الويل .

وليسمح لى القارىء هنا أن أستطرد إلى بحث قصير لا بد
منه قبل متابعة هذه الحالة .

يقول بعض علماء النفس إن الجريمة ترجع فى أصلها إلى
عجز المجرم عن تنسيق غرائزه ؛ ويوضحون ذلك بقولهم : إن هناك
ثلاث غرائز تقع فى المرتبة الأولى بين غرائز الإنسان وهى :

« غريزة البقاء » — التي تدفعه إلى طلب الطعام .
و « غريزة التناسل » — التي تبعثه في طلب الجنس الآخر .
ثم « غريزة الاجتماع » — التي جعلت الأوائل يقولون إن
الإنسان مدنى بالطبع ، لأن هذه الغريزة هي التي تجعل الإنسان
يسعى في طلب الناس ليندمج فيهم ويعيش بينهم ، ويتخذ
عاداتهم ويتخلق بأخلاقهم .

فإذا اصطدمت « غريزة البقاء » مثلاً « بالغريزة الاجتماعية »
وعجز الإنسان عن التوفيق بينهما ، فإنه عادة لا يبالى هذه الغريزة
الأخيرة . ويندفع وراء تحقيق غريزته الأولى — وهي « غريزة
البقاء » ، فيتعدى على مال الغير إيثاراً لنفسه . . .
وهذه هي الجريمة !

فالجريمة — كما يقولون — لا تعنى شيئاً آخر سوى عجز الفرد
عن التوفيق بين « غريزته الاجتماعية » وبين غريزتي « البقاء »
و « التناسل » .

ومن شاء أن يعالج الجريمة من أساسها فعليه أن يحول دون
وقوع التصادم بين « الغريزة الاجتماعية » وغريزتي « البقاء »
و « التناسل » .

ولا يكون ذلك إلا بتنظيم المجتمع بحيث تتاح لكل أفراد

فرص مناسبة للحصول على العيش ، وللزواج فى سن ملائمة ،
ويبقى بعد ذلك أن ينشأ الناس على التعاون لكي يعيشوا فى
انسجام ووافق .

وما دام الجنون هو اختلاط العقل وسوء التفكير وضياح
الاتزان بين الغرائز المختلفة ، فهو ولا شك أصل من أصول
الجريمة . وليس الجنون المقصود هنا هو الجنون الذى يذهب
بعقل الانسان جملة واحدة ؛ ولكن المقصود هو أنواع الجنون
الخفيفة . وأخف أنواع الجنون هو « النيوروز » أى « جنون
العواطف » ، وقل أن يخلو إنسان من أن تصيبه لومة من هذا
« النيوروز » فى وقت ما^(١)

والإنسان فى هذه الحالة يعرف أنه مريض وأنه فى حاجة
إلى علاج ، ويشعر أنه غير راض عن أعماله التى يأتىها ، وهو
تحت تأثير هذه النوبة . ويود لو استطاع أن يكبح جماح نفسه ،
ويردها عن المضى فى هذا الطريق الذى يعلم هو أنه غير مستقيم ؛
كما يعلم أن الناس يحتقرون من يسلكه ويعاقبونه ، ولكنه مع
ذلك تراه فى معظم الحالات لا يُطبق أن يقلع عن مزاوله هذه
الأعمال المردولة .

(١) راجع المقال المنشور تحت هذا العنوان بالصحيفة ٢١٦ .

ولعل أوضح أمثلة هذه الحالة الخفيفة من حالات الجنون ما يسمونه « كلبتومانيا » — أى جنون السرقة — وليس بعيداً عن الأذهان ذلك الحادث الذى اتهمت فيه فتاتان تنتميآن إلى أسرة محترمة بأنهما دخلتا محلا لبيع الجواهر ، وسرقتا منه حلية ثمينة ، وقيل يومئذ إن تلك الحادثة لم تكن أولى حوادثهما ؛ وليست الجواهر وحدها هى التى تثير هذا الجنون فى نفس مرضاه ، فإن أرقى السيدات وأغناهن قد يصيبن مس من هذا الجنون ، فتراهن يسرقن من المحلات التجارية أتعنه السلع مما قد لا يكون لهن به حاجة ، مندبل أو جورب أو مشط أو نحوها . ونوادر هذه السرقات لا يمكن أن تقع تحت حصر ، وهى تقع كل يوم بين أيدي رجال البوليس ، ولكن يمنع من وصول هذه القضايا إلى المحاكم عادة أن مشاكلها تسوى قبل أن ينتهى تحقيقها ، وأن الظروف تقتضى حفظها والتستر على أصحابها !

ولنعد الآن إلى تلك الفتاة المسكينة التى فقدت أبويها وبيتها الأولى ، ولكنها بقيت محتفظة بميراث معيشتها فيها ، ذلك الميل الذى لا يقاوم إلى سلب زميلاتها أشياءهن ونقودهن ، كأنما تثار لنفسها فى أشخاصهن من ذلك الحرمان الذى كانت تلقاه

من والدتها ، وإيثارها لإخوتها عليها . وقد عولجت هذه الفتاة
أول الأمر بإخراجها من مدرستها ، وإيداعها في مدرسة أخرى
بعد أن وضعت عليها رقابة خاصة ، لا تتيح لها هذا الانفراد
الذي كان يغريها بالسرقه . ولكنها مع ذلك لم تكن تعدم
الفرص التي تهيب لها بممارسة سرقاتها . وفشل أولياء أمرها في
إصلاح حالتها ، على الرغم مما كان يبدو عليها في كل مرة من
أعراض الندم والظهور بمظهر التائب الذي لا ينوي أن ينهزم
مرة أخرى . فنقلت إلى مؤسسة أعدت لإيواء أمثالها ممن
استعصت حالاتهن . وهناك أعلنت توبتها وأقسمت بروح والدها
أنها سوف لا تمد يدها إلى مال غيرها . واستنقام لها الحال على
ذلك فعلا بضعة أشهر كانت في خلالها هي التي تقوم بعملية
استلام بريد المؤسسة وتوزيعه على أصحابه ؛ ولكن لوحظ أخيراً
أن بعض الخطابات التي كانت تحتوى على نقود مما يرسله الآباء
إلى أبنائهم في تلك المؤسسة لم تكن تصل إلى أصحابها . فسئلت
الفتاة في هذا الشأن فأنكرت إنكاراً باتاً . وقالت إنها لا علم
لها بشيء مما يسألونها فيه ؛ ولكن أحد الملاحظين وفق بعد ذلك
إلى ضبطها متلبسة بجريمتها ، إذ كانت تفحص الخطابات في
مكان منعزل عقب استلامها لها ، وتخفي منها ما كانت توحى

إليها به مواهبها أنه يحتوى على نقود . فسلمها إلى الإخصائى النفسانى الذى جعل يحادثها ويناقشها حتى عرف منها أن الذى جعلها تمسك عن السرقة طيلة تلك الشهور الأولى التى قضتها فى المؤسسة ، أنها كانت رأت ذات ليلة فى منامها كأن روح أبيها تنهاها عن هذه السرقات ، وتقول لها إنها غاضبة عليها غير راضية عنها ، إلا أن تكف عن هذا المسلك الشائن الذى جعلها مضغة فى أفواه زميلاتها فى كل مكان تحمل فيه ...

وهنا لمح الإخصائى فرصته الساحقة ، واعتزم فى نفسه أمراً ... وصرف الفتاة بعد أن تعاهد معها على أن تبذل ما فى وسعها من جهد مرة أخرى لتتخلص من هذه العادة الذميمة .

وفى الليلة التالية تلفع الخبير بملاءة بيضاء غطى بها نفسه من قمة رأسه إلى أخمص قدمه — وهى الصورة التى كانت الفتاة قد ذكرت له أن روح والدها قد ظهرت لها فيها — ثم دخل عليها فى غرفة نومها . وافتعل صوتاً نهبها من غفوتها ؛ فإذا هى وجهاً لوجه أمام هذا الشبح الذى بدأ يكلمها بصوت أبيها محتجاً عندها على ما فرطت فى نصحه ، وعدم إطاعتها لأمره ، ثم أعلنها بأنه سينسحب على أن يتخلى عنها ولا يعود أبداً إلى التفكير فيها ، إلا أن تقسم بين يديه بأنها هذه المرة سوف لا تعود إلى

مقارفة هذه الصغائر التي ترتكبها

وكان فيما ألهم الله به هذا الخبير فصل الخطاب . . .

فإن الفتاة آمنت برؤياها وصدقها . وبرئت بعد ذلك من تلك اللوثة التي كادت تفسد عليها حياتها ؛ كأنما غسلت عنها تلك المسة العصبية التي أصابتها وهي بين يدي الشبح كل ما كان عالقاً بنفسها من آثار الماضي وآثامه .

وتقرر المؤسسة في سجلاتها أن هذه الفتاة أصبحت الآن قدوة حسنة تقتدى بها زميلاتها في كل الشؤون ، وأنه يوكل إليها بالذات إصلاح شأن من تكون قد ألحقت بالمؤسسة لاختلال غرائزها ، إذ كانت هي أبصر الناس بأمثال هذه الحالات .

ويرى القارىء في هذه الحالة مثلاً للجريمة في صورة علة من علل النفس التي أمكن أن يثمر فيها التحليل النفسى ، والعلاج الروحى ، والتي لم تكن تجدى فيها العقوبة قطعاً ولا الصرامة . ولعل هذا يفسر لنا ما لوحظ أخيراً على حالة المجرمين في مصر من أن معظم الصبية الذين يبدأون عهدهم « بإصلاحية الأحداث » ينتهون في شيخوختهم عادة إلى

« إصلاحية الرجال » ، ويقضون حياتهم فيما بين ذلك متنقلين
من سجن إلى سجن ، ولو أنهم كانوا عولجوا في مستهل حياتهم
على النحو الذى بسطناه فى هذا الفصل ، لكان أغلب الظن
أن ينصلح حالهم ، ويستقيم أمرهم ، ويهتدوا بعد ضلال ، ويعودوا
إلى قطيعهم بعد شروء .

﴿ من أسباب الجرائم في مصر ﴾

من أنباء الأقاليم ما روته إحدى صحف الصباح أخيراً بعنوان :
« رجل يقتل حماته لأنها أخفت عنه أكلاً طيباً » . وقد لخص
المراسل تفصيلات الحادث بقوله .

« إن رجلاً اسمه (...) تزوج بامرأة اسمها (...) بناحية
الزيتون مركز الواسطي ، وعاشا معاً مدة عيشة راضية ؛ إلى أن
كان أمس الأول ، حيث عاد الزوج إلى منزله فلم يجد زوجته ؛
فطلب إلى والدتها أن تهيب له الطعام ، فقدمت له خبزاً وقليلًا
من (المش) ؛ وبعد أن أكل الرجل حضرت زوجته ، فقدمت
إليها والدتها طعاماً من البطاطس ، فاغتاز الزوج واستل سكيناً
وطعن بها حماته طعنات أدت إلى وفاتها . وقد اعترف الجاني
بجريمته ، وعلل ارتكابه إياها بما فعلته المجنى عليها من إخفاء
البطاطس عنه » .

« * * »

وقد أثارت في ذهني تفاهة السبب الذي من أجله وقعت
هذه الجناية ذكريات حوادث أخرى مما مربى في عملي ، وكان

السبب فيها جميعاً أتفه من أن يؤدي إلى نظرة عتاب ، بله الضرب والطعن والقتل .

فمن ذلك أن رجلاً كان يجلس وسط جماعة من زملائه ، ففطس ؛ فشمته أحدهم بقوله : « جرّ ! » ، فضحك الجماعة ، وأسرّها العاطس في نفسه ، حتى كان يوم اختلى فيه بمن شتمّه ، فاتهمز هذه الفرصة وأطلق عليه عياراً نارياً فأراد قتيلاً !

ولعل أعجب من ذلك ما حدث في واقعة أخرى تقدم فيها فريقان من المتهمين إلى المحاكمة ، كل فريق قوامه أربعة أشخاص ، والتهمة المسندة إلى كل منهم أنه أحدث بأفراد الفريق الآخر إصابات تخلفت عنها عاهات مستديمة ، وهي فقد أجزاء من عظام الرأس . وظهر من التحقيق أن الفريقين كانا يستعملان القووس والمناجل والعصى الغليظة . كما ظهر من الكشف الطبي أنه أجريت لأفراد الفريقين جميعاً عمليات جراحية لرفع بعض عظام الجمجمة بعد أن تفتتت من أثر الضرب . وبذلك أصبحوا أحياء في حكم أموات . لأن من يُعمل له مثل هذه العملية ينكشف مخه في موضع العملية ، ويظل هذا الموضع عرضة للمؤثرات

الجوية وغيرها ، فيتعرض صاحبه لخطر الموت فى كل وقت ، وعند
بذل أى مجهود .

فما ظنك بالسبب الذى أدى إلى هذه الكارثة ؟ .
سنقول لا بد أن تكون أعراض كريمة قد انتهكت ، فهذا
دفاع عن الشرف الرفيع ! أو أن تكون دماء عزيزة قد أريقت ،
فهذا أخذ بالتأثر ، واندفاع فى تيار الانتقام ! .

ولكن الواقع كان أبعد ما يكون عن هذا الجذ ؛ وكان
السبب من أسخف الأسباب وأوهاها ! وذلك أن أفراد الفريق
الأول كانوا فى طريقهم إلى حقلمهم ومعهم أدواتهم ، ومن خلفهم
تابع صغير لهم ، قىء الهياة ، صغير الجسم ، أقرع الرأس اسمه
« عاشور » . وكان أفراد الفريق الثانى تحت شجرة يتناولون فى
ظلها طعامهم ، فأراد أحدهم أن يتفكه ، فدعا الغلام إلى الطعام
متهمكاً بقوله :

— باسم الله يا سيد عاشور ! .

وكان الغلام مؤدباً ، فأجابه بقوله : هنيئاً لكم ! .
ولكن صاحبنا رد عليه بتلك الكلمة الصغيرة السخيفة
التي اعتاد السفهاء أن يقرنوها باسم عاشور كلما ذكروه ، والتي
اعتاد السخفاء أيضاً أن يضحكوا منها كلما سمعوها ، مع أنها

لا تنطوى على دعاية ، ولا تحمل أى معنى من معانى الفكاهة .
 وضحك فريق الطاعمين ، وتأذى أفراد الفريق الآخر من
 أن يروا تابعهم يتخذ هؤلاء الناس هزواً ، فارتدوا إليهم ،
 وانهالوا عليهم ضرباً بما يحملون من فؤوس ومناجل ، واشتبك
 معهم هؤلاء بما معهم من عصي وآلات أخرى . وأسفر الحادث
 عن إصابة الجميع ، ولم يسلم من الأذى إلا بطلنا الصغير — عاشور .

وإني لأذكر بمناسبة هذا الحادث واقعة أخرى ، لعلها فى
 سخافة سببها أغرب ما وقع لى من هذا النوع . وذلك أن جماعة
 من أهل الريف كانوا يجلسون على عادتهم فى جرن من الأجران .
 وكان أحدهم يدخن لفافة ، فأخرج جاره علبة دخانه ، ولف
 لنفسه لفافة ولكنه — على عادة قومه أيضاً — لم يكن يحمل
 كبريتاً ليشعل به لفافته . ولست أدرى كيف يكون هذا
 الكبريت التافه مشكلة مستعصية من مشكلات الريف
 عندنا . ويخيل إلى أن القوم — لهوان أمر هذا الكبريت
 عليهم — لا يهتمون بشرائه ، ظناً منهم أنهم واجدوه كلما
 التمسوه . وتكون النتيجة دائماً أنهم يلتمسونه أبداً فلا يجدونه .
 فالبيت يبقى فى الظلام ريثما تدور ربته على كل جاراتها تسألهم
 عوداً من الثقاب توقد به مصباحها ؛ والفرن يبقى بغير إيقاد ، حتى

توفق صاحبتة إلى الحصول على ما توقده به من عند إحدى
الخنازرات . وينطفئ المصباح من الهواء فتتكرر مأساة البحث عن
الثقاب من جديد . ويثور عند الرجل ميله إلى التدخين فيعد
اللقافة ، ويظل يقلبها بين أصابعه ، أو يغرسها في جانب فمه ،
أو يحملها فوق أذنه حتى يفتح الله عليه بمدخن آخر فيستجديه
نار لقافته ، وهكذا . . .

وفي حالتنا هذه مد الرجل يده يستجدي لقافة جاره ليوقد
منها لقافته . ولعل صاحبنا كان ضيق الصدر بهذه العادة الذميمة ،
فردّه رداً جافاً . وأبى عليه أن يسعفه بما يطلب . فلم يغضب
صاحبنا ولم يثر ، ولكنه أودع لقافته بكل رزانة واستسلام
فوق أذنه ، وانتظر حتى فرغ جاره من لقافته ، وألقى بها عقباً
صغيراً على الأرض ، فأقبل عليه ، واحتال على مسكه وأشعل
لقافته منه . وكأن هذا أيضاً لم يعجب صاحب العقب فعذره
وعنفه ، وقام إلى عقبه فأطفأه ، ثم انتزع لقافة جاره فأطفأها هي
الأخرى . ونشبت بين الرجلين معركة انتهت بأن ضرب
صاحب العقب صاحب اللقافة ضربة خرواً على أثرها فاقد الحياة .

ويصعب على المستقصى أن يلم بكل ما مر به من أمثال

هذه الحوادث ، ولكن حسب القارى هذه الصور التى تمثل له
نفسية بعض الناس فى هذه الديار .

ويخيل إلى أننا قد نكون أمة مسرفة فى انفعالاتها . فإن
أثقه الأسباب عندنا ينتهى بأوخم النتائج ، وأحقر البواعث يثير
أشد الاضطرابات .

انظر إلينا كيف نضحك ! .

إن الواحد منا لا يرضيه أن يشيع السرور فى نفسه . ولكنه
لا يرتاح حتى يطلق ضحكة داوية عاصفة مجلجلة مزلزلة .

لقد كنت منذ أيام فى قطار « المترو » ، وكان القطار يحتاز
بنا نفق القبة . وكل من ركب هذا المترو يعلم ما يحدثه حديد
العجل والقضبان من جلجلة يضاعفها الصدى الذى ينبعث من
جدران النفق فى هذا المكان ، بحيث يتعذر الكلام بين
الجارين المتلاصقين ، ومع ذلك فقد سمعت أحد الركاب يطلق
ضحكة أزرت بكل هذا الحديد و « الأسمت المسلح » ولفتت
إلينا أنظار كل الراكبين ! .

ثم انظر إلى نساءنا كيف تحزن ! .

إن الدموع لا تكفى . وليس يقنعهن فى الحزن إلا الصياح
والعويل ، وشق الجيوب ولطم الحدود .

وإني لأذكر في خجل وأسف أنى كنت في وقت من الأوقات أسكن في منزل يملكه أجنبي ، وكان لهذا الرجل ابنتان توأمان كانتا مضرب المثل في روائهما وحسنهما . وشاء القدر أن تموت إحداها ، فأقسم ما عرفت بوفاتها — وأنا المقيم في نفس المنزل — إلا صدفة ، إذ شاهدت عربية الموتى تقف أمام الدار ، وعليها أكليها البيضاء . فبعثت رسولى يأتينى بخبرها ، فجاء يبلغنى أنها ابنة صاحب المنزل . ولو أن هذه الفاجعة وقعت لغير تلك الأسرة لما كفها أقل من أربعين ليلة تحيىها النادبات ، وتبأرى فيها نساء الحى في الصراخ والعيويل ! .
بل انظر إلينا كيف نظرب ! .

إن مقياس الطرب عندنا أن لا نمكن المطرب من إتمام نغمته ؛ فنحن نقطع عليه غناؤه بصياحنا في وجهه . ومنا من يلقى طربوشه في الهواء . ومنا من يرمى به إلى الأرض . ومنا من يكب على وجهه . ومنا من يستلقى على قفاه . بل إني لأعرف من كان يتفادى زملاؤه من أن يجلسوا بجواره في حفلات الطرب لأنه اعتاد أن يعض جاره كلما هزته نغمة حلوة فاستخفه الطرب وغلبه على أعصابه ! .

وأغلب الظن عندى أننا أفسدنا بطريقتنا هذه أمرجة

المطربين أنفسهم . فإن منهم من أصبح لا يجيد الغناء والتنغيم إلا في وسط هذا العجيج والضجيج . ولست أريد أن أذكر أسماء ، ولكن كل قارئ يستطيع أن يستعرض مطربينا ومطرباتنا ومقرئينا ومقرئاتنا ، فيسرى أن معظمهم يجيد كل الإجابة في الحفلات العامة التي ينوشه فيها المستمعون بصياحهم وحركات استحسانهم ، ويسرى أيضاً أن بعضهم فشل كل الفشل عندما وضعوه في قاعات الإذاعة اللاسلكية أمام الميكروفون ، فلم يسمع فيها إلا صوت نفسه . ولم يجد من حوله من يحفره إلى الإجابة والإيقان .

والخلاصة أننا في حاجة شديدة إلى ضبط أعصابنا . فإن من أكبر مظاهر الكرامة الشخصية أن يحتفظ الإنسان لنفسه بانفعالاتها ، وأن لا يكشفها للناس مهتوكة الأستار مفضوحة المعاني . ويا حبذا لو جعلنا ضحكنا ابتساماً ، وحزننا تقطيباً ، وطر بنا نشوة ورضا . إذاً لأعدنا أنفسنا إعداداً صالحاً لاجتياز أزماننا النفسية الأخرى التي قد تنتهي بمن يستسلم لها منا إلى الغلط . والشطط .. وأحياناً إلى الجريمة ! .

﴿ خصومة الأقارب ﴾

جعلت دأبى في كل مايعرض على من نزاع مدنى أن أبدأ بمحاولة التوفيق بين الطرفين ، لعل أوفق في إبرام صلح يسو ما بينهما من منازعات . وكنت مهما بذلت في هذا السبيل من وقت أعتقد أنى أنا الراجح بحسم النزاع على هذه الصورة . لأن القضية التى تنتهى صلحاً لا تعود فى الغالب إلى المحكمة مرة أخرى ، ولأن الصلح ليست له عقايل مثل تلك التى تتركها الأحكام القضائية عادة . إذ أن من يصدر عليه حكم قضائى يخرج من المحكمة وفى نفسه مראה الهزيمة ، فتدعوه غريزة العناد إلى أن يطعن فى هذا الحكم . وما أكثر ما رسمته القوانين من طرق الطعن فى الأحكام . .

فإن الحكم إن صدر « غيائياً » كان لمن صدر عليه حق المعارضة « فيه . . .

وإن صدر « حضورياً » قابلاً للاستئناف كان له حق استئنافه « . . .

وإن كان فى الحكم الاستئنافى أو غيره وجه « لالتماس إعادة النظر » فيه رفع عنه « التماس » . . .

ثم هو من بعد كل ذلك قد يعاود طرح النزاع أمام القضاء
في صورة ثانية وثالثة ورابعة ، حتى يستنفد كل ما للنزاع القائم
من وجوه .

فإذا ما أصبح الحكم نهائياً ، وجاء أوان تنفيذه ، انفتحت
أمام الطاعن آفاق جديدة للمطالبة والمحاكمة ؛ وذلك بأن
« يستشكل » في تنفيذ الحكم ، ويكون هذا « الإشكال »
بدعوى جديدة ترفع إلى القاضي ليفصل فيها . . .

وقد جرى بعض هواة هذا النوع من النضال على أن يسخروا
« أجنبياً » ليعترض طريق المخضر الذي يقوم بتنفيذ الحكم .
وبذلك ينتقل النزاع من ساحة القضاء المختلط — كل ذلك لأن
من صدر عليه الحكم لم يقبله ولم يسلم بآثاره .
وهنا يتجلى الفرق واضحاً بين إنهاء الخصومة « صلحاً » وبين
إنهائها « قضاء » .

ولقد لاحظت أنه مهما يكن النزاع في أوله مستعصياً . ومهما
تكن نيات الخصوم في بدء الأمر صلبة متوترة ، فإن اصطناع
شئ من الصبر ، والدخول بين الطرفين بشئ من الكلام اللين ،
وعرض بعض الحلول التي يراعى فيها التوفيق بين المصلحتين ،

كثيراً ما كان يؤدي إلى عقد الصلح المنشود ، ويخرج كل فريق راضياً عن خصمه وعن نفسه ؛ اللهم إلا إذا كان هذا النزاع بين أفراد أسرة واحدة ، فهنا كنت أجد أكثر المشقة في التوفيق . وكانت معظم محاولاتى تصاب بالفشل الذريع ، حتى كاد يستقر بي الرأي يوماً من الأيام أن لا أحاول التوفيق قط في منازعات الأقارب والأصهار ، لكثرة ما بذلت فيها من وقت مضاع ، وما لاقيت فيها من عنت مرهق ، وفشل مطبق .

وإن أنس لا أنس يوماً عرِضَتْ فيه على قضية أسرة تركية ، توفي عائلها عن مال موقوف ، وعن أطفال صغار . فتعينت أمهم وصية عليهم ، وبقيت تشرف على شئونهم حتى بلغ أحد أولادها سن الرشد ؛ فبدأ يطعن على تصرفاتها في مال الوقف ، ويشكو منها كوصية على باقى إخوته . وظل ينازعها في هذه الوصاية حتى توصل إلى استصدار قرار من المجلس الحسبي بإقامته هو وصياً على إخوته القصر بدلاً منها .

وعند ذلك دخل معها في نزاع طويل على حساب الوقف وغلبته ، وما استولت عليه منها لنفسها ، وما أدته إلى المستحقين .

فلما عرضت على الدعوى ، شق على نفسى أن أرى هذه الخصومة تقوم بين أم وولدها .

ونازعتنى نفسى إلى فكرة التوفيق بينهما ، فحجزت القضية لآخر الجلسة لأسعى فيها بالصلح بين الطرفين فى غرفتى الخاصة ... وأذكر مع الحسرة والندم الشديد أنى على الرغم من طول جلسة ذلك اليوم ، وشدة ما عانيت من الجهد فى نظر قضاياها ، قد طوعت لى نفسى أن أقضى بين هؤلاء القوم ساعة أخرى من الزمن فى عرض الحلول ، وبذل الاقتراحات دون أن أجد عند أى الطرفين أدنى استعداد لقبول شىء من كل هذا الذى كنت أعصر ذهنى فى تقديمه لها .

وما راعى آخر الأمر إلا الوالدة وهى تضرب بقبضة يدها على مكتبى قائلة فى لهجة حازمة :

— أفندم ! الخشب خشب ، والرخام رخام !

فسألتها : ماذا تعنى ؟ ...

قالت : أنت تستطيع أن تدق مسامراً فى قطعة من الخشب ، ولكنك لا تستطيع أن تفعل ذلك فى قطعة من الرخام ، فلا تحاول أن تدخل فى رأس واحد منا فكرة قبول شىء من هذا الصلح الذى تعرضه .

قلت : لا فض فوقك يا سيدتى ! فإنى لم أكن أعلم حتى
هذه اللحظة أن رأس حضرتك الكريم ، ورأس نجلك العزيز
قد جبلا من الرخام !

وأصدرت حكى فى نزاعهما — ولم يستغرق منى ذلك أ كثر
من خمس دقائق هى التى حررت فيها أسبابى ، فإن الحق كان
واضحاً فى جانب ابنها ، ولكنى كنت أستحى أن أخذلها أمامه
بحكم يعمل يده فوق يدها ، وهى أمه التى حملته ووضعتة ونشأته .

على أن كل هذا الحديث الذى سقته بين يدى القارىء ، ليس
إلا مقدمة للحالة الغريبة التى أردت أن أعرضها عليه اليوم ، والتى
أثارت فى ذهنى كل هذه الخواطر :

فقد تقدم إلى منذ أمد قريب فى جلسة الجنب اثنان ، كلاهما
يتهم الآخر بأنه بصق فى وجهه ، وصفعه فى الطريق العام . . .
وأخذت فى مناقشتها ، فتجلى لى من أمرها ما يدعو إلى
أشد العجب ، حتى لقد عدت إلى منزلى ظهرأفطرت أمرها على
صغارى باعتبار أنه (أحجية) أريد منهم حلها . قلت :

١ — إذا قيل لكم إن اثنين تباصقا وتصافعا فى الطريق ،
فكم تقدرون أن تكون سن الواحد منهما ؟ .

قالوا : هذان طفلان — ولا شك — يعيثان !

قلت : صفر من عشرة ! فإن هذين الاثنين كانا رجلين في الحلقة الخامسة من عمرهما ، ولعل واحداً منهما كان في الحلقة السادسة أيضاً .

٢ — ثم قلت : وماذا تقدر أن يكون مركزهما الاجتماعى ؟
قالوا : صعلوكان أمرهما هين ولا شك على نفسيهما وعلى الناس !
قلت : صفر آخر من عشرة ! فإنهما كانا مهندساً وجيهاً ومعلمًا أنيقاً .

٣ — ثم قلت : وماذا تقدر أن تكون صلة بعضهما ببعض ؟
قالوا : عدوان لدودان ، تأصلت العداوة فى صدور أجدادها ، فورثها عنهم الحفدة !

قلت : أصبح الصفر مكعباً ، فهما أخوان نشأ فى بيت واحد وبيئة واحدة !

قالوا : إن كانا أخوين فلا بد أن يكونا غير شقيقين !
قلت : وهذا صفر رابع تطوعتم به . فوالله لقد كانا شقيقين أبوها واحد وأمهما واحدة !

قالوا : فنبئنا إذا بسبب شجارهما ، فقد أعيانا الخدس فى شأنهما !
قلت : إن لهما أباً شيخاً كبيراً يمتلك حوالى ثلاثين فداناً ،

فضعت حواسه ، وتطلع أولاده — وهو ما زال حياً يرزق — إلى « تركته » . فطلبت إحدى بناته توقيع الحجر عليه ، ورفعت طلبها إلى المجلس الحسبي ، فعين المهندس قيا على والده ، لأنه كان أكبر أبنائه . وعادت البنت فطلبت إلى المجلس أن يقرر لها من مال أبيها نفقة تعيش منها ، فقرر المجلس نفقة لها ولأمها ولبعض إخوتها ممن تجب على الأب نفقتهم ، وكان ذلك بموافقة القيم ، فلم يرض صاحبنا « المعلم » عن هذا القرار ، لأنه رأى مال أبيه يتسرب عن طريقه إلى بعض أفراد الأسرة دون بعض ، ففكر في طريقة يوقف بها تنفيذه ، وهذه تفكيره — ساححة الله — إلى أن ينكر قيام الزوجية بين أمه وأبيه . ومن شأن هذا الطعن أن يعطل تنفيذ القرار السابق ريثما يتم التحقيق فيه . وقد تقدم الأخ « المعلم » فعلا بهذا الطعن للمجلس ، وتحددت جلسة للنظر فيه ، وصال فيها الأخوان وجالا ، وأدلى كل واحد منهما بما عنده من الأسانيد . وكان المعلم هو الفائز في هذه الحلبة ، لأنه حصل على قرار من المجلس بالتأجيل للتحقق من صحة هذا الطعن . فأسرها له أخوه « المهندس » وغادر الطرفان قاعة الجلسة ، واتهما إلى الطريق ، وفي صدر المهندس من الحقد على أخيه ما فيه . فلما خلا به رأى أن يرد عليه تحيته التي وجهها إلى والدته أمام المجلس ، إذ أنكر

زوجيتها لوالده بأن بصق في وجهه ، ومد يده إليه فصفعه على خده
فما كان من العلم إلا أن كال لأخيه الأكبر بصقة ببصقة
وصفعة بصفعة ، وتكاثر الناس حولهما ، ودخلوا بينهما ، فخالوا دون
استرسالهما في هذا التعدى الشائن ولكنهما أصرا على الذهاب إلى
القسم ، حيث شكّا كل واحد منهما أخاه بأنه بصق في وجهه
وصفعه . وهكذا انتهت إلى محكمتي تلك المعركة التي بدأت مناوشتها
في قاعة المجلس الحسبي ، ودارت رحاها في الطريق العام .

قال ولدى الأ أكبر عقب هذا الإيضاح :

— قبح الله المال ! إنه ما دخل بين اثنين إلا أفسد عليهما
صلاتهما ، حتى ولو كانا أخوين !
وقال الخبيث الصغير :

— الذى أراه أنا أنه لو كانت الوالدة أحسنت تربية هذا
« المعلم » أيام كان بين يديها صغيراً ، لما سولت له نفسه أن يحدد
أمومتها وهو كبير !

أما أنا فلم أعلق بشيء ولكن سأنحى مرت بخاطري : وهى
أن أول نزاع وقع على ظهر الأرض كان ذلك الذى حدث بين
قاييل وهابيل .

غفر الله لأولهما . . . وعلى ثانيتها السلام !

﴿ شهادة شاهد ﴾

انتهت الجلسة اليوم حوالى الساعة الثانية بعد الظهر .
فخرجت منها محطم الأعصاب ، لا أريد إلا أن أستلقى على كرسى
فى « غرفة المداولة » مسترخياً حتى أسترد بعض نشاطى ، فأنهض
عائداً إلى منزلى لأستأنف فيه الجهاد مع القضايا الأخرى التى لم
تكفِ فيها النظرة السطحية ، ولا المناقشة العادية ، والتى لا بد
فيها من تقليب الأوراق وفحصها ودراسة مستنداتها . ولكنى
ما دخلت قاعة المداولة حتى وجدت فيها صديقى (ع) ينتظرنى
على بعض عادته لقطع طريقنا معاً إلى منازلنا المتجاورة . فاستأنست
به ، وشرعت أسرى عن نفسى بحديثه الفكه . ولم أمض فى ذلك
إلا قليلا حتى دخل علينا أحد كتاب المحكمة ومعه « ملف »
أشعث ليخبرنى بأن هذه القضية محالة علينا من محكمة ... كى
نسمع فيها شهادة شاهد لم يستطع السفر إلى مقر تلك المحكمة
لضعف صحته . وأن الشاهد حاضر خارج القاعة يريد الإدلاء
بهذه الشهادة . وأنه شيخ كبير يؤذيه أن يعود مرة أخرى إن لم
يتيسر سماع أقواله اليوم .

فلم يمهلى صاحبي حتى أقول كلمتي في هذا الطلب . بل
اعترض الكاتب محتجاً على هذه المهمة التي جاء من أجلها ،
منبهاً إلى أن وقت العمل قد انتهى ، وإلى أن القاضى من حقه
أن يكف عن العمل متى انتهى موعده حتى ولو بقي بعض هذا
العمل غير منجز ... ثم أشار له نحوى بيده وهو يقول :

— وهل بقي في هذا الهيكل المتخاذل ما يستطيع معه أن
يفهم للشاهد إذا شهد أو يستمع له إذا قال ؟ ! انصرف عنا يا هذا
مأجوراً غير مأزور . فإن المدة الخالية آخر ما يصلح للقضاء والفتيا ! .
فاستمملت صديقي ، واقتрحت أن نسمع لهذا الشاهد فلعل
في شهادته ما يدخل على نفوسنا شيئاً من التسلية . ونبهته إلى
أن المطلوب منا هو الاستماع فقط ، فلا هي الفتيا ولا هو القضاء ! .
فقال لى : إنك مكابر ! إنك لن تقوى على المناقشة .
ولن تظن إلى النقط الحساسة التي ينبغي أن تحصر فيها الكلام ،
ألم تسمع في الأقوال المأثورة أنه لا رأى لحاقن ولا لحازق ! فإذا
كان اخف الضيق يذهب بالرأى السليم . وإذا كان البول
المحبوس يقضى على الفكرة النيرة ، فما بالك بالمدة الخالية التي
تغرد طيورها — أستغفر الله ، بل التي تنعق غرابانها ، وتهر
كلابها ، وتعوى ذئابها ! ! قم بنا إلى الغداء ، وليحضر الشاهد

في الغد أو لتبعد له أنت بعد الظهر إذا شئت ! .

ولم يكذب يفرغ صاحبي من « مرافعته » حتى لاح الباب شيخ كبير السن ، وضيء الوجه يستأذن في الدخول . فابتسمت إلى صاحبي وقلت :

— لقد وضعنا الشيخ أمام الأمر الواقع فدعنا نتقبله ، وسيكون جزاؤك عندي أن تتغدى معي متى فرغنا من سماع أقواله ! .

فقال : أما بهذا الشرط فأنا أَرْضَى الانتظار ! دونك الشيخ فخذ شهادته ولكن لا تثقل عليه بكثرة السؤال .

واستدنيت الشيخ مني ، وجلس الكاتب تجاهي ، واطلعت على القضية لأرى في أي شيء يراد سؤال الشاهد ، فوجدت الدعوى تتلخص في أن هذا الشيخ من أهالي القاهرة ، وأنه زوج ابنته لأحد تجار الريف ، وأنه كانت له زوجة . وكان لهذه الزوجة مصاغ كثير . فرضت وانتقلت إلى أحد المستوصفات . فأودعت مصاغها عند كريمتها . ثم ماتت هي في هذا المستوصف ، وبقي المصاغ مع ابنتها في الريف . ثم توفيت الابنة عن ولدين صغيرين . فسافر الشيخ ليتسلم جثمان ابنته ، وليسترد مصاغ زوجته . فاعترف

الزوج بجملة زوجته ، ولكنه أنكر المصاغ — وتبين أن المطلوب هو سماع أقوال الشهود الذين يعلمون أن مصاغ الأم كان محفوظاً مع ابنتها ، وأن هذه سافرت به إلى الريف عند زوجها . . .

ورأيت أن أبدأ بسماع أقوال الشيخ . فقال :

— كنت موظفاً بالحكومة . ولكنى الآن بالماش .

وكان عملى يقتضىنى أن أنتقل من بلد إلى بلد . فكنت فى بدء أمرى أستصحب زوجتى وأولادى إلى كل بلد أنتقل إليه . ولكن الأولاد كبروا . ودخلوا المدارس . وأصبح من المتعذر على أن أجد لهم المدارس الموافقة فى البلاد التى أسافر إليها . فاكترت لهم منزلاً فى القاهرة ليستقروا فيه مع أمهم . واكتفيت أنا بأن أتردد عليهم كل شهر مرة أو مرتين . ثم أعود إلى مقر عملى فأقيم فيه . وكان الله يبارك لى فى مرتبى ، فلم أكن أنفق أنا وأسرتى أكثر من نصفه . وكنت أحفظ الباقى مع زوجتى ، ولم تكن هى تشق بالمصارف . ولم أكن أنا أرغب فى استغلال مالى فى الأرض لسوء معاملة الفلاحين ، ولا فى الأسهم ونحوها لعدم خبرتى فى هذه الشئون . فاتفق رأينا على أن نشترى بكل ما ندخره من المال مصاعاً يظل محتفظاً بقيمته عند الحاجة إلى بيعه . وتتحلى به زوجتى وبناتى كلما دعا إلى ذلك داع — واجتمع

لنا من ذلك شيء كثير كنا نضعه في حقيبتين إحداها صغيرة
الحجم سوداء اللون والثانية أكبر من أختها حجماً ، ولكنها
ذات لون بني — وارتفع سعر الذهب وعز تداوله ، فجعلنا نتصيد
الجنيهات الذهبية نستريها حيثما وجدناها . فاجتمع لنا منها مبلغ
طائل أيضاً كنا نحفظه في الحقيبتين مع المصوغات . وفي سنة
— ١٩ كانت إحدى كريماتي قد أتمت دراستها الابتدائية .
ودخلت الامتحان ونجحت فيه ، وكان ترتيبها الأولى بين
الناجحات . وكأنا لفت ذلك أنظار الناس إليها وإلينا ، وأنا
ممن يؤمنون بشر الحاسد إذا حسد . وقد تحققت مخاوفي ، فإن
ابنتي هذه أصيبت عقب الامتحان مباشرة بحمى شديدة أو شكت
أن تموت بسببها ، ولكن الله سلم . فنجت من الخطر بعد مرض
طويل تركها في غاية من الضعف والهزال . وكان ابني الأكبر قد
نال شهادة التخرج من مدرسة الحقوق في ذلك العام . فاقترح
علينا أن نقضى الصيف خارج القاهرة في ثغر من ثغور مصر التي
يرتادها المصطافون ، لعل ذلك أن يساعد أخته على استرداد
صحتها . ويعوض باقي أفراد الأسرة عن بعض ما كابدوه في الشهور
الآخيرة . وعلى الرغم من أني لم أكن أرتاح إلى ارتياد هذه
المصايف بنفسى . ولا أرضى لأسرتى أن ترتادها أيضاً ، فإني

رأيت في الملابس التي أحاطت بحياتي ذلك العام ما جعلني أرحب باقتراح ابني ، وأعددتنا للرحيل ثم سافرنا . ووقع اختيارنا على مدينة فنزلناها في مكان معتكف بعيد عن ضوضاء (الپلاجات) ومفاسدها . واستقام أمرنا على ذلك زماناً تحسنت فيه صحة ابنتي وشعرنا جميعاً بتأثير اختلاف الهواء في صحتنا ومزاجنا . وحمدنا الله على ما وقفنا إليه في هذا المصيف . وشكرنا لابني اقتراحه الذي كان سبباً في هذا التوفيق .

وفي ذات صباح جاءني ابني هذا باقتراح جديد وهو أن نقضى النهار في ضاحية . . . القريبة من هذا الثغر . فإن الناس يقولون إنها تستحق الزيارة لجمال موقعها وطيب هوائها . فلم أعترض . ورأيت أن أدخل على نفسه هذا السرور البريء . فقمنا من فورنا وقصدنا إلى ذلك المكان نحن الاثنين بعد أن هيأنا طعامنا الذي سنتناوله هناك وقت الغداء . وجلسنا على الشاطئ نتلهى بمنظر البحر ومنظر المستحمين فيه حتى كان وقت الظهيرة . فخلا المكان إلاننا ومن رجل إنجليزى كان يجلس بعيداً عنا مع زوجته بمالبس الاستحمام . فاستأذنتى ولدى ليقوم فيستحم قبل الغداء . فلم أشأ أن أعارضه لاسيما وأنا أرى البحر غير هائج ولا نائر . فاستأجر ثوباً من ثياب البحر ونزل أمامى . وظل يرتع ويلعب ساعة كان الهواء في خلالها قد اشتد نوعاً ما فضرب سطح

البحر. فارتفع موجه وثقل ماؤه. وتطلعت فإذا الولد بعيد عن الشاطئ. ولكنه كان يسبح ليعود إلى. فظلت أرقبه لحظة تبينت في خلاها أنه لم يكن يتقدم كثيرا، فإن الماء والهواء كانا يغالبانه. ووقفت ألوح له بمنديلي ويشير هو إلى يديه مطمئنا. ولكن طال بنا ذلك وبدأت أحس في حركاته أثر الإعياء: فجريت على طول الشاطئ أبحت عن أحد من حراس البحر أستنجده فلم أظفر بأحد. فعدت إلى حيث تركت ابني فوجدته قد بدأ يستسلم للموج. ولم أكن أحسن السباحة ولم يكن لي عليها جلد، فوقفت أصبح به وأناديه وأشجعه حتى التفت إلى الانجليزى وزوجته. وشعرا بما فيه ابني من الخطر. فأسرعا نحوى ونزلا معا إلى البحر يريدان نجده. ولكنهما ما كادا يتوسطان المسافة حتى خارت قوى المرأة فعاد بها زوجها بكل مشقة: بعد أن أوشك أن يغرق معها.

وكانت الريح قد بلغت أشدها في خلال ذلك. واختفى ابني عن نظرى بين أمواج البحر الصاخبة.

وبدأ الناس يقبلون من هنا وهناك ويقفون على قصتي وقصة ابني. ولكن معظمهم كانوا يحوقلون وينصرفون. ولم يجرؤ أحد على نزول البحر في ذلك الوقت لشدة ثورته وعنف أمواجه... وبعد نحو ثلاث ساعات قذفت الأمواج بالجنة إلى الشاطئ.

فاستقبلتها وسط رثاء الحاضرين لحالى ، وجاء رجال البوليس
ومنعوني من نقل الجثمان حتى يحضر الطبيب لتوقيع الكشف
عليه ، وتقرير سبب الوفاة ثم التصريح بدفنه . فلبثت أنتظر ...
وطال بي الانتظار ، وأخيراً تقدم إليّ أحد الموجودين ، وأسرّ
في أذنى قائلاً :

— يا عم ! سوف يطول انتظارك على غير جدوى إن لم
تبعث إلى الطبيب بأجرة انتقاله . فاستفسرت منه عن قدر ذلك ،
ومن يصلح لأداء هذه الرسالة فأرشدني إلى عمدة المكان ...
... ..

[أستاذن القارىء فى قطع الحديث عند هذه النقطة . فإن من
كلام الناس ما إن جاز الاستماع إليه . فإن نقله لا يجوز] .

واسترسل الشيخ فى كلامه فقال .

... وأردت أن أقوم بغسل ابنى قبل نقله من مكانه .
فجاءنى حامل الماء يساومنى على خمسة قروش للصفحة الواحدة من
الماء العذب . فقلت فى نفسى : سبحان الله ! وهل انتزعت المروءة
حتى من نفس هذا « الحملى » البسيط فخره التيار مع الآخرين ؟
اذهب يا بنى وجئنى بما أريد من الماء أعطك ما تشاء من النقود !

واتهيت من عملية الغسل بنفسى — فإنى أعلم أن ثواب
ذلك عند الله عظيم — ثم سلمت ثوب البحر لصاحبه — وأقسم
لقد طالبنى بأجرته لأن ابنى لم يكن قد دفعها سلفاً — وألبست
ابنى ثيابه ، وطلبت سيارة فجاءونى بها ، فركبتها ووضعت ولدى
بحوارى . وكان الليل قد أرخى سدوله منذ ساعات . فأعطيت
السائق عنوان منزلى فى المدينة وطلبت إليه أن يعود بنا إليه .

ووصلنا حوالى منتصف الليل . فلم أجد أحداً فى المنزل وعلمت
من الجيران أن زوجتى ساورها الشك فى أمرنا . فظلت تنتقل
منذ أقبل الليل من النافذة إلى الشرفة ثم من الشرفة إلى النافذة
حتى نفذ صبرها . فأصرت على النزول للبحث عنا ، واستأجرت
سيارة لتطوف بها على أقسام البوليس . فطلبت إلى السائق الذى
كنت فى سيارته أن يذهب فى أثرها لنعود بها . وجعلنا ندور
خلفها من قسم إلى قسم حتى اهتدينا إليها . وعدنا جميعاً حوالى
الساعة الثالثة صباحاً إلى المنزل . ولست أريد أن أذكر لك مقدار
ما أخذته منا السائق . فإن كل شىء كان هيناً بجوار ما كنا فيه
من الهم والحزن .

ولم تشرق شمس اليوم التالى إلا وقد فرغنا من إعداد كل
عدتنا للعودة إلى القاهرة . فبلغناها مع الظهر ، وشرعنا فى إقامة

الماتم ، ولم تنقض أيام حتى كانت زوجتى طريحة الفراش من كثرة ما احتملت من ألوان العذاب فى الشهرين الأخيرين .
وتفرغت لتطبيبها أنا وبناتى حتى استحال علينا أخيراً أن نقوم بما يجب نحوها ، واستدعت حالتها أن تنقل إلى المستوصف فنقلناها . وظلت هناك أربعين يوماً أجريت لها فى أثناءها عمليتان جراحيتان ، وكان يتردد عليها فى المدة الأخيرة طبيب معروف يزورها فى اليوم مرتين ويتقاضى عن كل زيارة جنيهين ولم يُجِدْ فى عِلَّتِها شىء من كل ذلك ، فأسلمت روحها فى نهاية اليوم الأربعين وهكذا أصبت فى عام واحد بفقد ولدى وفقد زوجتى . . .

وكانت ابنتى مخطوبة قبل أن تتوفى أمها . فجاءنى خطيبها يستنجزنى إتمام العقد ، فاشتطت عليه ألاّ تنتقل ابنتى من القاهرة إذا كان يريد زواجها ، لأنها هى التى ستتولى فتح بيتى بعد أمها فرضى بهذا الشرط ، وقيل أن يثبتته المأذون فى وثيقة الزواج نفسها . وعقدنا العقد على هذا الأساس . فكان هو يقيم فى منزلى أياماً ثم يعود إلى بلدته التى يمارس فيها تجارته ، وكنت أنا أيضاً أقضى فى القاهرة بضعة أيام فى كل شهر ثم أقضى بقية الشهر فى محل على ،

وكانت ابنتى الكبرى هى التى تتولى شئون إخوتها وتحافظ على أموالى ومصوغات أمها .

وجاء زوجها إلى يوماً يستأذنى فى أن تسافر معه ولو أسبوعاً واحداً . لأن أهله وأهل بلده يعيرونه بأن زوجته لم تزره فى موطنه ، فلم أر بأساً فى ذلك ، وسافرت ابنتى معه ، ورأيت أن تأخذ معها الحقيقتين (إياهما) لكى تكونا فى مأمن معها ما دام المنزل سيخلو منى ومنها فى بحر هذا الأسبوع ، وانقضت الزيارة على خير حال ، وعادت ابنتى إلى القاهرة ، وعاد زوجها إلى ما كان عليه من الإقامة فى القاهرة حيناً وفى بلده أحياناً ، إلى أن وضعت زوجته ابنها الأول ، وإلى أن حملت مرة أخرى واقترب ميعاد وضعها . . .

وهنا عاد الزوج يلح على مرة أخرى فى أن تذهب معه زوجته لزيارة بلده مرة ثانية بدعوى أن الحمل يقتضى الحركة والرياضة وتبديل الهواء . فكاشفته بأنى أخاف أن يكون فى هذه الحركة ما يؤذى الحمل أو الحامل ، ولكنه تغلب على مخاوفى ، وظل يحسن لى هذه الرحلة حتى وافقته عليها أخيراً . وسافر الزوجان — والحقيقتان كالعادة فى حاشية ابنتى — وانقضى الأسبوع ولم يعودا ، ولكن وصلنى من ابنتى خطاب تقول فيه إنها مسرورة

من الإقامة في الريف ، وإنها تود أن تطيل إقامتها فيه أسبوعاً
آخر . فلم أر في ذلك بأساً ، وفي نهاية الأسبوع الثاني جاءني
خطاب آخر تقول لي فيه إن الوضع قد أوشك أن يتم . وإيها
تخشى العودة فتفاجأ في الطريق بما لا تحمد عقباه ، فسلمت أمرى
إلى الله ، ورضيت لها أن تضع في منزل زوجها . وأرسلت إليها
الهدايا المناسبة لهذا المقام ، وبعد قليل جاءني من زوجها خطاب
يشرحني فيه بأن زوجته وضعت غلاماً ثانياً فحمدت الله على نعمته .
وبدأ تحمسي لفكرة رجوع ابنتي إلى القاهرة يضعف شيئاً فشيئاً
إلى أن بلغ مقامها عند زوجها ما يقرب من شهرين ، انقطعت
عني فيهما أخبارها ، فأوفدت أحد أبنائي إليها لزيارتها
والاستفسار عن حالتها . فجأى منه في اليوم التالي لسفره
ما يفيد أن أخته مريضة منذ زمان ، وأنها دخلت في مرحلة الخطر .
فأسرعت إليها فإذا هي كما وصفها أخوها . فاستدعيت لها طبيباً
من القاهرة فوصف لها دواء كثيراً ، وأمر بضرورة وجود ممرضة
إلى جوارها لتقوم على خدمتها . فأرسلنا في إحضار ممرضتين
تتكفل إحداها بخدمة النهار وتقوم الثانية بخدمة الليل ، ولم يفتني أن
أسأل ابنتي لما خلوت إليها عن الحقيقتين . فطأنتني عليهما ، وقالت
إنهما محفوظتان تحت سريرها الذي تنام عليه . فرفعت طرف

الملاءة فرأيتها واطمأنت نفسى عليهما ، ولبثت معها يومين ، ثم اضطرت للعودة إلى القاهرة فتركت أخاها معها ورجعت . . .

وشاءت الأقدار أن تنتزع منى ضحية ثالثة . فلم تمض على عودتى أيام قلائل حتى جاءتنى برقية من ابنى ينعى فيها أخته . فأسرعت إليهما لأقوم على شئون الجنازة ولأعود بابنتى إلى القاهرة وانتهى كل شىء على ما ينبغى ، ثم عدت إلى الريف لآخذ الحقيقتين ، فوجدتهما فى مكانهما ، ولكنى لم أجد فيهما إلا خلخالاً واحداً من الفضة ، وبعض توافه أخرى لم تكن لزوجتى ولا لابنتى ، وزعم الزوج أن هذا كل ما كان فى الحقيقتين ، وأن زوجته فتحتهما أمامه مراراً . فلم يكن يرى فيهما غير هذه الأشياء ؛ فتقرزت نفسى من عمله ، وساورتنى الشكوك فى أمر مرض ابنتى ، وفى إخفائه عنا أمر هذا المرض فى حينه ، وعدت بذاكرتى إلى يوم كان يلح فى سفرها معه وهو يعلم أنها حامل ، وأنه لم يبق لوضعها الا أيام . فامتلاأت نفسى يقيناً بأنى أمام مؤامرة مدبرة لقتل ابنتى وسلب مالى . فهددت وتوعدت . وكأما كنت أصيح وحدى فى واد غير أهل ، إذ لم يهتم الرجل فى قليل ولا كثير بشىء من تهديدى ووعدى . فعدت أستعطف وأستنجد

وعرضت عليه أن تتقاسم ما فى الحقيقتين ، وأن يكون له الخيار فى أى النصفين يشاء ، ولكن شيئاً من كل ذلك لم يحمل الرجل على تغيير موقفه معى . فلم أجد أمامى إلا ساحة القضاء أشكو إليها بى ، وأروى فيها قصتى . والله من وراء كل ظالم محيط ! .

وسمعت بعد ذلك أقوال بعض الضيوف الذين كانوا يترددون على الزوجة فى القاهرة فتطلعهم على ما فى الحقيقتين ، كما سمعت أقوال الممرضتين اللتين أقامتا معها فى أيامها الأخيرة ، واللتين شهدتا بأن الفقيدة كانت فى ساعات صحوها من المرض تستحضر الحقيقتين فتفتحهما وتعرض عليهما ما تحويان من التحف الذهبية والنفائس الأثرية ، وسمعت كذلك أقوال بعض التجار الذين كانوا يداينون الزوج فى مبالغ كثيرة ، والذين شهدوا بأنه سدد لهم كل دينهم عقب وفاة زوجته بقليل .

وانتهى التحقيق على ذلك ، وقررنا إعادة القضية إلى محكمتها وسلمت على الشيخ مودعاً وأنا أحاول تشجيعه على ما حل به من الأرزاء وما صادفه فى أيامه الأخيرة من الحن . فما راعنى منه إلا هدوء شامل يغمر نفسه ، وثبات عجيب يتجلى فى نظراته وقسماته . ثم قوله فى تنهد عميق :

« كل شيء هالك إلا وجهه ! » .

ومد الرجل يده مسلماً فشددت عليها ، وسرت معه إلى باب
الغرفة وتركته ، وهو يتمم بينه وبين نفسه : « قل لن يصيبنا
إلا ما كتب الله لنا ! » .

وعدت إلى صاحبي الذي لم أكن أدري كيف يكون اعتذارى
إليه إذا لم يعجبه غذائي بعد كل هذا التأخير . فابتدري بقوله :
— من كان يظن أن بين الناس من خصه الله بكل هذا القدر
من الغفلة وبلادة الحس ! . الرجل يغرق ولده بين سمعه وبصره
فلا يلقى بنفسه في الماء . ويبقى يتفاوض في أسعار الأشياء حتى في
ثمن الماء الذي سيغسله به . وتموت زوجته فلا يدكر إلا ما تقاضاه
الطبيب وما دفعه للمستوصف ، ويهبه الله مالا موفوراً فلا يعرف
كيف ينفقه ، ولا كيف يحتفظ به ، ويتركه لابنة غريبة ، وصهر
نصاب فيفجعانه فيه ، ويضيعانه عليه . ثم لا تنشق مرارته ،
ولا تحتاج جوارحه ؟ ! اللهم إن هذا صنم ! .

فأخذته من يده ، وخرجنا من الغرفة وأنا أقول له :

— هون عليك يا صاحبي ! إن في هذه الدنيا شيئاً لا تعرفه
أنت ولا أمثالك . فتعيشون وسط نعيم الدنيا منغصين ، وإذا

أصابكم فيها سوء اختلجت جوارحكم وانشقت مرائركم . أما مثل
شيخنا فإن الله أنعم عليه بهذا الشيء قبل أن ينعم عليه بالمال والبنين .
فهان عليه كل شيء حتى المال والبنون ... ذلك الشيء يا صاحبي
الذي ينقصك أنت ، ولم ينقص الشيخ هو « الإيمان الصادق »
أدع الله لي ولك أن يثبت قلوبنا على الإيمان به ، لنعيش
فيمين أنعم الله عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين .

﴿ جريمة النصب ﴾

من أمتع القضايا التي تعرض على المحاكم الجنائية قضايا النصب . ذلك بما تنطوى عليه هذه القضايا عادة من الحيل التي تبهر العقول وتحير الألباب ، فإن « النصب » الذي يستولى على نقود فريسته لا يتسلل في جنح الظلام فيختلس من متاع غريمه ما تصل إليه يده ، ولا هو يتحكك به في الطريق فينشل من جيبه ما عسى أن يكون فيه ، ولا هو يسطو عليه بقوته وبطشه فيكرهه على أداء ما يريد أن يأخذه منه . ولكنه دائماً على العكس من كل ذلك ، يحصل من فريسته على ما ينبغي من المال جهاراً نهاراً . ويقدم « المجنى عليه » نقوده إلى « النصاب » طائعاً مختاراً . بل إنه في الأغلب الأعم يفعل ذلك وهو مقتنع كل الاقتناع بأنه « يستغفل » صاحبه ، وأنه بأداء هذا المال إليه إنما يلقي « طمأناً » حقيراً سيجلب له — فيما بعد — غناً كبيراً .

خذ المثل الآتي الذي يعطيك صورة نموذجية لما يفعله « النصاب » إذ يستولى على حس غريمه ، فيوهمه أنه مقبل على

صفقة رابحة ، ويهيج في نفسه عاطفة الطمع ، فيعميه عن حقيقة
الفخ الذى أعده له . وتنقلب الأوضاع بين الطرفين ، فإذا
صاحب المال يلح فى عرض ماله إلحاحاً ، وإذا المحتال يتدلل
ويتعفف ويتظاهر بأنه لا يقبل هذا المال إلا كارهاً ...

شاب كان يسير مع خطيبته فى جهة « الجزيرة » عصر يوم
من الأيام ، فأبصر فى جانب الطريق الآخر رجلاً يلبس ملابس
أهل الريف ، وتسير بجواره امرأة عليها ثياب الفلاحات ، وتحمل
فوق رأسها مكتلاً بركت عليه حمامتان صغيرتان . فما إن حاذاه
حتى رآه يُسرُّ إلى المرأة بكلمات ، ثم يتناول زجاجة مما فى
مكتلها ويتقدم بها إليه وهو يمشى على استحياء قائلاً : تسمع
يا فندى ! ...

ولأترك لهذا الأفندى أن يروى قصته كما سمعتها منه فى

الجلسة ...

قال : فوقفت وقلت له : نعم ! .

قال ببساطة : حضرتك تعرف أفرنجى ؟ .

قلت : نعم ! .

قال : تسمع تخبرنى إن كان هذا الدواء فيه خمر أم لا ؟ .

وقدم إلى زجاجة ملفوفة في ورق منقوش مما يستعمل عادة
في الصيدليات ، ففتحت الورقة فإذا فيها زجاجة من « الكينا
بسليرى » التى يصفها الأطباء حقيقة للمرضى فى دور نقاهتهم ،
والتي تحتوى فعلا على خليط من النبيذ والكينا والمركبات
الحديدية . فقلت له :

— إن هذا الدواء مقو للبنية ، ولكنه يشتمل على مقدار
من النبيذ ! .

فقلت : هل يعتبر ذلك خمرًا ؟ .

قلت : نعم ! إنه خمر ، ولكن حين يصفه الطبيب للعلاج
يصبح دواءً ! .

قال : يعنى إذا تعاطيت منه يكون ذلك حراماً ! .

قلت : هذا يتوقف على سبب تعاطيك له ، فإن كنت
تشر به بأمر الطبيب لمعالجة جسمك لم يكن فى الأمر حرمة ،
أما إن كنت تتعاطاه على أنه خمر ، وأنت فى غير حاجة إلى
عقاقيره كان ذلك حراماً ! فكيف — أولاً — وصلت إليك
هذه الزجاجة ؟ .

فسألنى هو بدوره قائلاً :

— وكم تساوى هى فى نظرك ؟ .

قلت : إنها كانت تباع قبل الحرب بنحو ثلاثين قرشاً ،
وما أظن ثمنها الآن إلا قد تضاعف ! .

قال : حقيقة الأمر أنى أنا رجل من الريف ولى قريب هنا
يعمل فى إحدى الصيدليات ، وكنت كلما حضرت إلى القاهرة
لأتداوى أو لأعرض نفسى على الطبيب ، حملت له معى مقداراً
من البيض على سبيل الهدية إلى أن بلغ ما قدمته له حوالى ستين
بيضة . فرأى اليوم أن يكافئنى عليها بأن يقدم لى هذه الزجاجه ؛
وهو ينصح بأن أتعاطى منها كل يوم مقدار ملعقة كبيرة مع كل
وجبة من وجبات الطعام لكي تفتح شهيتى وتقوينى . ولكنى
سمعت من بعض الناس أن بها خمراً ، وأنا رجل لم أذق الخمر فى
حياتى . فقلت أسترشد بمن يعرف الكتابة الأفرنجية لعله يقرأ
ما كتب عليها ويهدينى إلى حقيقتها . وما دام الأمر كما ذكرت
فإنى سوف أخرج من شربها . وحبذا لو وجدت من يأخذها
منى ، لا بثنمها الخالى المضاعف ، ولا بثنمها الذى كانت تباع به
قبل الحرب ، ولكن بثنم البيض أقدمه إلى صاحبي .

قال الشاب : فانتحيت بخطيتى ناحية ، وتشاورت معها فى
أمر شرائها منه بواقع قرش لكل ست بيضات . وما دام يقول
إنه قدم لصاحبه ستين بيضة فنحن ندفع له عشرة قروش . ونحصل

على زجاجة لا يقل ثمنها عن خمسين قرشاً . ورفضت خطيبتى فى أول الأمر قائلة : وما لنا ولهذه الزجاجة ما دمنا لا نحتاج إلى ما فيها لا على أنه خمر ولا على أنه دواء ؟ .

فقلت : إنها صفقة رابحة على كل حال . ولسنا نعدم فى المستقبل من يكون فى حاجة إليها من الأهل أو الأصدقاء فنعطيها له على أقل تقدير بثمنها المألوف فيكون ربحنا فيها ضعفى ما دفعناه ثمناً لها .

وأحس الرجل بمداولاتنا . فتظاهر بأنه يريد أن يستردها ليبيعهما لأية صيدلية أخرى ما دام ثمنها مقدراً ومعروفاً ، فنظرت إلى خطيبتى نظرة عتاب أريد أن أقول لها : هلا وافقت من أول الأمر قبل أن يفتن هذا الساذج إلى حقيقة الهدية التى بين يديه ؟ فأشارت لى بيديها إشارة التسليم بما أريد .

فعدت إلى الرجل أقول له إني سأكفيه مؤنة ما قد تحمل له هذه الزجاجة من إثم بتعاطى ما فيها ، وعرضت عليه قطعة من ذات العشرة القروش فى مقابل البيض الذى قدمه لقربيه . فقال : إن البيض يباع كل أربعة بقرش فيكون الثمن خمسة عشر قرشاً . ولكنى ساومته على أساس سعر البيض فى الريف فقبل أن يحاسبنى بواقع كل خمس بيضات بقرش ، وعند ذلك

نقدته اثني عشر قرشاً ، وانقلبت إلى خطيئتي مسروراً أفرك يدي
من الرضا ، وأنا فخور بهذه الصفقة التي أوشكت بوسوستها أن
تضيعها مني ، والتي غلب فيها حزمي وعزمي على تلكوها وتردها .
ولكنها عادت تقول لي : وما يدريك ؟ لعل الزجاجة مزيفة
أو قديمة أو فاسدة . فكشفت لها عن سدادتها المحكمة ، وأطلعها
على توقيع صاحب المصنع يتوج هذه السدادة ليفصح بأجلى بيان
أن التعبئة تعبئة أصيلة — وأما عن القدم والفساد فقد أفهمتها أن
النبذ كلما طال عليه العهد تعتق وازدادت قيمته دون أن يطرأ
عليه ما قد يطرأ على غيره من الفساد . فلم تشأ أن تنهزم في هذا
الميدان — شأن كل بنات جنسها المكابرات ! — على الرغم من
كل هذه الردود المفحمة التي أسعفني بها خاطري الحاضر . وقالت :
إنك على كل حال لم تزد على أنك اشتريت مالا مسروقاً . فإن
خادم الصيدلية الذي أخذ البيض لنفسه كان يتعين عليه أن يدفع
ثمنه من ماله الخاص لا من مال الصيدلي الذي يخدمه ! .

وظللنا على هذا الحال نتساجل الاعتراضات والردود إلى أن
انتهت نزهتنا وعدنا — بغير سلام . وكان أول شيء صنعتُه عقب
عودتي إلى منزلي أني عمدت إلى الزجاجة ففتحتها . فإذا فيها —
ولعنة الله على ذلك الفلاح الخبيث ! — ماء ملون لا طعم له

ولارائحة ! وإذا بي قد دفعت اثني عشر قرشاً لأشتري زجاجة
ثمّنها نصف قرش ! وإذا بهذا الريني الكاذب محتال بارع ! وإذا
بي أنا الرجل المتعلم — الذي يقرأ الخط الأفرنجي ! يقع فريسة
لمن لا يعرف كيف يقرأ الخط العربي ! وكان أقسى ما أحسست
به إزاء هذه النتيجة أن خطيبتى هى التى فازت فى وجهة النظر
التى اتخذتها بشأن هذه الصفقة ! وأنى كنت أنا الخاسر فيها من
كل النواحي ! .

فهذه الصورة التى قدمتها بين يدى القارئ تريه أن جريمة
النصب لا تتم — عادة — إلا إذا توفر لها عنصران : الأول —
هو تلك القصة الملققة المسبوكة التى يصدقها المجنى عليه فيخطو
بذلك خطوته الأولى نحو الشرك الذى نُصب له ؛ وهذا العنصر
من عناصر الجريمة هو أمتعها وأروعها ، لأن لكل « نصاب »
قصة ، ولكل واقعة ظروفها التى توحى إلى المحتال فكرته . أنظر
إلى المثل الذى سقناه تر أن هذه الجريمة لم تكن تتم إلا فى مكان
مثل « الجزيرة » . ولم يكن يمكن أن يكون نحيبتها إلا مثل هذا
الشاب الذى وقع عليه اختيار المحتال . فإن الزجاجة التى اتخذها
النصاب أداة لنصبه مفروض فيها أنها زجاجة خمر وأصلح ما تكون

البيئة لعرض مثل هذه السلعة حين يجتمع رجل وامرأة في مكان مثل الجزيرة ومغانيا ؛ فهناك الهوى والشباب ... والشيطان أيضاً في بعض الأحيان ! ولم يكتف المحتال بهياته وبلهجته ليقنع ضحيته بصدق روايته ؛ ولكنه جاء بالقرائن الخارجية التي تؤيد دعواه وتعزز صفته . فهناك زوجته الريفية أيضاً ، وهناك مكتبها الذي يطبعها بطابع أهل الريف ، وفوق هذا المكتب الحمامتان الصغيرتان اللتان تقعان من رأسها موقع العنوان من الكتاب ، وتعملان بوجودهما على تداعى المعانى بين بيض الريف وبين الزجاجة التي يحملها الرجل في يده . ويقف الضحية أمام كل هذه المشاهد كما يقف المتفرج في قاعة التمثيل حين يرى الممثلين ، ومن خلفهم الستائر التي توأم الحوادث المعروضة ، ليتم بذلك تأثير العرض في نفسه ، ويبلغ انفعاله بالتمثيل وأقوال الممثلين أقصى حدوده !

فهذا هو العنصر الأول الذي لا تتم جريمة النصب إلا به . وهناك العنصر الثاني وهو العمل على شل تفكير الجنى عليه ، وتوجيهه وجهة تصرفه عن التفتن إلى حقيقة ما يراد به . وذلك بلمس نقطة الضعف فيه ، وبإثارة عاطفة الطمع عنده ؛ فيكون العنصر الأول بمثابة (الغمء) الذي يوضع على أعين الثور قبل ربطه إلى الساقية . ويكون العنصر الثاني بمثابة (السوط) الذي يفرقع

فوق ظهره ؛ ومتى توفر هذان العنصران لم يبق أمام الثور إلا أن يدور ويدور حتى يشبع رغبة سائقه من الماء الذى يلقيه تحت قدميه ! ..

ولقد عرضت على مئات من قضايا النصب ، واطلعت فى كل قضية على حيلها التى ألجأت عقل المجنى عليه ، وسيطرت على تفكيره . وأعجبت بكل قصة من هذه القصص ، وراعى فى كل قضية مبلغ ما ينطوى عليه عمل المحتال من فطنة وسلامة تدبير ، أكثر مما كان يروى مبلغ ما ينطوى عليه عمل المجنى عليه من غفلة وتقریط . ولكنى ما زلت أحتفظ لإحدى هذه القضايا بمنزلتها على أنها الأولى بين أخواتها . ذلك بأن المتهم فيها كان شخصية وقورة لها قيمتها واعتبارها فى هذه البلاد . ولأن المجنى عليه كان موظفاً كبيراً ، ومن أسرة شهيرة ؛ وأخيراً لأن المبلغ الذى استولى عليه « المتهم » كان عدة آلاف من الجنيهات أخذها على عدة دفع ، وفى مدى عدة شهور . ولأن الصدمة التى أصابت « المجنى عليه » بعد أن تفتحت عيناه آخر الأمر على حقيقة الواقع ، كانت من الشدة بحيث أصيب على أثرها بذبحة صدرية قضت على حياته ، وسأحدث عن تفاصيل هذه القضية فى الكلمة التالية . . .

﴿ قضية نصب ﴾

من قصص الهند الرمزية التي وضعها الكاتب الهندي ا. س. ب. إيار وترجمها الأستاذ الأديب عبده حسن الزيات المحامي أن رجلاً شرق ماله. « فذهب إلى أحد المنجمين يستطلع له ، فزعم أن سارقها ليس إلا بعض خاصة أهله أو أصدقائه ممن يلوذون به و ممن تحوم شبهاته حولهم . فغادر الهند وكي دار المنجم ، وقد تأكدت ظنونه ، ولم يكذب يبلغ منزله حتى أفضى إلى أهله بذات نفسه ، فإذا الأسرة الملتئمة السعيدة قد انقلبت أشتاتاً متناحرة . وإذا دعاوى القذف تنهال على الهندوكي فيخسر فيها من المال فوق ما فقد ، وينتهي إلى هذه الخاتمة : جيب خال و صديق مضيع ، وسلام كان يظل الأسرة فغادرها إلى غير أوبة . وهنا فطن الرجل — ولات ساعة فطنة — إلى أن هؤلاء المشعوذين المكرة لا يصنعون أكثر من أن يستغلوا شبهاتنا الظالملة » . انتهى كلام إيار .

ومن قصص مصر الواقعية التي تغنى عن قصص الهند الموضوعة أن رجلاً كان يعيش في ضاحية من ضواحي القاهرة عيشاً غريب الأطوار . وكان أغرب أطواره أنه يعيش في حالة عرى تام . فلا

هو يستر جسمه صيفاً ولا هو يغطيه شتاء . بل لقد كان يجده الناس في ليالى الشتاء القارسة متنقلين السواقي يخرج من بئر إحداها ليهبط إلى بئر أخرى . مقعماً في قواديسها ، متلبطاً في مياهها . فلم يكن الناس يفسرون ذلك إلا بأن الرجل ولى من أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . وأن هذه كراماته التى تدعو الناس إلى الإيمان بولايته والتبرك به .

ولقد أتيح لى أن أزور مكان هذا الولي ، فوجدته عملاقاً هائلاً يتجاوز المترين طولاً . ويتجاوز الستين عمراً . ولكن فيه من الفتوة والقوة ما يضعه في صف شبان الثلاثين — ألا رحمة الله على عهد الثلاثين — ووجدت الناس إذا أقبل زائرهم نحو « الشيخ » لم يجرؤ على الاقتراب منه . ولكنه كان يقف بعيداً في خشوع واحتشام فيقول : « السلام عليكم يا سيدنا » فلا يرد أحد بطبيعة الحال ؛ ولكنه على الرغم من ذلك يأخذ في تلاوة الفاتحة . وكفاه مجتمعتان تجاه وجهه حتى إذا فرغ من ذلك مسح بهما على رأسه وصدره كأنما نثت بركة الشيخ فيهما ، فهو ينثرها بدوره على أفضل جوارحه . وكان الزائرون يطرحون على « الشيخ » الأسئلة المختلفة فيما كان يهتمهم من الأمور . ولم يكن الشيخ بمنزلة تسمح له بفهم أقوالهم أو بالرد على أسئلتهم ؛ بيد أنه كان دائماً

التحدث إلى نفسه . فكان كل من ألقى عليه سؤالاً وقف يستمع لهذه المناجاة ، ثم يبتغي فيها رداً على سؤاله على قدر ما أوتي من القوة على التخريج والتأويل . ثم ينصرف الزوار راضين ، يندرون النذور ، ويتحدثون بنعمة الله عليهم إذ خص إقليمهم بهذا الولي المبارك ، يستفتونه في مشكلاتهم فيفتيهم بما يلهمه الله من علم وحكمة ، دون أن يتكبدوا في ذلك مثل ما يتكبداه أهل الأقاليم الأخرى الذين لم يكن يمنعهم بعد الشقة عن أن يسافروا الأسفار الطويلة ليلتمسوا عند « الشيخ » فرجة لكرباتهم وحل لمشكلاتهم .

ولست أدري مبلغ ما كان عندهذا الشيخ من الولاية الحقّة والعلم الصحيح . فإني لم تتح لي فرصة اختباره بنفسى ، إذ أنى عند ما هيات نفسى لذلك وقصدت إليه لاختبار ما عنده من العلم لم أجده ، فسألت عنه فقيل لي إن الحكومة أخذته فأودعته في مستشفى المجاذيب ! ... ولم تكن هذه هي المفاجأة الوحيدة التي صادقتها عند عودتي لزيارة الشيخ . فإني وجدت مسجداً عظيماً يقام . وعلمت من أهل الجهة أن سراتهم اكتبوا فيما بينهم لإقامة مسجد وضريح يثوى فيه جثمان « الشيخ » الطاهر بعد أن يقبضه الله إلى جواره !

والمقصود من هذه الحكاية — كما يقولون — أن التنجيم

والسحر والولاية والشعوذة اختلطت كلها في هذه البلاد ، فلم يعد
يدري معظم الناس كيف يفرق بين حقها وباطلها . وانفتحت بذلك
ميادين فسيحة أمام المحتالين . وسقط في هذه الميادين صرعى
كثيرون من البسطاء وغير البسطاء .

وها أنا أحدث القراء عن القضية الأخرى التي كنت وعدتهم
في ختام كلمتي الماضية بأني سأطالعهم على وقائعها وغريب ما اشتملت
عليه من ضروب الإيهام والتأثير ، لعلهم يصححون عقائدكم فيما
يدعيه بعض سدنة الجن وخدام الملوك الذين يسكنون تحت أطباق
الأرض !

لم يكن « المجنى عليه » موجوداً عندما أخذت في نظر هذه
القضية . فإنه كان كما ذكرت في كلمتي الماضية قد قضى نحبه متأثراً
بما أصابه على يدي الرجل الذي أودع كل ثقته فيه . والذي استطاع
بدهائه ومكره أن يستولى على كل ما اجتمع لديه طول عمره من
المال .. وإنما الذي كان موجوداً هي أخته الشقيقة التي شاطرته في
نكبة المال ، والتي شاء لها الله أن تبقى بعده لتروى قصته ، فمنها
سمعت هذه القصة . ولها الآن أترك الكلمة لستمع إليها القراء

بدورهم ، حتى يظل تدخل بينهم وبين حقيقة الواقع قائماً في أضيق حدوده . . . قالت :

« كان أخى رئيساً في ديوان .. ولم تكن له زوجة ولا ولد . وكنا نعيش معاً في قصرنا بالجيزة . وكان مرتبه كبيراً . وكان لنا إيراد خاص ، فلم نكن نستنفد المرتب ، ولم نكن ننفق من إيرادنا إلا القليل . واجتمعت لنا من ذلك ثروة لا بأس بها . وأغرم أخى آخر عهده بشراء الأوراق المالية والمضاربة بها . وكانت عنده عدة أوراق من سندات البنك العقاري (ذات اليا نصيب) . وبينما هو مع بعض إخوانه سمعهم يتحدثون في شئون السياسة الدولية ، ويدكرون تنبؤات لعالم فلكى كبير ، صاحب تحقيقات موقفة كثيرة ، وأنه كان يخرج تنبؤاته هذه كل عام في صورة تقويم فلكى اعتاد الناس أن يتهافتوا عليه ، ويفهموا الحوادث على ضوء ما اشتمل عليه من تقارير . فاهتم أخى بهذا الشأن وكان قد وصل إلى سن التقاعد ، فأحيل على المعاش . وجعل دراسة تقويم هذا العالم شغله الشاغل ، وكنت أسمعه يقول : إن هذا الرجل أكبر عالم فلكى في مصر ، وإن تنبؤاته تقع كلها كما لو كان يطالعها في صحف الغيب !

وفي ذات يوم أفضى إلى برغبته في أن يقصد إليه ليستشير

في أمر ما عنده من سندات البنك العقاري ، كي يستطلع له طالعها ،
وليرى إن كان شيء منها قد قدر له الربح ؛ فخبذت له هذا الرأي ،
وشجعتة على المضي فيه . فتأبط أوراقه وقصد إلى الشيخ في اليوم
التالي ، وأطلعته على ما يريد ؛ فسأله عن اسمه واسم والدته ، وطلب
إليه عشرة جنيهات في مقابل بحثه . فقدمها له وتواعد معه على أن
يمر به بعد ثلاثة أيام ليقدم له نتيجة بحثه .

وعاد أخى بعد الأيام الثلاثة فقصد إليه . فما إن دخل عليه
حتى فاجأه بعبارات التهانى والتبريك قائلاً : إن هذه السندات
لوربحت كلها لا تساوى شيئاً إلى جانب ما كشف عنه « نجمه »
عند الحساب من أن هناك كنزاً في نفس المنزل الذى نقيم فيه .
وأنه مرصود لأخى خاصة ، لا يفتح إلا باسمه ، ولا ينكشف إلا على
يديه ، وأن المال الذى فيه يضارع مال قارون ؛ فعجب أخى لهذا
الكلام ، وكأنما توقف عن تصديقه فقدم له الشيخ هذا القصاصة —
وقدمت لى السيدة جذاذة مطبوعة يبدو عليها أنها مقطوعة من
إحدى الصحف اليومية . وفيها ما يفيد أن أحد أهالى الاسكندرية
نال على يدى الشيخ ثروة تقدر بنحو مائة ألف من الجنيهات
كانت مخبوءة فى قبو من منزله . ولم يكن يعرف نبأها أحد حتى
اهتدى إليها الشيخ بعلمه . وتوصل إلى الكشف عنها بأساليبه

الروحانية التي لا يشاركه فيها أحد من أهل زمانه .
قالت السيدة : واسترسل « الشيخ » في إظهار أخى على ما بينه وبين ملوك الجن من صلات تمكنه من فتح هذا الكنز أسوة بما حدث لصاحب كنز الاسكندرية . ولم يطلب إلى أخى شيئاً مقابل استخراج هذا الكنز ، اللهم إلا أن يدفع قيمة البخور اللازم لاستحضار الجن الموكلين بأمر الكنز والقائمين على حراسته ؛ وأفهمه أن أحداً غير أخى لا يستطيع أن ينتفع بلميم واحد مما يحتويه الكنز ، لأنه مكنوز له وموقوف عليه ، وأنه إذا لم يعمل هو على كشفه واستخلاص مكنوناته ، فلن ينتفع بها أحد غيره من العالمين ؛ فسأله أخى عن قيمة البخور المطلوب فقال : إن خمسة جنيهات قد تكفى كدفعة أولى ، ولكن أحداً لا يستطيع أن يعطى تقريراً دقيقاً لكل ما يتطلبه هذا العمل من جهود أو ما يقتضيه من نفقات . وتشجع أخى بقلّة المبلغ المطلوب على أن يغامر في الطريق الذي أراد « الشيخ » أن يجتذبه إليه ، وتواعد معه على أن يزورنا في منزلنا ليقوم بمعاينته ، ويحدد المكان الذي أرشد إليه ملوك الجن في جلستهم الأولى . وحلّ الموعد المحدد ؛ وأقبل الشيخ قهياً أخى للقائه ، ووقفت أنا خلف نافذتى لعلّى أرى ذلك الشيخ العجيب ، فإذا هو رجل معمم ،

قصير القامة مكتنز الجسم ، له لحية بيضاء تدور حول وجه وضىء عليه كل سمات الصلاح والتقوى ، ولكن عينيه الضيقتين كانتا تغمضان نصف إغماضة على مقلتين قلفتين نافذتين ، تنبعث منهما نظرات كأنها من فرط حديثها أشياء مادية تلمسها الكف ، وتستطيع أن تناولها قبضة اليد ، ويا حبذا لو كان ذلك في ميسور الطاقة ، إذاً لاستطاع من شاء أن يدافع هذا الرجل وأن يصد تأثيره عن نفسه . وجلس الرجل في غرفة الضيوف قليلا ريثما شرب القهوة ، ثم قام إلى صمله فطاف بفناء المنزل ، ودخل غرفه السفلى واحدة واحدة ، حتى جاء واحدة منها تقع في شبه عزلة عن بقية الغرف ، فوقف عندها ، وأمر إلى أخى أن الكنز يقع تحت أرضها ، وأنه اختارها لإطلاق بخوره وتلاوة تعاويذه ، واستحضر أعوانه من الجن ؛ ثم انصرف على أن يعود ومعه البخور ليشرع في مهمته .

وكانت زيارة الشيخ الثانية لمنزلنا في اليوم التالى ، إذ جاءنا مع الليل ، فدخل الغرفة وحده ، وأفهمنا أنه سيقضى فيها الليل ، وأمر بأن لا يقترب منه أحد ، وأن لا يعلم بوجوده أحد . وشدد في الاحتفاظ بكمائن السر الكنز حتى لا تفسد خططه ،

فإنه ليس أضر بهذا العمل من إفشاء أى شأن من شئونه .
وبق الشيخ طول الليل فى غرفته هذه يطلق البخور . وعلى
الرغم من تحذيره وتشدده فى ألا يقترب منه أحد ، فإنى لم يستقر
لى خاطر ولم يغمض لى جفن إلا بعد أن تسلت من مخدعى ،
ونزلت إلى حيث سمعته وهو يتم بصوت مسموع ، ويتلو كلاماً
له بعض آيات القرآن ، وكانت رائحة البخور الذكية القوية
تنبعث من ثقب الباب ومن عقبه ، وخيل لى أنى أسمع أصواتاً
غريبة فى الغرفة مع « الشيخ » فقفلت راجعة ، وقد تملكنى
شعور مبهم بالخوف والإيمان فى وقت واحد : الخوف مما يمارسه
الشيخ ، ومن قد يكونون معه من خدم الكنز ، والإيمان بقدرته
على تحقيق ما يقول . ولم يكفى لى أنى خرجت على إطاعة أوامر
الشيخ فى اجتناب الدنو من مكانه ، فإنى لم أسترح حتى قصدت
إلى أخى فأيقظته ، ورويت له ما رأيت وما سمعت ، فنهضنى ودعانى
إلى العودة إلى فراشى ، وطلب إلى أن أفطن إلى أن المقام أسئى
من أن أستسلم فيه إلى نزوات جنسى ، من حب الاستطلاع ،
والرغبة فى كشف ما عند الناس من أسرار .

وفى نهاية الأيام الثلاثة التى قضاها الشيخ فى الغرفة ، دعا أخى
إليه وسلمه عبادة من الحرير ، وأوصاه أن يلبسها كلما قام إلى صلاة

العشاء ؛ كما أهداه خاتماً من العقيق البرتقالى نقش على فصبه
« السلطان الأحمر » ، وأفهمه بأن من خواص هذه العبادة وهذا
الخاتم أنهما يجعلان لابسهما موضع القبول عند الملوك ؛ ثم طلب
منه مبلغاً من المال لشراء بخور جديد يعينه على المضى فى عمله .

وفى الزيارات التالية بدأ الشيخ يتسامح مع أخى فيدعوه إلى
الغرفة ليشهد بنفسه بعض ما كان يجرى فيها من الأعمال ، وكان
أخى فى خلال هذه الزيارات يسمع الأصوات الغريبة التى كنت
قد حدثته عنها منذ الليلة الأولى ؛ وانتهى تسامح الشيخ مع أخى
إلى حد أنه كان يجعله يرى نفس الأشباح التى تتحدث إليه ؛
فلم يعد أخى بعد هذه الآيات البينات يرضى على الشيخ بشىء مما
يطلبه ، واستسلم له استسلاماً تاماً ، وأطاعه طاعة عمياء . . .

وكثرت مطالب الشيخ وتجاوز ما تقاضاه من ثمن البخور
عدة مئات من الجنيهات ، ولم يكن يدع مناسبة من المناسبات
إلا استغلها لإبداء طلب جديد . حتى لأذكر أن السيد الميرغنى
أقبل مرة من السودان لزيارة القطر المصرى ، فلم يفت « الشيخ »
أن يسرع إلى أخى ليلفغه أن « الملوك » يطلبون بخوراً نادراً
لا يوجد إلا فى السودان ، ولا يمكن الوصول إلى شىء منه إلا
عن طريق السيد الميرغنى ، واستصحبه يوماً بالفعل إلى حيث كان

يقيم السيد ؛ فتقابل هناك مع شخص سوداني أوهم أخى أنه من أتباع السيد ، وخلا الشيخ بهذا السوداني ، ثم عاد يقول لأخى إن السيد طلب ألفى جنيه ثمناً للبخور ، ولكنه هو أمره بقبول ألف واحد ، فلم يسعه إلا الامتثال ، واغتبط أخى بهذه الغيرة التى يبدىها الشيخ لوجه الله نحو أمواله ، ودفع له الألف المطلوب ثمناً لهذه البخور .

وكأنما أحس الشيخ بأنه أصبح من الواجب عليه أن يقدم شيئاً إلى أخى يكون بمثابة عربون لمحتويات هذا الكنز ؛ فقصده إلى الترفة الخاصة يصحبه بعض أعوانه ، ومعهم أخى واستحضر « الملوك » وشدد فى طلب الكنز واستلام مشتملاته فوعده خيراً . ولما انفض المجلس وأضيئت الغرفة ظهرت فوق أرضها مجموعة من التماثيل ، بعضها من الرخام وبعضها من الجرانيت . الأسود ، وبعضها بلون الجعارين الخضراء . فتقبلها أخى شاكراً على أنها هى الطبقة الأولى من محتويات الكنز ، وأمر أخى أن يحتفظ بها وأن لا يطلع أحداً عليها ؛ ثم عاد إليه بعد أيام يقول إن تاجر عاديّات أجنبى يريد شراء هذه التماثيل ، وحملها هو وأخى وقصدا فعلا إلى فندق الكونتنتال حيث يقيم ذلك التاجر ؛ ففهرته التماثيل وأبدى استعدادده لأن يشتريها خمسة آلاف جنيه

ووعد بأن يدفع ثلاثة آلاف من الثمن في اليوم التالي ؛ وذهب « الشيخ » في اليوم التالي ليقبض هذه الدفعة ، ولكنه ما لبث أن عاد ، وهو يروى قصة غريبة مؤداها أن خدم الفندق الذي يقيم فيه التاجر سرقوا الحقيبة التي كان يستودعها نقوده ، وأن الأمر أصبح في يد النيابة تحقق فيه ، وأنه هو أدى الشهادة أمام النيابة بما يعلم في هذا الأمر ؛ ثم أبرز قصاصة من جريدة تروى القصة كما رواها هو فلم يشك أخى في صحتها ، وزاد استسلاماً للشيخ وترامياً في أحضانه . وقد تبين لنا بعد ذلك أن هذا التاجر لم يكن إلا واحداً من أعوان الشيخ الذين يعاونونه في إخراج تلفيقاته . . .

وتفرعت عن المشروع الأصلي — مشروع استخراج الكنز — عدة مشروعات صغيرة كان يتفنن الشيخ في ابتكارها لاستئثار المال من أخى : فمن ذلك أنه زعم أن الملكة بدور — ملكة الجن — تريد أن تزوج أخى ، وأن هذا الزواج يتطلب هدايا من الجواهر النادرة ؛ فلما اعتذر أخى بأنه بلغ سنّاً لا تسمح له أن يفكر في الزواج ، أفهمه الشيخ أن الملكة سوف تهبه من القوة ما يزرى بشبابه الغابر ، وأنه في سبيل نيل هذه الحظوة لا ينبغي أن تكون للمال ولا للمجوهرات قيمة . فدفع أخى

ما لا يقل عن خمسمائة جنيه ثمناً للحل المطلوبه ؛ ومن ذلك أيضاً أنه زعم أن عم الملكة توفى ، وكانت براعة المتهم فى خلق هذه الواقعة براعة مزدوجه ؛ فإنها فضلاً عن استخدامها لتبرير إرجاء العرس والزواج مؤقتاً كانت وسيلة جديدة لطلب المزيد من المال ؛ فإن الميت العظيم كان فى حاجة إلى تجهيز عظيم يتفق مع مقامه ، وكان صهره الجديد — أخى — هو المسئول عن شراء الحريير اللازم للكفن وعن توريد حاجات المأتم ودفع تكاليفه الباهظة ..

قالت السيدة :

« وكنت لأزال تحت تأثير « الشيخ » أو من بصحة دعواه وأثق ثقة تامة بقرب نجاحه فى مهمته ، لاسيما بعد أن ظهرت طبقة الكنز الأولى ، فأشفقت أن يستأثر أخى بكل محتويات الكنز وعملت على أن أتصل بالشيخ عن طريق خادم أخى الذى كان يتراسل مع الشيخ بواسطته . ونجح الخادم فى أن يعرض رغبتى على الشيخ . فسمح باستقبالى ، وقصدت إليه فى داره على غير علم من أخى ؛ فما كاد يرانى ويتحدث إلىّ حتى بادرنى بقوله :

إن لى حصّة مقدرة فى الكنز الذى يعمل على استخراجها لأخى وطلب منى مبلغاً من المال ليقدم بعض الهدايا باسمى إلى ملوك الكنز ، فاعتذرت إليه ؛ فكأنما أحس بأنى فى حاجة إلى برهان

على قدرته ، فقام إلى غرفة أخرى بها موقد فيه نار ، فألقى على هذه النار بخوراً ، فالبثت أن شاهدت شبحاً على صورة النسناس يتقلب فوق اللهب ... ثم إنه دعا (بسلطانية) فارغة فألقاها على الأرض ثم تتم فوقها ، فإذا فيها عقرب تسعى ، وترفع رأسها ويخاطبها فيخرج من فيها فحيح يترجمه هو إلى لغة الآدميين . وقد زعم لى أن هذه العقرب جنية برزت على هذه الصورة لتخرج بي من وساوسى وشكوكى ، ولتجعلنى أومن بقدرته وأنزل على رأيه فيما يشير به على ؛ ولم أكن فى الواقع بحاجة إلى شيء من آيات الشيخ ، وأنا العليمة منذ البداية بأنه على ما يشاء فى عالم الجن قدير !

وظللت أنا وأخى نتنافس فى إجابة كل مطالب الشيخ حتى بلغ ما دفعناه إليه نحن الاثنين بضع عشرات من ألوف الجنيهات وكان عندى من الحلى والجواهر الكريمة شيء كثير تتناقله أسرتى أمّا عن جدة . فلما نضب مالى كنت أبعث إلى « الشيخ » بهذه الحلى ، مجموعة مجموعة . ولم أكن أبعث بها قطعة قطعة لكثرة ما كان يلح فى تقديم ما يتفق مع مقام الملوك الذين يرجى وجههم بهذه الهدايا .

وبدأنا آخر الأمر نقلق لطول العهد بجهود الشيخ ، التي لم تسفر عن حقيقة مادية واحدة . وأخذ يتسرب الشك إلى نفوسنا . فما راعنا في هذه المراحل الأخيرة من تحقيق مشروعه الخطير إلا أنه كان يغضب لأنفه الأمور ، ويهددنا بأنه ستضيع علينا نفودنا ، إذا نحن ترددنا في إجابة طلباته الجديدة ؛ وكان من الطبيعي أن من تورط إلى الحد الذي تورطنا فيه لا يسمح لنفسه بأن يتردد في إطاعة شيء من الأوامر الجديدة ، فيهدر بذلك كل تضحياته السابقة . ووقف الشيخ منا موقف الراجح الفائز على الحاليين ، فإن نحن أجبنا طلباته الجديدة فهذا هو الذي يبغيه ، وإن نحن خالفناه فقد سلم هو بما وصل إلى يده ، وعلينا نحن تبعة هذه الخسارة . . .

ولم يكن من الممكن أن تظل الحال بيننا على ما كانت عليه إلى ما لا نهاية ، فإني كاشفت أخى بما كان بيني وبين الشيخ ، وكانت هذه نقطة تحول حاسمة في مسلك أخى معه ، إذ رأى في قبول الشيخ لى — باعتبارى شريكة له في الكنز — تناقضاً واضحاً مع ما سبق أن قرره له من أن الكنز مرصود له خاصة ، ولا يفتح إلا على يديه . . . وبدأت تتجلب عن أعيننا تلك العشاوة السحرية التي ظللنا تحت تأثيرها عامين كاملين . وشرع

أخى يتحدث إلى أخصائه فيما جرى بينه وبين الشيخ ؛ وانتهى به الحال إلى إدراك الأمر على حقيقته ؛ فكشف الشيخ بما يراه فتذكر له ، وحاول أن يلعب دوره الأخير بأن أعلن لأخى أنه ينفذ يده من هذا المشروع نفصاً تاماً ، ما دام سره قد خرج إلى الناس ، فهدده أخى ببلاغ أمره إلى السلطة إن لم يرد عليه أمواله ، فتحداه الشيخ أن يفعل ، وأفهمه أنه احتاط للأمر ، ورتب لكل عمل دفاعاً محكماً ، يهدم اتهامه هدماً ، وأنه سوف يرجع عليه بطلب تعويض كبير إذا ما بلغ في حقه . غير أن أخى لم يعباً هذه المرة بتهديداته ، وتقدم إليكم بشكواه ؛ ولكنه — واحسرتاه — لم يعيش لينتصف من غريمه ، فإنه أصيب عقب ظهور الحقيقة سافرة أمام عينيه بصدمة عصبية ، وبلغ من كده أنه أصيب بذبحه صدرية قضت على حياته ، رحمة الله عليه . وأما عن نفسى فانى لا أطمع فى أن أسترده شيئاً مما أنفقت . لقد علمت أن هذا الداهية تصرف فى كل ما جمع من أموالنا بشراء عقارات كان يكتب عقودها بأسماء أشخاص آخرين ، حتى لا يمكن الرجوع عليه أو استخلاص شيء مما وقع من مالنا بين يديه !

وانتهت السيدة من سرد قصتها ، فتقدم من بعدها شهود
عديدون جاءت أقوالهم جميعاً مؤيدة لصحة ما شهدت به ،
وسارت القضية في أدوارها العادية ، وانتهت بصدور الحكم على
« الشيخ » وكأنما شق ذلك على نفسه ، وكبر عنده أن يقضى
بقية حياته في السجون ، فأدر كته منيته هو الآخر قبل تنفيذ
الحكم فيه

وهكذا يستوى في بطن الأرض الغالب والمغلوب . ويستقر
في جوفها — ولو بعد حين — كل طالب ومطلوب .

﴿ إلهام ... ﴾

من الصناعات ما لا يحتاج فيه صاحبه لغير الأدوات المادية التي يباشر بها عمله ، ومنها ما لا بد فيها إلى جانب هذه الأدوات المادية من أداة روحية قد لا يصلح العمل إطلاقاً بغيرها ؛ وهذه الأداة الأخيرة هي « الإلهام » .

فالحلاق مثلاً لا يحتاج في تزيين الرأس الذي يقع بين يديه إلا لمسطه ومقصه وما إلى ذلك . ويصعب على المرء أن يتصور بعد ذلك كيف يمكن أن يكون للإلهام أى دخل في العمل الذي يجريه مثل هذا (الصانع) على (سلعته) .

والبناؤ الذي يستلم « تصميم » الدار من المهندس ليتولى إقامتها لا يحتاج في عمله إلا إلى الحجر والمدر والجير والرمل وما إلى ذلك . ومن الصعب أن يتصور الإنسان أن هذا البناؤ قد يستلهم في عمله أية قوة أخرى خلاف هذه القوى المادية المحدودة .

أما الفنان الذي يتولى وضع النماذج المختلفة لتبصيف شعر السيدات مثلاً ، فإنه يستطيع بقلمه وأوراقه أن يملأ الدنيا من هذه النماذج . ولكنه لا يكون فناً متميّزاً إلا إذا اهتمدى في عمله

— عن طريق الإلهام — إلى نماذج جذابة تسر الأنظار
وتستهوى الأفتدة .

وكذلك المهندس الذى يشتغل بعمل (التصميمات) ، فإن
حاجته إلى الإلهام فى عمله أشد منها إلى زواياه ومساطره وباقى
أدواته الهندسية .

بل لقد يقع أحياناً أن يحرم الرجل من كل ما يحتاج إليه
فى صناعته من المؤهلات الفنية . ومع ذلك فإنه يبرز فى هذه
الصناعة ، ويظهر صيته بفضل ما أوتي من قوة الإلهام .

وبين زعماء النهضة القومية أناس قد بدءوا حياتهم السياسية
وهم من حيث مؤهلاتهم العلمية أميون لا يعرفون القراءة
ولا الكتابة ، ومن حيث مؤهلاتهم الفنية لعل بعضهم كان
تاجراً ، ولعل بعضهم لم يكن شيئاً مذكوراً لا فى التجارة ولا فى
غيرها ، ومع ذلك فقد اعتُبروا بحق من واضى أسس النهضة
فى بلادهم ؛ وذلك بفضل ما أوتوا من قوة الإلهام ؛ تلك القوة
التي تجعل صاحبها يرى من حقائق الحاضر ما لا يراه غيره ،
ويدرك من أسرار المستقبل ما لا يستطيع أن يدركه سواه ،
فيضع خطط الإصلاح يستلهمها من وحيه الخاص ، ثم يقوم على

تنفيذها بطريقة الخاصة أيضاً ، فلا يكون نصيبها على يديه إلا النجاح والتوفيق .

وليس الإلهام من مواهب الساسة والفنانين وحدهم ، فإن ذوى الصناعات العادية لا يصيبون عادة في عملهم من التوفيق إلا بقدر ما يحبهم به الله من هذه القوة — قوة الإلهام — ولعل رجال الطب يأتون في مقدمة أصحاب هذه الصناعات ...

فإن الظاهرة الواحدة تبدو على المريض قد تكون عرضاً مشتركاً بين عدد من الأمراض يحدثه كل واحد منها ؛ ولا يستطيع أن يجزم رجل الطب أى هذه الأمراض هو الذى يواجهه . فلو أنه دعى إلى علاج مريض فرأى عليه هذه الظاهرة ولم يسعفه إلهامه بحقيقة المرض لظل يتخبط مع مريضه بين صنوف العلاج المختلفة ، وقد يكون فى ذلك هلاك المريض ، بدل أن يكون فيه شفاؤه .

وأخيراً . . .

فإن من المهن التى لا بد لصاحبها من شىء من هذا الإلهام مهنة القضاء . وإنه لمن العتب أن يعتمد القاضى فى عمله على مجرد

علمه الواسع وإلمامه بأصول القوانين وضوابط تطبيقاتها . وفي القضاة اليوم رجال يعرفهم أصحابهم أنهم في الطليعة من حيث علمهم وسعة اطلاعهم ، وأنهم إذا جلسوا للبحث في مبدأ من المبادئ القانونية فاضوا وتهدروا ، واستعرضوا ما قاله الأئمة وما قضت به المحاكم العليا ، حتى إذا ما وقعت لهم قضية غامضة يتطلب بحثها شيئاً من هذا النور السماوي الذي يكشف عن الخفايا ، وينير الطريق أمام الباحثين ، انهم عليهم الأمر واستعصى البحث ، وتشعب بهم الرأي ، ولم يجدهم علمهم وسعة اطلاعهم شيئاً . ولعل هذا العلم والاطلاع الواسع بالذات كان سبباً في بلبلة أفكارهم ، وباعثاً على اضطرابهم وتخبطهم في استنتاجاتهم واستقرا آتهم .

ومن القضايا التي يكاد يقتصر فيها عمل القاضي على استئزال الوحي من السماء ، واستجداء الإلهام من ملائكة الرحمة ، تلك القضايا التي يجد نفسه فيها مضطراً إلى تحقيقها بسماع شهود الطرفين : شهود المدعى الذين يؤيدون دعواه ، وشهود المدعى عليه الذين ينكرونها . فإني لا أذكر أن أكثر من قضية واحدة في كل عشر قضايا أفاد فيها هذا التحقيق ، ورجحت فيها أقوال شهود أحد الطرفين على أقوال شهود الطرف الآخر ؛ أما في سائر القضايا فإن النزاع يكون مثلاً على زراعة قأمة في أحد الحقول . فيأتي

مدعى ملكية هذه الزراعة بشهود يشهدون على أنه هو الزارع لها
والباذر لحبها ، ويأتى فى نفس الوقت شهود المدعى عليه ، فيقسمون
بالله أيضاً أنهم سيشهدون بالحق ؛ ثم يقولون إن هذا المدعى عليه
وحده هو الذى زرعها ، واستأجر حقها ، وروى أرضها وتعهد
بنتها . . . ويكون العمدة وبعض أعيان القرية فى جانب . . .
ويكون دلال المساحة وبعض شيوخ البلد فى الجانب الآخر . .
وفى مثل هذه المواقف لا تنفع قوانين الدنيا كلها مجتمعة فى كشف
الحقيقة ، ولا يحدى كل ما حصلته الصدور من العلم بقدر ماتجدى
ومضة من الإلهام يستطيع القاضى على هداها أن يميز الخبيث من
الطيب ، وأن يفرق بين الحق والباطل .

وهذه الحال — مع الأسف الشديد — هى من المآسى
الخلقية فى هذه البلاد . فإن الأيمان فقدت عند معظم الناس حرمتها ،
والصدق ضاعت عند أكثر الناس قداسته . واكتسبت النفوس
ضراوة عجيبة على الكذب ؛ وبلغ الأمر ببعض الناس أن
احترفوه احترافاً ، فكانت صناعتهم التى يلتمسون خبزهم من
ورائها هى شهادة الزور فى دور القضاء وافتراء الأكاذيب على
أصحاب الحقوق .

وليس الإلهام من الأدوات التي يحتاج إليها القاضى وحده .
 فإن وكيل النيابة يشترك مع القاضى فى حاجته إلى هذا القبس
 الإلهى الذى يضئ له الطريق ويكشف له ما يكون بين يديه من
 المعميات . وأكثر ما يتجلى ذلك عند قيام وكلاء النيابة بعمل
 المعاينات . و « المعاينة » — فى اصطلاحهم — هى انتقال وكيل
 النيابة الذى يقوم بتحقيق الحوادث الجنائية إلى المكان الذى
 وقعت فيه الجريمة ، وإثبات ما يرى فائدة فى إثباته : أولاً من
 حيث أشخاص المصابين والجناة ، وما على ملابسهم وأجسادهم من
 الآثار التى لها مساس بالجريمة ، كأن يثبت المحقق فى « جناية
 القتل » مثلاً ما بجسم القتيل من الإصابات ، وما قد يكون بادياً على
 جسم القاتل من آثار المقاومة أثناء مقارفة جريمته ونحو ذلك ،
 وأن يثبت أيضاً ما يوجد بملابس القتيل والقاتل من هذه الآثار ،
 بعد أن يصف هذه الملابس إجمالاً قطعة قطعة ، ومدى تأثير كل
 قطعة منها بالجريمة موضوع التحقيق ؛ ثم ينتقل من ذلك ثانياً
 إلى وصف مكان وقوع الجريمة ، والإشارة إلى كل ما فى ذلك
 المكان مما له مساس بالجريمة ؛ فإن كان هذا المكان غرفة قام
 بوصف ما فيها من الأثاث إجمالاً ، وموضع الجثة من هذا الأثاث
 وإن كان المكان حقلاً أشار إلى قرب موضع الجريمة أو بعده

عن "طريق العام" ، وإلى ما يشتمل عليه المكان من آثار الأقدام أو غيرها ، ونحو ذلك مما قد يرغب القاضى فى المستقبل أن يعرفه ، ومما قد يبدو عند القيام بعمل المعاينة أمراً عادياً لا حاجة بالحقق إلى إثباته أو الاهتمام به . وهنا ميدان الإلهام ومجالة ؛ فإن ما يبدو تافهاً أمام النظر العادى قد يرى فيه المحقق الملمهم ضالته المنشودة ؛ والهنة الصغيرة التى لا يحفل بها عامة الناس قد تكون فى ذاتها مفتاح القضية إذا ما فطن إليها المحقق الموفق .

ولعل فى المثل التالى الذى أسوقه بين يدى القارىء ما يوضح هذا المعنى .

فقد حدث منذ سنوات أن وقعت فى صحراء الهرم جنابة قتل لم يصل إلى علم البوليس من أمرها إلا أن هناك جثة لشاب فى حوالى العشرين من عمره ملقاة فى عرض الصحراء ، وليس بالجثة آثار ظاهرة تدل على سبب الوفاة . فانتقل رجال البوليس إلى مكان الجثة وأخطرت النيابة بالحادث ، فأسرع إلى مكانه أيضاً وكيل النيابة المسئول عن ضبط وقائع تلك المنطقة ، ووقف الطرفان مبهورتين لحظة إزاء هذا اللغز المطروح بين أيديهم . فقد جرت العادة فى أمثال هذا المقام أن يبدأ المحققون عملهم بسؤال

الأشخاص المجاورين لحل الحادث ، ويظنون يجمعون كلمة من هنا وكلمة من هناك ، إلى أن يفتح الله عليهم بما يهديهم في طريقهم ، أو بما يوحى إليهم بالاتجاه السليم في تحقيقهم . ولكن محل هذا الحادث كان قاعاً صفضاً لا زرع فيه ولا ضرع ، ولا حابل فيه ولا نابل . فالجثة ملقاة فوق حصباء المكان كأنها حجر من تلك الحجارة الكبيرة الكثيرة المنتشرة في جوانبه ، وليس يحيط بها غير ذلك إلا عود جاف مما تقذف به الريح في يوم عاصف . أو زجاجة فارغة عز على حاملها أن تظل في حقيقته بعد أن نهل ماءها أو احتسى شرابها ، أو علبة فارغة من صفيح ، أو خرقة بالية من قماش ، أو ورقة من جريدة حال لونها بفعل الشمس والهواء . أو نحو ذلك مما يعرفه كل من يرتاد مثل هذه الأماكن ؛ فما جدوى بعض هذه الأشياء — أو ما جدواها كلها في كشف أسرار تلك الجثة التي استلقت بينها تنافس أبا الهول في ربضته الأزلية وصمته العميق ؟

وقد يكون من الممكن أن تكون الجثة لشاب تردى مثلاً في حفرة لم يظن إليها ، فيكون موته بالقضاء والقدر . ولا يكون محل لبث البوليس ولا لتحقيق النيابة ، أو تكون لشاب وافاه الأجل المحتوم في هذا المكان المنفرد بسبب هبوط في قلبه

أو (نقطة) في مخه ، أو نحو ذلك من أسباب الموت المفاجئ الذى لا ينطوى على جريمة ولا يستدعى اهتمام رجال الأمن ؛ ولكن الذى حدث أن وكيل النيابة تبين في وجه القتل آثاراً لا تخطئ في أن الوفاة كانت نتيجة الخنق وكم النفس ؛ فانتفى كل أمل في نجدة القضاء والقدر ، وبرز وجه الجريمة سافراً واضحاً ، ولم يبق بد من مداومة البحث لمعرفة القتل أولاً ثم لمعرفة الجاني الذى قتله ثانياً .

ونبش رجال البوليس جيوب القتل ، وقلبوا جلد طربوشه ، وخلعوا حذاءه وجوربه ، لعلهم يعثرون على ما يكشف عن شخصيته ، وذهبت محاولاتهم أدراج الرياح . وقاسوا المسافات التى تفصل بين الجثة وبين مواطن العمران فى الأماكن التى تحيط بها ، ولكن الأرقام لم تكشف لهم عن سر ولم تنته بهم إلى رأى . وعادوا إلى الجثة يفحصون آثار الخنق على عنقها وحول فها . وآثار المقاومة فى راحتها وعلى معصمها ، فلم يزدحم ذلك علماً بشيء جديد عن صاحب هذه الآثار .

وكان وكيل النيابة فى خلال ذلك يحوم حول الجثة ويرى ببصره فى كل ما يحيط بها ، إلى أن لمح قصاصة صغيرة من

الورق الأصفر يعث بها هواء المكان ، فهي تارة قريبة وتارة بعيدة ، طوراً تخفق بجوار نعل أحد رجال البوليس ، وطوراً تصفق فوق صخرة من صخور المكان ، فمال عليها والتقطها فإذا هي من نوع ذلك الورق الذى يستعمله البدلون عادة فى لف بضائعهم الرخيصة ، وإذا عليها أرقام وبعض كلمات باللغة الرومية لم يفهمها وكيل النيابة فى حينها ؛ ولكن قبسا من ذلك الإلهام السماوى أضاء فى نفسه ، فقصده من توه إلى فم القتيل وشمه فإذا رائحة الحجر تنبعث منه . فأبرقت أساريه وأحس كأنما انفتحت فى وجهه الأبواب المغلقة . وانجابت عن عينيه الغشاوات القاتمة ، وطلب أن يأتية البوليس بجميع البدالين الأروام الذين فى تلك الجهة . فلما أقبلوا عرض عليهم تلك الوريقة ، فعرفها أحدهم وقال إنه هو الذى كتبها وإنها تشتمل على حساب بضاعة اشتراها منه ثلاثة شبان فى ضحى ذلك اليوم ، وأنه كان من بين ما اشتروه زجاجة من الحجر لفها البدال صدفة فى ورقة الحساب . ولما عرض عليه القتيل عرفه وقال إنه واحد منهم ، وقد استطاع هذا الرومى أن يعطى أوصافاً دقيقة لزميل القتيل ، فكان من شأن ذلك أن وضع رجال البوليس يدهم على الحلقة الأولى من سلسلة تحرياتهم التى انتهت بكشف غوامض تلك الجناية والقبض فيها على الجانين ..

وكان مفتاح كل هذا التوفيق تلك الوريقة الصغيرة التي
(ألهم) وكيل النيابة (إلهاماً) أن يلتقطها لعلها تدل على شيء
والتي لم يكن من الممكن أن يدور في خلد أى إنسان عادى أنها
فى وسط ركام الحصى والصفائح والزجاج الذى يحيط بها تمتاز بأنها
وثيقة الحادث ودليل الاتهام .

﴿ عندنا وعندهم ﴾

حتى في تدبير الجرائم ، ووضع خططها ، وتقدير خطواتها ،
لنا أسلو بنا ولهم أسلوبهم — نحن المصريين ... وهم الأوربيين .
في جمهورنا بساطة ، فكانت في خطط المجرمين في بلادنا
سذاجة ...

وفي جمهورهم يقظة ، فكانت في خطط مجرميهم جرأة ،
وفطنة ، وحسن سبك ...

* * *

تقدمت إلى طفلة في الثالثة عشرة من عمرها ، تهتمها أنها
اشتركت مع أخرى — مجهولة — في الاستيلاء على مصوغات
من محل صائغ معلوم تربو قيمتها على خمسين جنيهاً ، وكان ذلك
بطريق النصب والاحتيال . فلما سألتها عن تهتمها قالت :

— نحن نقيم في حي سيدنا الحسين ، وخرج والدي إلى
عمله في الصباح كعادته . وبقيت وحدي مع أمي في المنزل .
وكانت أمي حاملا في شهرها التاسع ، فأحست في ذلك الصباح
أنها توشك أن تضع ، فبعثت بي في طلب (المولدة) التي ستتولى

استقبال الطفل ، ولأشترى لها من السوق بعض حاجاتها .
فخرجت والنقود في يدي ، ورأسي محشود بخواطر البهجة والسرور
أن سيبعث الله إليَّ بأخت أو أخ صغير . فلقيتني في الطريق سيدة
تلتف في ملأية ، ولكن عليها سيما اليسار . وكانت جميلة الوجه ،
على الرغم من أن لونها كان يميل إلى السمرة ، حتى ليحسبها من
يراها أنها من أهل أسوان أو ماوراءها . وأنا كما تراني حضرتك
سمراء اللون أيضاً ، ويكاد من يراني يحسبني من (البرابرة) .
فأقبلت على هذه السيدة وسألتني عن وجهتي بكلام لين بشوش .
فأنست إليها ، ورضيت أن أجيبها قائلة : إني في طريقى إلى
(المولدة) أدعوها ، لأن أمى توشك أن تضع ، فسألتني عن أمى
ففرقتها بها ، فرأيتها تتهلل وتقول :

— أحقاً أنت ابنة فلانة ؟ أحقاً هذا هو يوم الوضع ؟ إني
أعرف أمك ، وهى حبيبتى وصديقتى منذ زمان ، ولها على حق
فى هذا اليوم السعيد أن أقدم لها شيئاً على سبيل الهدية ، ولقد
أحببتك أنت أيضاً ، وسأجعل هديتى لأمك أن أشترى لك
ثوباً من الحرير ، فهيا معى إلى محل لأقوم نحو أمك
العزيرة بهذا الواجب المحبوب . ما كان أحسن عشرتها معى ،
وما أوفى ودادكم أنتم يا أهل أسوان !

فقلت لها : يا سيدتى نحن من القاهرة ، ولسنا من أسوان .
قالت : كونوا من أهل أى بلد تشاءون ، فأنتم أحبباني
وأعزائي ، وقلبي دائماً يهفو إليكم ، ويتلفت دائماً نحو أيام
عشرتنا الماضية ، حين كنت أقيم أنا وأمك معاً قبل زواجها من
أبيك . تعالى يا نيتى تعالى ...

قالت الفتاة : وأشرفنا على حى الصاغة ، فقالت لى السيدة :
— ميلي بنا هنا يا صغيرتى أشتري لنفسى حليتين من الذهب
قبل أن نذهب لشراء الثوب . فدخلت معها شارع الصاغة وأنا
مأخوذة بسحرها وحلو حديثها ، فعطفت على محل صائغ كبير
هناك ، وطلبت إليه أن يعرض عليها ما عنده من الأساور الرفيعة ،
فقدم لها من ذلك شيئاً كثيراً ، فطلت تقلب فيه وتختار منه
حتى انتهت إلى ما شاءت أن تشتريه وجاء دور وزن هذا المصاغ ،
وتقدير ثمنه ، فأراد التاجر أن يقوم بوزنه ، ولكنها اعترضت ،
وطلبت أن يكون الوزن خارج المحل لتطمئن إلى صحته ونزاهته ،
فصحبها عامل كبير من عمال المحل إلى حيث (الوزان) المنشود
وأمرتنى أنا أن أبقى بالمحل ريثما تعود ، فبقيت وانصرفت هى مع
العامل . فلم يلبثا إلا قليلاً ، ثم رأيتهما يعودان وقد احتدت هى

في الكلام مع العامل . ثم مع صاحب المحل ، لأن العامل الذي رافقها إلى الوزن كان يتبادل معه إشارات لا تطمئن هي إلى أثرها في عملية الوزن ؛ ولذلك فإنها تصر على أن تذهب وحدها عند وزن آخر لتأمين هذا التواطؤ الملحوظ بين عمال المحل وبين من جاورهم من (الوزانين) ، وأفهمها صاحب المحل بأنه ليس من المعقول أن يتركها وحدها بالمصاغ ، وطلب إليها أن تدفع ثمنه بحسب وزنه الحالي ، ثم تذهب به حيث تشاء ، فإذا ثبت لها بعد ذلك أن هناك خلافا في الوزن ، كان لها أن تتقاضى من فرق الثمن ما تشاء . ولكن الرجل ما كاد ينتهي من كلامه حتى ثارت عليه السيدة ثورة أذهلته وهي تقول له :

— أنت لا تريد أن تأتمنى على ذهبك ، فكيف تريدني أن آتمنك على نقودي ! ومن أنا حتى تشك في أمرى ؟ وهل بلغت الخيانة بإنسان أن يذهب ببضاعة الناس على هذه الصورة التي تنهونها ؟

ثم فتحت له حقيبة يدها ، وأخرجت منها لفاقة كبيرة من الأوراق المالية ذات الألوان البنفسجية والحمراء ، وضربت بها له فوق منضدته وهي تقول :

— إنني بهذه النقود أستطيع أن أشتري كل ما في محلك من

ذهب . فكيف تسول لك نفسك أن لا تأتمنى على ثلاثة
أزواج من الأساور أو أربعة ، وهذه أختي ستظل في انتظاري
حتى أعود ...

وظلت السيدة تهدر على هذه الصورة وهي ابتعدت عن المحل
رويداً رويداً ، بعد أن بدأت ترى علائم الخجل والتراجع ترتسم
على وجه الصائغ ، حتى ليكاد يعتذر لها عما بدر من كلامه
الأول . وبقيت أنا مشدوهة تحت تأثير هذه الأمور التي تجري
أمامي ، وشعرت بصغر شأني مع هذه السيدة الكريمة الثرية
الودود التي تأتي إلا أن تسميني أختها وأنا لا أليق أن أكون
خادماً لها !

وكان الصائغ قد أرسل في أثر السيدة عقب انصرافها بقليل
عاملاً آخر من عماله أوصاه أن يعرف الوزن الذي ستقصد إليه
فانطلق الفتى وبقيت أنا أنتظر ...

ومضى على انتظاري وقت بدأت أقلق معه على أمي ، كما بدأ
الصائغ يقلق على ذهابه فأقبل على يسألني عن أختي وأين ذهبت ،
فقلت له مستهفمة :

— تريد هذه السيدة التي اشترت الأساور ؟
فقال : أولست أختك ؟

قلت : كلا . إنها صادفتني في الطريق واستصحبني إلى هنا .
قال : ولكنك سمعتها وهي تقول عنك إنك أختها وأنها
ستتركك هنا في انتظار عودتها !

قلت : وأي باعث كان يبعثني في مثل هذا المقام على أن
أعترض على هذه التسمية التي اعتبرت صدورها على سبيل التدليل
منها والتشريف لي ... ؟

وبينا نحن في هذا اللجاج إذ أقبل فتى الحل وهو يبكي
ويقول إن شخصاً كان يجرى في الطريق فاصطدم به فوق
الاثتان على الأرض ، ولما نهض أمسك به هذا الشخص وضربه ،
ولكن المارة تدخلوا بينهما وحالوا دون تعدى ذلك الآخر عليه .
فما كاد يفيق لنفسه عقب ذلك حتى كانت السيدة قد اختفت
عن ناظره ، وحاول عبثاً أن يهتدى إليها عند كل الوزانين
المجاورين . ولما يئس من العثور عليها آثر أن يعود ليخطر
صاحب الحل .

* * *

وانكشفت الحقيقة ، وظهر أن هذه السيدة لم تكن إلا محتالة
لعبت بي أولاً ، فسخرتني في تمثيل دور لم أكن أفقه له معنى في
الرواية التي أخرجتها ؛ ثم لعبت بالتاجر نفسه حين أطلعت على

ما فى حقيقة يدها من النقود ، وحين ثارت عليه تلك الثورة التى أضعفته أمامها وأخجلته . ثم حين «رهننتى» عنده على أنى أختها . وأخيراً حين رصدت لعامل الحل الذى خرج يتعقبها ذلك الشريك الخبيث الذى اصطدم به وأوقعه على الأرض . ثم تشاجر معه ، فعاقه — من حيث لا يعلم — عن حراسة مال سيده .. هذه حقيقة ما جرى لى مع هذه السيدة ، وقد اتهمونى بالاشتراك معها فى الاستيلاء على مال الصائغ ، مع أنى شريكة الصائغ نفسه فى الخديعة ، وفى الوقوع تحت تأثير هذه السيدة .

ويرى القارىء أن هذه القصة ليست إلا صورة من عشرات أمثالها تقع كل يوم وتعرض على المحاكم قضايها ، وتنشر الصحف تفصيلاتها ، ومع ذلك فإن الإنسان لا يعدم بين الناس من ينخدع بهذا الأسلوب الساذج من الاحتيال المكرر المعاد ...

وقد أذكرتنى هذه الحادثة بمحادثة أخرى كنت قد قرأت عنها قبل وقوع هذه الحرب . ولكن هذه الواقعة الثانية وقعت فى فرنسا ، وكان «الخروج» فى هذه المرة فرنسياً ، ولذلك كان الفرق بين روايته ورواية السيدة السمراء بقدر ما بين باريس وأسوان من الفروق !

قصده هذا السيد إلى أخصم فنادق باريس فنزل فيه .
ثم أرسل إلى أكبر تاجر من تجار الجواهر في المدينة فاستدعاه .
ثم طلب إليه أن يقدم له أكبر ماسة عنده على شرط أن
لا يكون لها نظير في السوق ، لأنه يريد أن يهديها إلى سيدة
ترغب في اقتناء حلية تنفرد بها بين زميلاتها .

فذهب الرجل ثم عاد ومعه وكيل محله ليعاونه في حراسة
الماسة ، وليشد أزره في المساومة على ثمنها . ولكن السيد الوجيه
لم يكن في حاجة إلى شيء من كل هذه الحيلة ، فإنه حين رأى
الماسة النادرة أعجب بها إعجاب الرجل الخبير بقيمة الجواهر العارف
بأقدارها الحقيقية ، وسأل عن ثمنها ، فاشتط التاجر في الطلب ،
وبالغ في التقدير ، ولكن السيد لم يعترض على الثمن المطلوب ،
وقال : إن هذه الماسة جوهره حقيقية تساوى هذا الثمن ، وأخرج
حافضة نقوده فدفع الثمن فوراً إلى التاجر الذي خرج يتعثر من
فرط ذهوله إزاء إتمام هذه الصفقة الكبيرة بهذه البساطة المتناهية
وانقضى على ذلك شهر . . .

وعاد السيد فأرسل في طلب التاجر مرة أخرى ، فأقبل عليه
فرحاً مستبشراً ، يمني نفسه بصفقة جديدة على غرار الصفقة
الأولى ، فأفضى إليه بأنه حين قدم الماسة إلى السيدة التي طلبتها

راقبها إلى حد كبير ، وبدأ لها أن تتخذ منها قرطاً . ولذلك فإنه يريد ماسة أخرى تكون في حجم الماسة الأولى وفي مثل شكلها ليتسنى عمل القرط المطلوب ، فأجاب التاجر بأن تلك الماسة كانت ماسة فريدة في السوق ، وأنه لا يعرف أن لها شبيهاً أو نظيراً في كل أسواق فرنسا ، فأشار عليه السيد بأن يصدر نشرة إلى البلاد المجاورة كبلجيكا وهولندا وإنجلترا وإيطاليا ، لعل تاجراً آخر يكون عنده ما يشبهها ؛ ونصحه بشراء الماسة الجديدة — إن وجدت — بأى ثمن ، لأنه لا يهمه علو الثمن بقدر ما يهمه العثور على الماسة المنشودة . فخرج التاجر على أن ينفذ مشيئة السيد .

و بعث بالنشرة التي حدد فيها وزن الماسة ومقاسها وصورتها ، وأفسح الطريق أمام من تكون عنده مثل هذه الماسة ليطلب في ثمنها ما يشاء .

ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى جاءته من هولندا رسالة تفيد أن أحد تجارها يملك شقيقة الماسة المطلوبة بكافة أوصافها وخواصها . ولكنه طلب ضعف الثمن الذي كان التاجر الباريسي قد باع به الماسة الأولى ، فطار الرجل من الفرح ، وأسرع إلى هولندا بنفسه ، فدفع الثمن واستولى على الماسة ،

وهو واثق من أنه إن كان قد دفع الضعف في سبيل الحصول عليها ، فإنه سيتقاضى من صاحبه الضعفين .

وعاد إلى باريس ، وقصد إلى السيد المنتظر في فندقه ، وعرض عليه الماسة الجديدة . . .

ولكن السيد في هذه المرة خيب أمله فإنه أفضى إليه بأن السيدة عدلت عن الشراء

ولم يكن للتاجر عليه من سبيل ! ...

فإن كل ما حدث بينهما لم يكن يعدو شروعا في عقد صفقة عدل عنها المشتري في اللحظة الأخيرة دون أن يكون قد تقيد في سبيل عقدها بأى قيد .

ويسأل الإنسان نفسه بعد ذلك : وأين الاحتيال في هذا الحادث ؟ ...

والجواب على ذلك قريب . . . فإن الماسة الثانية لم تكن إلا نفس الماسة الأولى . . . وكان السيد هو الذى تولى بنفسه إيداعها عند شريك له في هولندا ، ثم دبر كل هذا التدبير ، ليستولى على الفرق بين الثمنين . . .

ويلاحظ القارىء أن هذا النصب الفرنسى يمتاز من النصب

المصرى فى أمر آخر . . . هو اختلاف كلمة رجال القانون فى الحكم على هذا العمل الغريب . وهل هو جريمة يعاقب عليها القانون ما دام من الثابت أن السيد المحتال كان سبب النية فى كل تصرفاته ، وأنه إنما استولى على مال التاجر باستعمال هذه الأساليب الصورية التى لا جد فيها إلا أن يصل إلى يديه آخر الأمر فرق الثمنين ؛ أم أن هذه التصرفات لا تزيد على أن تكون غشاً مدنياً مما لا يقع تحت طائلة العقاب ، ما دام أن المسألة كلها تدور على البيع والشراء فى سوق دولية حرة كان للتاجر كل الخيار فى أن يتعامل فيها أو لا يتعامل .

وإلى أن يتم الاتفاق على تكيف هذا العمل التكيف الثابت النهائى ، تبقى الفرصة واسعة أمام هذا السيد وأمثاله ينعمون فيها بثمرة تفكيرهم البارع الجرى .

﴿ من جرائم الجنون ﴾

١ — « السيكوز »

كان « عطوة إبراهيم » من أهالي الصعيد . وكان يشتغل بتجارة الغلال في بلدة قريية من مدينة أسيوط . ولم تكن تجارته من الاتساع بحيث تكفل له حياة رغدة ، فإن بضاعته كلها كانت توضع على عربة صغيرة يطوف بها على المنازل . ولم تكن وحدة المبيعات عنده « الأرب أو الكيلة » . ولكنها كانت « الأربعة والقدر » . وكان في ضنكه هذا لا يطيق أن يرى « عبد العال » ذلك البائع الجوال الآخر ، الذي كانت له عربة مثل عربته ، والذي كان يحمل عليها بضاعة مثل بضاعته . ويطوف بها في نفس الأحياء التي يغشاها هو ، وينافسه بذلك في رزقه الضئيل ، ويشاطره رغيف الخبز الذي لا يحصل عليه إلا بعد الكدح والكفاح الطويل .

وكان « عطوة » شاباً في مقتبل العمر لم يبلغ الثلاثين من عمره . ولكنه كان هزيل الجسم ضعيف النظر — أستغفر الله ! فإن عينه اليمنى لم تكن إلا ثقباً ضيقاً مفرغاً . أما عينه

اليسرى فكانت باهتة خافتة كسراج آخر الليل . ولئن كان الشباب عند الشبان قوة وصحة وأملاً فإن عطوة المسكين كان في شبابه ينوء تحت أثقال الضعف الذي يزرى بضعف الشيخوخة ، ويعيش في ظلال يأس دونه يأس العاجزين . . .

ركب الهم « عطوة » ، وملأت خياله صورة « عبد العال » وعربة عبد العال ؛ فهو يراه في منامه إذا نام ، ويراه في أحلام يقظته إذا خلا إلى نفسه . وكانت نفسه تجد شيئاً من الراحة كلما ظفر بغريمه في أحلامه فأوسعته في أضغاثها سباً ولكما وضرباً . ولكنه لم يكن يلبث أن يعود إلى عالم الواقع فتركبه همومه من جديد . أما « عربة عبد العال » — تلك العربة الضئيلة الصغيرة — فإنها كانت أثقل على قلبه من الدبابات الأمريكية ، التي يملأ حديثها أسماع العالم في هذه الأيام ^(١) وكان إذا لمحها من بعيد ، وهي تدرج وتقعقع يحس بها إحساساً مرهقاً كأنما كانت دواليبها تدور فوق صدره ، فهي لا تفتأ تعصر قلبه ليلاً ونهاراً . . . واختلط عقل هذا التعس . وتشابهت عليه الأمور ، وانتهى من كل ذلك إلى حالة انعكست فيها صور نفسه وأحقادها على الوسط الذي كان يعيش فيه . فبات يعتقد أن « عبد العال » يغرى

(١) نشر هذا المقال في سنة ١٩٤٢ .

به من يقتله ، ويحرض الناس على الخلاص منه . فكان لا يقترب منه إنسان إلا يظن به سوء ، ولا يرى فيه إلا أنه رسول « عبد العال » إليه الموكل بقبض روحه . وأصبح لا حديث له إلا أنه مطلوب ، وراءه من لا ينى يطارده . وأنه فريسة نصبت حولها الشباك ، فهو لا يعرف أين من هذه الشباك المفترس . وضاعت به الدنيا وأدرك أن الخلاص من هذا الضيق مستحيل . فاعتزم أمرا ، وأعد لهذا الأمر عدته . . .

وفي ذات يوم التقى عرضاً في الطريق بعبد العال ، فهجم عليه وأغمد سكينه — التي أعدها — في صدره ، واستراح منه إلى آخر الدهر . . .

وعرضت القضية على المحكمة .

وقالت النيابة : إن المتهم أعد عدته للقتل . ثم إنه قبض عليه وهو يقارف جريمته ، وإن السكين التي قتل بها غريمه ضبطت معه ، وإنه اعترف على نفسه بما فعل ، وطلبت الحكم عليه بالإعدام . . . وكان هذا المصير في الواقع هو المصير الجدير بمثل من يرتكب فعلة هذا المتهم .

ولكن أحد قضاة المحكمة حدث زملاءه بأنه يرتاب في سلامة عقل المتهم . وأشار عليهم بضرورة فحصه من هذه الناحية

بواسطة الخبراء الفنيين من رجال الطب . فوافقوه وأحالوا المتهم فعلا على مستشفى الأمراض العقلية ليقوم خبراءه بامتحانه ، وليقرروا مدى ما يصح أن يتحمله من مسئولية العمل الذى ارتكبه .

فقام الأطباء بفحصه ، وتبين لهم أنه « سيكوزى » وأنه مريض بما يسمونه « بارانويا » ، وأنه لذلك لا يعتبر مسئولا عن عمله ، ولا يجوز توقيع أية عقوبة عليه ؛ فلم تر المحكمة بدا من الكف عن السير فى محاكمته . واكتفت بأن تأمر بإيداعه فى المستشفى على أنه من « المجانين » .

* * *

فما هو هذا « السيكوز » ؟

وما هى هذه « البارانويا » ؟

قالوا عن « السيكوز » : إنه نوع من الجنون يمكن تسميته بأنه « جنون الوهم » ، وأن « السيكوزى » هو الذى يتوهم أمراً لا أصل له ، ثم يعتقد على أنه حقيقة واقعة ، ثم يتصرف فى شئون حياته على أساس قيام هذه الحقيقة . وإن حالة السيكوز إن كانت خفيفة فإن المريض يدركه الصحو أحيانا فيتحرر من أوهامه ، بل ويدرك أنه كان فريسة هذه الأوهام الباطلة . ولكنه لا يلبث أن تكسحه موجة المرض من جديد ، فيعود يسبح فى

لجج الوهم التي كان يخطط فيها قبل صحوه . أما إن كان مسه شديداً فإنه يبقى مغموراً في أوهامه لا يفيق منها أبداً ، ويعيش فيها على أنها هي حقائق الحياة التي تحيط به ، ولا تزيده محاولات الناس في إنقاذه من هذه الأوهام إلا تشبثاً بها وتعلقاً بخيالاتها . ولا يسلم قط بأنه في حالة مرض عقلي ، ويذهب إلى حد الدفاع عن أوهامه فيثبت بذلك أن جنونه قد أطبق على عقله ، وأنه أصبح ولا عاصم له من أمر الله ، فهو من المغرقيين . . .

أما « البارانويا » فهي نوع من « السيكوز » . وأساس العقيدة الباطلة عند صاحبها أنه يعتبر نفسه موضوع مؤامرة يشترك فيها كل من حوله ، وأن هؤلاء المتآمريين يريدون قتله ؛ ولذلك يندفع المريض عادة فيسبق إلى اغتيال أعدائه لينجو هو من المؤامرة الموهومة .

ولقد أتيت لنا فرصة لقاء هذا الرجل أخيراً أثناء جولة لنا في مستشفى الأمراض العقلية . وتحدثنا إليه في أمر حريمته ، فقال إنه إنما ارتكبها دفاعاً عن نفسه . وسألناه عما تم في أمر غريمه (نذكرى هل تحسنت حالته بعد أن تخلص منه) فدهشنا لجوابه « إذا قال إنه لا يعرف بما إذا كان قد مات أو لم يميت ! وزادت

دهشتنا إذ سمعناه يقرر بلهجة اليقين أنه ما يزال — حتى هنا في الخانكة — يتلقى رسل عدوه الذين جاءوا وراءه من الصعيد ليقتلوه ! فأدركنا أن هذا التعس لا يزال في بحرانه (لأن غريمه كان قد انقضى على قتله أكثر من ثلاثة أشهر !) .

ومن المشاهدات في أمر هذا المرض أن أكثر حوادث الاغتيال السياسية إنما ترتكب في ظله . ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك في تاريخنا المصري حادث الاعتداء الذي وقع على المغفور له سعد باشا زغول . فقد تبين أن الطالب الذي اعتدى عليه كان يتلقى علومه في أوروبا . فلما عاد إلى مصر ظهرت عليه أعراض « البارانويا » إذ كان دائم التحدث عن أنه واحد من عظماء العالم وأن مؤامرة واسعة النطاق تدبر لقتله . وأن ثلاثة يعرفهم بالذات يشتركون في تدبير هذه المؤامرة . وأنهم يريدون قتله بواسطة الكهرباء والمغناطيس . وأن هؤلاء الثلاثة هم : أستاذه الذي كان يتلقى عليه العلم في أوروبا . ثم ج . ر . بك (والآن باشا) ثم سعد زغول باشا . ونظراً للدوى الذي كان يحيط بأنهم سعد إذ ذاك فإنه رأى أن يبدأ به .

وهناك من أمراض الجنون ألوان كثيرة أخرى من بينها
ال... « مانيا » — جنون السرور — وال... « ملانخوليا »
— جنون الكآبة — والنورستانيا . والهستريا . والشلل الجنوني
والصرع . وهذا النوع . الأخير من أشد أنواع الجنون اتصالاً
بالجريمة ، بل إنه يجعل صاحبه عرضة لارتكاب أبشع الجرائم .
فقد روى أن امرأة في نوبة صرعتها قطعت ذراع ابنها وهي
تحسب أنها تقطع رغيفاً من الخبز ...

ويتميز « الصَّرْعِيُّ » — كما يسمونه — بمسحة من
الكآبة يتسم بها وجهه ، وبمعنى من معانى الغضب يرسم على
نظراته . وهو إذا تكلم ثقل اللفظ على لسانه ، فأخرجه من فوه
إخراجاً . وهو في سلوكه العادى أنانى متطرف في أنانيته . تبدو
على شفتيه الغليظتين ومنخريه العريضين سيما البهيمية . وقد
تنتاب الواحد منهم نوبة الصرع فيكون أول ما يبدو عليه من
أثرها صيحة تنطلق منه على غير إرادته . ودلت البحوث على أن
هذه الصيحة تأتى في الغالب نتيجة ما يعترى جدران الجنين من
تقلصات مفاجئة ، ثم ينهار الجسد على الأرض دفعة واحدة كما
تقع القطعة من الخشب . وليست النوبات على حال واحدة من
الشدة ، فإن بعضها يأتى خفيفاً غير محسوس . فينتفض له المريض

نفضة أو نفضتين في ثانية أو ثانيتين . والعامة يطلقون على مثل هذه النوبة الخفيفة اسم ال... « فوته » . ولكن خطر المريض يظل كامنا فيه عقب هذه الـ « فوته » لأنه يدخل من بعدها في حالة أخرى تسمى "automatism" ويعبرون عنها « بالحالة الذاتية » أى الحالة التى يكون فيها المريض مسخرا غير مخير ، يأتى من الأعمال ما لا سلطان للعقل عليه ولا للإرادة دخل فيه . ومن ذلك ما حدث منذ سنوات في إحدى بلاد الوجه البحرى . فقد قتل عمدة هذه البلدة في وضح النهار وهو يسير في الطريق العام بين رجاله . وكان القاتل له شابا من أهل القرية ينتمى إلى أسرة بينها وبين أسرة العمدة جفوة . واستعمل في القتل بلطة مما يستعملها الفلاحون لقطع الأشجار . وقد اهتمت الحكومة اهتماماً مضاعفاً بهذا الحادث خشية ما قد يؤول إليه من تبادل الثأر بين العائلتين ؛ فاستمعت لكل ما يقال ، واحتاطت لكل ما قد يقع . وكان مما قيل إن إخوة الشاب المتهم هم الذين حرضوه على القتل . فجيء بهم جميعاً ، وأدخلوا السجن معه . ولم يكن يفطن أحد ممن بيدهم التحقيق إلى أن هذا الشاب كان « صرعياً » ولم يكن يدرك من فطن منهم إلى هذه الحقيقة أن حالة الصرع قد يكون لها دخل في وقوع

الجريمة . وقطع التحقيق أشواطه الأولى وكل شيء يبشر بخراب
بيت هذا الشاب وأسرته ، إلى أن قيص الله من كشف القناع
عن حقيقة هذا التعس ، وأنه ممن لا يسألون في نوباتهم عما
يصنعون . وأنه ارتكب جريمته وهو في نوبة من نوبات تلك
« الحالة الذاتية » التي سبقت الإشارة إليها . وكان عزيزاً جداً
على المحكمة أن تسلم بهذا الرأي . وأن ترى المجرم يوشك أن
يفلت من يدها بهذه السهولة فاستدعت الطيب المختص وجادلته
جدالاً طويلاً . واستوضحته واستفسرت منه . وخرجت من
درسها وبجتها إلى الاقتناع برأى الطيب فعدلت عن خطتها
الأولى ، وأخلت سبيل الأخوة . وأمرت بإيداع التهم في
المستشفى ، وخفت حدة التأثير تحت ضوء هذه الحقيقة . وحقن
الله على أهل القرية دماءهم . وكفى الله المؤمنين القتال .

هذا طرف من حديث « جرائم الجنون » . وسنأتى في
الكلمة التالية على حديث « المجانين غير المجرمين » ، فإن لهم
لحديثنا تستمتع به العقول .

﴿ من جرائم الجنون ﴾

٢ — النيروز : Neurose

ذكرت في الكلمة السابقة طرفاً من حديث « جرائم الجنون ». وأوردت بياناً عن بعض حالات الجنون ، ولكنى قصرت الكلام على « السيكوز » ، و « البارانويا » و « الصرع » . وضربت مثلاً لكل حالة من هذه الحالات ، وبينت أن المريض الذى يرتكب جريمة وهو فى نوبة من نوبات هذه الحالات ، يعفى من العقاب بحكم القانون ، لأنه يكون غير مسئول عن عمله ، حتى ولو كان هذا العمل جريمة من جرائم القتل العمد .

ويقتضى إتمام هذا الحديث أن نتناول فى كلمة موجزة نوعاً آخر من أنواع الجنون هو « النيروز » — أو جنون العاطفة — وهذا النوع وإن كان يقع فى التقسيم تحت عنوان « الجنون » ، إلا أنه والله الحمد لا يكاد يخلو منه إنسان ، والفرق الأساسى بين هذا النوع من الجنون وبين غيره من الأنواع أن صاحبه يعلم أنه مريض ويسلم بهذه الحقيقة ، ولو بينه وبين نفسه . وهو يود لو استطاع أن يتخلص من هذا المرض . بل إنه ليعمل جاهداً

على التحرر من قيوده — ففي حالة الـ «كليتومانيا» Kleptomania مثلاً — أو جنون السرقة — ترى المصاب بهذا المرض (ومن المشاهد أن هذا المرض يصيب النساء أكثر مما يصيب الذكور) تراه إذا دخل محلاً تجارياً كبيراً يقصد شراء شيء من بضائعه لا يكاد يرى هذه البضائع منتثرة أمامه ، حتى يتحرك داؤه الذي بين جنبيه ، فلا يطيق أن يسير رأساً إلى حيث يجد سلعته فيشتريها وينصرف . ولكنه تتراخى إرادته أمام الإغراء الواسع الذي يحيط به . ويبدأ يتسكع في جنبات المحل ، ثم يمد يده إلى بعض السلع فيقبلها ، ويعود فينصرف إلى سبيله . . ثم تقع الواقعة . . . فيرى نفسه وقد سحب قطعة من قماش أو منديلاً من حرير أو غير ذلك فدسه في جيبه أو حقييته وانطلق به كما تنطلق الحداة التي أصابت صيدها .

وإنك لتجد من يعمل هذا العمل أشد الناس ندماً بعد وقوع الجريمة على ما فرط منه . بل إنه ليلمس الحزن والأسف والنكد العميق في المراحل الأولى لفعلته ، وهو يرى نفسه مندفعاً نحو ارتكابها كأنما يسوقه نحوها شيطان عنيد . فهو حين يدخل المحل وتراوده الفكرة الشريرة عن نفسه قد يستعيز منها بالله ، أو يأخذ في تلاوة بعض السور القصار ليحصن بها نفسه من الإغراء الذي

يحيط به ويوشك أن يتغلب عليها وإن من هؤلاء المرضى من يدس البضاعة في عبه أو في جيبه ولما تزال على شفثيه الكلمات الأخيرة من « آيات الكرسي » . فإذا ما فرغ من فعلته وخلص بالغنيمة لنفسه ، ونجا بها من عيون الرقباء ، وبعد عن مكان الحادث افترسه الندم ، ووخزه ضميره وخزات ألمية قد تودى أحيانا بموضوع الجريمة وثمره هذا الجهاد العنيف . فترى بعض هؤلاء المصابين يعمد إلى ماسرقة فيتصدق به على أول محتاج ، بل إن الندم ليبلغ ببعضهم أحيانا إلى حد أنه يلقي بما استولى عليه في عرض الطريق ليتخلص منه ، وليصل إلى إدخال بعض الطمانينة إلى نفسه ، وتقديم شيء من الترضية لضميره بالإقدام على مثل هذه التضحية التي تهدم جوهر عمله ، وتودى بزبدة كسبه . وقد يتوب المريض وهو في نوبة ندمه توبة خالصة صادقة يصحبها بالآيمان المغلظة ، وبالندور السخية ، أنه إن عاد إلى مثل هذه السقطة ، لتلزمه كفارة يمينه أو ليصلين مائة ركعة ، أو ليصومن أسبوعا ، أو ليطعمن عدداً من المساكين أو ليتصدقن بكذا من المال . كل ذلك ليضع أمام نفسه هذه العقبات حتى تكون واقيا له من أن يعود إلى مثل ما وقع فيه . ومع ذلك فإن كثيراً من هؤلاء المرضى إذا عادوا إلى الميدان من جديد عاودهم ضعفهم . ومروا في نفس الأدوار

المرسومة التي سبق لهم أن مروا فيها عشرات المرات . ولم تجدهم
أيمانهم ولا ندورهم نفعاً ، ولم تغن عقباتهم المصطنعة عن سقوطهم
في تلك المهاوى شيئاً .

وأذكر أني تقدم إلى يوما في الجلسة الجنائية رجل بلغ الستين
من عمره ، وقد وقف ينتفض في « قفص الاتهام » على الرغم مما
عليه من ملابس السجن الثقيلة فأذكرني منظره منظر ذلك الفأر
الصغير المرتعد الذي قنصته مصيدة (دفترخانة المحكمة) في نفس
ذلك الصباح . حتى لقد أشفقت عليه من إجراءات المحاكمة
فأرجأت قضيته إلى آخر الجلسة لأنظرها على انفراد ، لعل في ذلك
ما يخفف من حدة ذلك الانفعال العنيف الذي كان يهزه هزاً حتى
ليكاد يعوقه عن الكلام . ولما خلصت له نظرت في تهمته فإذا
هي « شروع في سرقة » . وكانت تتلخص وقائع جريمته في أنه
دس يده في جيب أحد الناس أثناء وجوده في سوق بلده ، ولم
يفلح في نشل ما في جيبه ، لأن أحد رجال البوليس الملكي ضبطه
وهو يوشك أن يتم فعلته ، فلما راجعت صحيفة سوابقه وجدت أن
له تسع عشرة سابقة كلها من جرائم النشل والسرقات ؛ ووجدت
أن آخر « سابقة » له انقضى عليها نحو أربع سنوات ، وأنه سبق

الحكم عليه بالأشغال الشاقة في مثل هذه الجريمة ، وأنه أصبح بذلك في حكم « المجرمين معتادى الإجرام » ، وأن فعلته هذه على تفاهتها وخيبه نتائجها تعتبر قانوناً في حكم « الجنائية » وتغلظ لها العقوبة كأغلظ ما تبلغ مع الجناة الخطيرين .

فأقبلت أسأله كيف وقع منه ذلك . ولماذا لم يفكر في غير هذه الطريقة للحصول على المال . وكيف رضى لنفسه أن يعود إلى ما نجح في الإقلاع عنه أربع سنوات سويًا ؟ فاغرورت عينا المسكين وعادت إليه رعدته وقال وهو يبكي : إنه لم يكن في حاجة إلى نقود ، وإن توبته بعد « السابقة » الأخيرة كانت توبة صادقة وإنه استقام واهتدى . ونجح في صيانة نفسه طول هذه المدة لأنه كان يتحاشى المجتمعات ويتجنب أن يرى نفسه وسط أى حشد من الناس ، لأنه في مثل هذه الظروف لا يملك أن يرى يده تمتد إلى ما في جيوب أقرب الناس إليه ، كأنما يدفعها دافع لا سلطان له عليه . وهو في مثل هذا المقام يجاهد نفسه ويحاول أن ينجو بها من الزحام حتى لا يقع ما لا بد من وقوعه . والذي حدث في يوم هذا الحادث الأخير أنه قصد إلى سوق بلده في يوم انعقاده الأسبوعي ليشتري مقداراً من الذرة ، فذهب وهو يسأل الله أن يكتب له السلامة ، وأن يخرج من السوق وليس معه إلا الذرة

التي ذهب لشرائها . فلما وصل إلى حيث يجلس باعة الغلال وجد حولهم زحاما شديداً . فوقف بعيداً عنهم ، وقرأ الفاتحة بنية أن يكفيه الله شر ذلك اليوم . ثم أقبل يساوم مع المساومين ويشترى مع المشترين ! وشاء الله الحكمة لا يعرفها إلا هو سبحانه وتعالى أن ترتطم يده بحبيب جاره . فإذا هو جيب « وارب » تربعت فيه حافظة أثقلتها حولتها . فخارت لها قوى الرجل . وانهارت عزيمته . وما درى إلا وقد تشنجت أصابعه . وتقلصت . . . ثم تسربت إلى فتحة الجيب فاستقرت فوق المحفظة . وكان ذلك في نفس اللحظة التي استقرت فيها يد « المخبر » على قفاه . فإرى وجادل . ثم اعتذر واستغفر . ثم بكى واسترحم . فلم يجد من يرحم ضعفه ، أو يتستر على سقطته ؛ أو يقبل منه توبته . وانتهى به الأمر مرة أخرى إلى الحبس الاحتياطي وإلى المحكمة .

وقد أثبت التحقيق صحة دفاع الرجل حتى لقد وجد معه المبلغ الذي كان يعتزم أن يشتري به حاجته من الذرة . ولكنه « النوروز » — قاتله الله — كانت يده فوق يد المسكين ، وكان إغراؤه أقوى من مقاومته . فكانت هذه النتيجة التبعة التي أودت بحرية البأس فيما بقي له من أيام على ظهر هذه الدنيا . أما قصة « المخبر » الذي قبض عليه فإنه كان منوطاً بالخدمة

داخل السوق في ذلك اليوم . فلما رأى المتهم يدخله أوجس شراً وحدثته نفسه أنه إنما جاء يطلب صيداً . فتبعه من حيث لا يراه فلم تخطيء فراسته . وأبصر به وهو يحاول نشل جاره فأسرع إليه وكان سبباً في القبض عليه وتقديمه للمحاكمة .

والآن بقيت هذه الكلمة الأخيرة التي لا يتم هذا البحث إلا بها . وهى أن « النوروز » — بخلاف « السيكوز » — تدخل أعراضه تحت طائلة العقاب . ولا يعنى القانون أحجاب هذا الداء إذا تركوا أدواءهم تعبت بمصالح الناس . لأن « النوروزى » فوق إدراكه التام لما يصدر عنه من الأعمال ، وعلمه العلم اليقين بأنه يقارف عادة فيها افتيات على صالح الجماعة التي يعيش فيها ، لا يزال يملك شيئاً من الخيار في توجيه نفسه ، وتحديد مسلكه . ومهما تكن قوة البواعث النفسية التي ترمى به في الاتجاه الخاطئ فإنه يستطيع أن يقي نفسه شر المهالك . وأن يربأ بها أن تقف مواقف الغواية . وفي المثل الأخير الذى سقناه رأينا كيف عرف ذلك الشيخ المسكين أن يحجب نفسه مواطن العطب طوال أربع سنوات . وصدق رسول الله إذ يقول : « من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه » . أو كما قال ..

﴿ مشكلة اجتماعية ﴾

أشخاص القضية : (١)

الحاج سالم : فلاح — عمره ٦٠ سنة — يقيم مع أسرته في قرية من قرى الوجه البحرى .

الحاجة خديجة : زوجة الحاج سالم .

أحمد : أكبر أولاد الحاج سالم — عمره ٣٠ سنة يشتغل في « ما كينة » طحين يمتلكها أحد أعيان القرية .

عبد الله : الابن الأصغر — عمره ٢٢ سنة يشتغل بالزراعة مع والده .

حليمة : بنت الحاج سالم — عمرها ١٨ سنة تساعد أمها في عمل البيت .

جاء الرب : رجل من أهل الصعيد — نزع على عادة قومه إلى الوجه البحرى التماسا للرزق — وانتهى به المطاف إلى قرية الحاج سالم . فاشتغل في ما كينة الطحين التى يعمل فيها أحمد . وقد توقفت الصلة بين الزميلين إلى حد جعل أحمد يدعوه إلى الإقامة معه فى منزل أسرته حيث يأكل ويشرب وينام لقاء ٥٠ قرشاً يدفعها كل شهر . واستمر الحال على ذلك نحو ثلاثة أشهر قبل أن يقع الحادث التالى .

المحادث :

خرج جاد الرب بعد الغروب قاصداً إلى الماكينة (لينقش)

(١) لعل القارىء لا يحتاج إلى من ينبهه إلى أن الأسماء التى تذكر فى مثل هذا المقام ليست هى الأسماء الحقيقية لأصحاب الشأن .

حجرها كما اعتاد أن يفعل من حين إلى حين . ولما عرف أحمد وجهته خرج معه ووصل الاثنان إلى الماكينة . وركب جاد الرب حجر الطاحون ، وأخذ في عمله . وجلس أحمد على مقربة منه ، وكان الحجر يواجه باب الماكينة ، ولا يبعد عنه أكثر من ستة أمتار ، بحيث إن من يقف بهذا الباب يجد الحجر أمامه مباشرة . ولم يكد يمض على جاد الرب في مجلسه ذاك أكثر من نصف ساعة حتى فوجئ بطلق نارى أصابه ورماه من فوق الحجر . ولكن تبين أن الطلق كان محشوا بالرش فقط . وأن ما أصاب الرجل من هذا الرش لم يصبه في مقتل . ولذلك تمكن المحقق من استجوابه فوراً ، وسؤاله عن يتهم في هذا الحادث لأن البحث لم يكشف عن أطلق هذا العيار ، ولم يسفر عن الاهتداء إلى أى أثر من آثاره .

أقوال جاد الرب :

وبدأ المصاب كلامه بقوله : إنه غريب في تلك القرية ، وإنه حديث عهد بها وبأهلها ، وإنه لا يعرف لنفسه عدواً فيها . ولكنه لم يلبث أن عدل عن هذه الأقوال جملة واحدة . وقال إنه يتهم الحاج سالم وولديه أحمد وعبد الله بإطلاق هذا العيار

وكان هذا الاتهام مثار الدهشة عند الجميع ، نظراً لما يعرفه الخاصة والعامّة من عطف هذه الأسرة عليه وإيوائهم له ، وتكفلهم بشئون معاشه . على أن المحقق لم يفته أن يفطن إلى أن أحمد كان معه في الماكينة وقت انطلاق العيار من جهة الباب . فلما واجهه بهذه الحقيقة قال إنه يقصر اتهامه على الحاج سالم وولده عبد الله . ولم يشأ أن يزيد على ذلك شيئاً . فاضطر المحقق إلى ضبط الحاج سالم وولده وتوجيه التهمة إليهما لينظر كيف يقولان فيها .

أقوال الحاج سالم :

وقال الحاج سالم : إنه لم يبرح منزله منذ الغروب . وإن جاد الرب نفسه يشهد بأنه تركه هو وزوجته وباقي أفراد أسرته يتناولون طعام العشاء . وإنه ما كاد يفرغ من طعامه حتى دخل عليه الخفير يدعوه إلى الذهاب معه إلى حيث يقوم التحقيق . ولما فرغ المحقق من إثبات هذا الدفاع واجهه بالمصائب . فصدقه هذا فيما قال . وأعلن أنه يتنازل عن اتهامه ، وأنه يحصر التهمة في ابنه الأصغر عبد الله .

أقوال عبد الله :

لم يكن عبد الله في منزله حين ذهب الخفير يستدعيه للمثول

أمام المحقق . فلما استفسر من الحاجة خديجة عن مكانه قالت إنها علمت منه وهو يخرج أنه يقصد إلى الخلاق (ليأخذ له الشمس) لأنه كان يشكو ألماً في رأسه أصابه بسبب تعرضه للشمس أثناء العمل طول ذلك اليوم . فتوجه الخفير إلى الخلاق . وهناك وجد عبد الله فأخذه من يد الخلاق ، ووضعه بين يدي المحقق . فلما سئل عن التهمة التي يوجهها له المصاب أنكرها وقال إن المصاب ضيفه . وإنه لا يوجد بينهما ما يدعو إلى إطلاق النار عليه . وإنه لو أراد به سوءاً لما أعجزه ذلك وهو قائم أو نائم إلى جانبه في منزله — ولم ير المحقق إزاء هذا الغموض إلا أن يلجأ إلى العمدة لعل عنده ما يلقي بعض الضوء على هذا الحادث المغلق .

أقوال العمدة :

وقال العمدة إن إشاعة تظن في آذان أهل القرية مؤادها أن جاد الرب يريد أن يقتن بحليمة ابنة الحاج سالم . وأن حليمة وأمها توافقان على عقد هذا القران . ولكن الحاج سالم وولديه لا يرغبون في إتمامه . وإن سبب اعتراضهم هو أن الزوج رجل غريب ليس له موطن مستقر ولا مال له يدفع منه صداق الزوجة . وإن الحاجة خديجة حين رأت أن تدبير هذا الصداق هو الذي يحول دون إتمام الزواج جمعت خمسة جنيهات من مالها

الخاص وسلمتها إلى جاد الرب ليقدمها إلى الحاج سالم حتى تنحل
العقدة ويتم العقد . فدفع جاد الرب المبلغ إلى الحاج سالم وتم
الاتفاق على أن يكتب العقد في اليوم التالي ، ولكن وقع الحادث
في نفس المساء الذي دفع فيه الصداق .

وكان من الجلي أن رواية العمدة ينقصها شيء من الصراحة ،
إذ لماذا يكره الرجل وأولاده أن يزوجوا ابنتهم من هذا العامل
الذي قبلوه في دارهم كأنه واحد منهم . وذلك على الرغم من تنافر
هذا العمل مع تقاليد ريفنا وأهله ؟ ثم لماذا تتكبد الأم صداق
ابنتها فتدبره من مالها الخاص لتيتم زواج لا يرغب زوجها وأبنائها
في إتمامه ؟

ولذلك عاد المحقق ليستفسر العمدة عن كل ما عنده من
التفصيلات . فلم ير العمدة مفراً من الإفضاء بكل ما في جعبته .
وقال : إن المرجفين يزيدون على الإشاعة السابقة أن جاد الرب
اتصل بحليمة قبل أن يخطبها إلى أهلها . وأن أسرتها علمت بأمر
هذه الصلة فاختلف رأيها فيما ينبغي عمله . وكانت خطة الأم أن
يتم الزواج ولو دفعت هي ثمنه . وكانت خطة الأب وولديه أن
لا يتم هذا الزواج بأي ثمن . ولكن الزوجة ما زالت بزوجها حتى
أقنعت أن خطبها هي المثلى وأن إتمام العقد أحجى وأكرم .

فقال الرجل إلى جانبها ، وبقى الولدان في صفٍ وحدهما لا يستطيعان أن يسيغا هذا الحل . فإذا ما أصاب جاد الرب أى سوء فلن يكون ذلك إلا بيد أحمد وعبد الله . وما دام أن أحمد كان مع المصاب وقت الحادث فلا بد أن يكون عبد الله هو الذى أطلق النار عليه .

اعتراف عبد الله :

وحىء بعبد الله مرة أخرى ، وطرحت أمامه كل هذه الظروف . فقال : نعم أنا الذى أطلقت عليه النار لأغسل عار أسرتى بدمه . فإن كان لم يمت فإن حسابى معه يكون ما زال فى حاجة إلى تصفية . وقال إنه مذ علم بأن أبويه قد اعتزما عقد قران (المنجى عليه) على أخته وهو يتربص به الفرص ، حتى إذا رآه يخرج فى المساء مع أخيه تأبط سلاحه وخرج خلفه ، ولم يستطع أن يضربه فى الطريق خشية أن يخطئه ويصيب أخاه . فلما رآه يجلس على حجر الطاحون كما يستقر الطير على الغصن سنحت له فرصة اصطیاده ، فرماه فأصابه وعاد أدراجة يجرى فألقى « الغدارة » فى زراعة قمح فى الطريق وقصد إلى الحلاق ليفصده .

ضبط السور :

وقام المحقق إلى زراعة القمح التي سماها عبد الله وبث فيها الخفراء ليبحثوا عن الغدارة ، فما لبث أن أقبل بها شيخ الخفراء في يده وهو يقول إنه وجدها في وسط الزراعة ، فشم المحقق فوهتها وأثبت في محضره أنه وجد رائحة البارود ما تزال تنبعث بقوة . وكان المتهم قد وصفها بأنها غدارة يبلغ طولها نحو نصف متر ذات يد من الخشب حمراء اللون . وقد رأى المحقق أن هذه الأوصاف تتفق مع أوصاف الغدارة المضبوطة ، فأثبت ذلك أيضاً في المحضر — وقرر القبض على عبد الله بوصف كونه هو الذي أطلق النار وشرع عامداً في قتل جاد الرب .

مناقشة :

ورأى المحقق أن يختم محضره بتلك المواجهة التقليدية التي يجمع فيها بين المتهم والجنى عليه لسمع كل منهما قول الآخر فيه . فمراعه إلا أن يرى المتهم وهو يعدل عدولا تاما عن كل ما اعترف به . ثم يعود إلى إنكار الحادث وعلمه به . فلما ناقشه المحقق في تفصيلات اعترافه قال : إن العمدة هو الذي حرضه على الإدلاء بهذا الاعتراف ليخلو نفسه من تبعة قيام الجناية في قريته دون أن

يهتدى فيها إلى ضبط الجانى . ولما سئل عن الغدارة وأوصافها
ومكان ضبطها قال إنه لم تكن عنده غدارات وإن شيخ الخفراء
هو الذى أو عز إليه بما قاله فى شأنها . وكان ذلك بناءً على اتفاق
سابق بينه وبين العمدة .

وكان أدعى إلى الدهشة أن يقرر المصاب نفسه بعد أن سار
التحقيق كل هذا الشوط الطويل أنه يعدل عن اتهام عبد الله .
ويرى أن الحادث لا بد أن يكون قد وقع من يد غير يده .

قريته لهما مفزاهما :

ورأى المحقق أن مصباح ديوجين عاد يضطرب فى يده . فلم
ير بدأ من الالتجاء إلى تدير فيه شىء من القسوة ، ولكنه قد
يؤدى إلى شىء من الهداية . فأمر بإحالة حليلة على الطيب
الشرعى لتوقيع الكشف عليها وبيان حالها . فقرر الطيب أنها
مفضاة وأنها حامل فى شهرها الثالث .

وقريته أخرى :

وإزاء هذه النتيجة اطمأن المحقق إلى قضيته وقدمها إلى
قاضى الإحالة ، فأحالها على محكمة الجنايات . وكانت الغدارة قد
أرسلت أيضا إلى الطيب الشرعى لفحصها وتقديم تقرير عنها ،

فجاء تقريره يقول إنه أخذ « مسحات » من فوهة الغدارة وحللها فلم يسفر تحليلها عن وجود أى أثر للبارود . وكان هذا التقرير من أقوى الدعامات التى استند إليها الدفاع عن المتهم فى طلب البراءة ، لأنه يناقض ما أثبتته المحقق فى محضره من أنه شم بأفقه رائحة البارود فى الغدارة عند ضبطها ، واتخذ الدفاع من هذه الظاهرة وسيلة للتشكيك فى صحة البيانات التى أقام المحقق عليها هيكल الاتهام .

أمام المحكمة :

وحل يوم المحاكمة ونودى على المتهم فحضر وأنكر التهمة ، وأعاد ما سبق له أن قاله أثناء التحقيق من أن اعترافه الذى أثبت على لسانه لم يحصل إلا تحت تحريض العمدة وشيخ الخفراء . وكان يحضر عن المتهم أمام المحكمة محاميان ، فتقاسما الدفاع عنه ، وتكلم الأول على أساس أن الاعتراف المنسوب إلى المتهم اعتراف مشوب غير سليم . ثم تكلم الثانى على أساس التسليم بصحة هذا الاعتراف .

وقال الأول : إن المتهم — عبد الله — لم يقم عليه أى دليل يقطع بإدائته ، قبل أن يدلى هو بذلك الاعتراف المفصل . فلم يشهد أحد بأنه رآه يطلق النار ، ولم يقل أحد بأنه صادفه فى طريقه إلى الماكينة قبل وقوع الحادث ، أو فى أثناء عودته

منها بعد وقوعه . ولم يثبت في حقه أنه هو المالك للغدارة المضبوطة ،
وقد جرى بهذه الغدارة وقت نظر القضية أمام المحكمة فثنين أن
يدها ليست حمراء اللون ، ولكنها أميل إلى اللون الأصفر .
وسواء أكانت اليد صفراء أم حمراء ، فقد قرر الطبيب الشرعى
أن التحليل أسفر عن عدم وجود أى أثر للبارود فيها ، وهذا
قاطع فى فساد الاعتراف ، لأن أساسه أن المتهم يقول إن هذه
الغدارة هى التى أطلق منها النار على الجنى عليه ، فتمت ثبوت أنها
خلو من كل أثر للبارود ، يكون من المقطوع به أنها لم تنطلق
ويكون المصاب قد أصيب من غير هذه الغدارة ، ومن غير يد المتهم .

واستهل المحامى الثانى دفاعه بقوله للقضاة : « إن القدر قد حكم
على هذا المتهم حكما أقسى من كل ما تستطيعون أن تحكموا به
عليه - فيما لو رأيتم إدانته - إنه حكم عليه بالعار والذل وتنكيس
الرأس بين أهل بلده مدى الحياة . إن العدالة كما رسمتها قوانيننا
هى التى جاءت بالمتهم فأدخلته هذا (القفص) ، ولكن هناك
عدالة أخرى هى التى يفهمها المتهم وأمثاله من أهل الريف ، وهى
تقضى بأن يحل هذا القفص ليقف فيه الجنى عليه . إن هذا الرجل
هو المجرم الحقيقى الذى يستحق العقاص والمحكمة . إنه ذلك
الضيف الغريب الشرير الذى آواه المتهم فى بيته . فكانت
(١٥ - صور قضائية)

طريقته في الاعتراف بهذا الجليل أن يعتدى على كرامة مضيفه — أن ينهش عرضه ويسلب عفاف أخته ، ويترك في جيبه وصمة هذا العار الأبدي ، يعيش بها منكس الرأس ما بقي له من أيام الحياة . لقد دفعت الأم ثمن هذه الجريمة من مالها لتستر عرضها ، وكانت هذه طريقتهما في علاج الموقف . ولكن بقيت طريقة المتهم الشاب الذي يريد أن يغسل عار أخته . اذكروا أننا نحن أبناء من قالوا :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى

حتى يراق على جوانبه الدم
واحكموا علينا حكما نفهمه ، حكما يتفق مع فطرتنا ، ومع تراثنا
الذي خلقه لنا آباؤنا عن مقاييس الأخلاق ومعايير الشرف
والعرض .

وظل الخامي يضرب على هذه النعمة حتى استنفد كل ما فيها من المعاني ، ثم انتهى إلى القول بأنه لو قدر له يوماً ما — وهو الرجل المثقف الذي درس القانون — أن ينكب بمثل ما نكب به المتهم لما صنع أقل مما صنعه المتهم . ولفعل ذلك واثقاً من أنه لا يرتكب جريمة ، وإنما يصحح خطأ ، ويمحو آثار عمل ذميم ، ويسترد اعتبار عرضه بين مواطنيه .

الحكم :

وخلت المحكمة للمداولة ، ثم أصدرت حكمها ، فإذا هو
يقضى ... بالبراءة . فهل كان ذلك استجابة لدفاع المحامي الأول ،
أم تمشيا مع نظرية المحامي الثاني ؟ ومن من الاثنين يا ترى يستطيع
أن يقول إنه هو الذى كسب الدعوى ؟ .

نترك ذلك لتفكير القارىء . ولأسباب الحكم .

﴿ على طريقة الرهائن ﴾

من المجرمين في مصر من يتبع في انتقامه نظام « الرهائن »
الألماني — فيما يروى الرواة — إذ يقوم عامل من عمال إحدى
المدن الفرنسية مثلاً بقتل جندي ألماني يظفر به منفرداً في الطريق
فيكون جزاء هذا العمل عند السلطة الألمانية أن تقبض على أول
مائة رجل فرنسي يصادفونهم في الطريق ، ثم يجعلونهم عشرة
عشرة . ويكلفون كل عشرة منهم بحفر خندق يتسع لأجسامهم
ثم يأمرونهم بالوقوف في هذا الخندق ، ويطلقون عليهم النار
ثم يهيلون عليهم التراب ، فتعود الأرض سيرتها الأولى — وكان
الله يحب المحسنين !

وهذا الابتكار الحديث ، قد اهتدى إليه منذ زمان بعيد
بعض المجرمين في هذه الديار ؛ هدتهم إليه نظرتهم الإجرامية
السليمة ! . . فقد روت الصحف المصرية منذ عهد قريب أنه
حوكم أمام محكمة جنايات مصر صياد من السويس كانت له أخت
ساء سلوكها . وترامى إلى سمعه شيء من أخبارها ، فحاول أن يثار

لشرفه بقتلها . ولكنه لم يوفق في محاولته ، ولم تنهياً له الفرص
المواتية لتنفيذها . وكان لأخته هذه طفل صغير . فعمد إليه يوماً
وأدخله الحمام ثم ذبحه ذبحاً . واطمأنت نفسه إلى أنه قام بالواجب
عليه ، وأن شرفه قد تطهر بدماء هذا الطفل البريء

وأنت ترى في الطريقتين أن الآثم الحقيقي يبقى بمنجاة من
الانتقام ، وأن الشر إنما يقع على أرواح بريئة أخرى لاناقة لها
في الأمر ولا جمل !

وقد أذكرتني حادثة هذا الصياد ، صياداً آخر من أهل
السويس أيضاً ، كانت له قصة شبيهة بهذه القصة ، من ناحية أن
الجاني في كل منهما قد انحرف به ميله إلى الانتقام ، فأصاب بجنايته
شخصاً آخر غير الذي هو أحق بانتقامه .

وخلاصة قصة هذا الصياد الثاني أنه كانت له جارة منذ
الصبا ، فوقع بينه وبينها ما يقع عادة بين كل « بول » وكل
« فرجينى » توقعها الظروف في دائرة نفوذه الغرامى . وتعاهد
الصبيان كالمعتاد . وأقسم بعضهما لبعض بالصفاء والوفا وباقى تلك
الآيمان الشعرية غير المغلظة بأنهما سيحفظان الود ويقيمان على
العهد ... ثم تقدمت بهما الأيام . ونشأ الفتى صياداً كبقية أهله ،

و بلغ السن التي عندها ترى أمهات هذه البلاد أن الفرصة قد
سنحت لشيء من الطبل والزمر ، فيتخذن من نمو أبنائهن مناسبة
لهذا المهرج المنشود ، ويسعين إلى تزويجهم ، فيقع هذا الحدث
الأعظم لا لسبب إلا لإدخال السرور أسبوعاً أو بعض أسبوع
— وفي معظم الحالات يوماً أو بعض يوم — على نفس أم عجوز
أو إخوة محرومات ... وهكذا تم زواج صاحبنا الصياد ...
ولكن لم تكن عروسه « فرجيناه » . فلقد كانت هذه
ابنة الجارة التي لا تحبها أمه ، والتي كثيراً ما تشاحنت معها إخوته ،
ولذلك لم يكن من الممكن أن تقبلها الأسرة لتقيم بينهم وتكون
فرداً من أفرادهم ...

وإنما كانت عروسه ابنة عمه التي اختارها له أبوه ، واشتركت
في الرضاء بها أمه . وأقام القتي مع زوجته المفروضة عليه بضعة
أعوام ، كان البحر والصيد أكبر معاون له على حمل همومها ،
وغسل أوضارها . وكان من عادة زوجته بين الفينة والفينة أن
تقصد إلى منزل أهلها فتقضي بينهم سحابة يوم من تلك الأيام
الكثيرة التي اعتاد زوجها أن يقضيها في البحر . فخرجت على
عادتها في اليوم الموعود ، وتركت طفلتها في البيت لأنها لم تكن
تعترم أن تغيب إلا سويعات . واتفق أن عاد الزوج بعد

خروجها فلم يجدها ، وعرف من ابنته أنها سيطول غيابها وقتاً ما ،
فحدثته نفسه بدعوة جارته لقضاء ساعة معه . ولم يحفل بالطفلة
لأنها كانت دون سن التمييز — أو هكذا قدر هو في نفسه —
ولم تبخل عليه جارته بهذه الزيارة ، وهى التى ظلت السنين
الطوال تصوره لنفسها على أنه هو رجلها المرتجى ... وانقضت
الساعة ، التى طالما حسب الفتیان أنها ستكون عشرة الدهر
وزمالة العمر ، وانصرف الشاب لشأنه وعادت الضيفة إلى دارها
وبقيت الطفلة فى لهوها وعبثها حتى عادت أمها ...

ولكن رائحة الغريبة التى دخلت الدار ، كانت ما تزال
عالقة بجدرانها . وللنساء حاسة شم فى مثل هذا المقام هى من منح
الطبيعة التى زودت الهرة بأنفها لتعيش ، وزودت العنزة بقرنيها
لتدفع عن نفسها ما قد يلزم بها من الأذى . وراب الزوجة أن
بعض محتويات الدار لم تكن فى الموضع الذى خلقتها فيه ، وأن
شيئاً يشعرها بأن يداً غريبة عبثت ببعض حاجاتها ، وأن قدماً
أجنبية قد خطت فوق أرض قاعتها .

فأخذت طفلتها على ركبتيها . ولا طقتها وقبلتها ، وسألتها
عن أيها فعلت منها أنه عاد بعد خروجها . ثم جعلت تتحدث
الصغيرة وتستدرجها ، حتى انكشف لها ما لم يكن قدر له أن

يكشف . ووقعت الزوجة على تفصيلات الزيارة . ولحت في حديث طفلتها شبح الجارة ؛ فما زالت بها من سؤال إلى سؤال ، ومن بيان إلى بيان ، حتى أصبح ظنهما يقيناً ، وحتى ثبت عندها أن زوجها خانها مع جارتها .

فرصدته وانتظرت مقدمه . وهاجمته من حيث لم يحتسب ، فسقط في يده ، ولم يعرف كيف يعتذر . ورأى نفسه صريع ضريبة قاضية منذ بداية الجولة الأولى . فبادر إلى إعلان توبته وإنباته . وكان اعترافه الصريح نكبة على نفسه وعلى زوجته ، فإن الزوجة لياكلها الشك ولكنها مع ذلك ترجو أن يكذبها الواقع ، وتهشها الغيرة ولكنها مع ذلك تلتمس النجاة في المكابرة ...

ولم يُجِد في الموقف ما كان ينفع في مثله من تلاوم الزوجين أو تشاتمهما ... أو تضاربهما أيضاً لو أن في الضرب شفاء من الظنون ؟ ...

وتنفشت الزوجة ، وأقسمت لا تقيم مع زوجها ... وانكش القتي وأقسم ليقدم لزوجته كفارة ترضيها وتنسيها هذه الزلة ... وكأما الصدمة التي أصابت الزوجة تربعت في صوان أذنيها فلم تعد تستمع لاستغفار زوجها ، ولم تفهم شيئاً

من وعوده ، وأصرت على الفرقة ، فكان لها ما أرادت . وكانت
الفضيحة التي حاول الفتى أن يتقيها بكل ما أوتي من جهد
وفكر . فذهبت جهوده في ذلك أدراج الرياح ...

ودارت الأيام دورتها فإذا الفتى يرى جارته وقد طارت من
دنياه إلى الأبد بعد الذي لوث به سمعتها . وإذا هو يرى زوجته
— وابنة عمه — وقد باتت هي وأهلها عدوًّا له بعد إذ كانت له
ظهيراً ووقاءً — كل ذلك بسبب تلك الطفلة الخبيثة التي خيبت
ظنه ، وهتكت سره ، وفضحت أمره ، وشوهت حياته ...
فأبغضها ... ولم يطق بعد ذلك اليوم أن يراها .

وعاش الفتى أياماً سوداء انطوى فيها على نفسه . وظلته
كآبة قاتلة ، وضاعت الدنيا في وجهه . فإن المصيبة لتلم بالإنسان
فيفزع منها إلى أهله أو إلى أهل بيته . فما بالك بمن ألت به النازلة
فأصابته في أهله وأهل بيته . وتركته فريداً شريداً يحقد عليه
من كان يرجو عنده العطف إذا حاق به مثل هذا البلاء ...

وأقبل يوماً في طريقه إلى البحر . وهو يرجو أن يجد فيه
شفاء من هذه الحياة التي ثقلت أعباؤها عليه حتى خيل إليه أنه

لم يعد يطيقها . ولكن الأقدار الساخرة هيات له أن يصادف طفلة في هذا الطريق . فانتشت نفسه لرؤيتها وأحس كأن يداً من السماء مسحت على ما جثم فوق صدره من الأحزان فمحته وطهرته . وأخذ بيد الطفلة وداعبها ولاعبها . ثم احتملها على ذراعه وسار وهو يحادثها ويستمتع إليها ، ويسألها عما لا عهد لمن في مثل سنها بعلمه : فكان يدهشه منها دقة فهمها وحسن جوابها ، وكان يعرض على شفثيه من الندم لما فرط في كشف كل هذه المواهب من قبل . وأخيراً وجد أنه قد أوغل في سيره وأنه أصبح على مسيرة ساعات من البلدة . وأنه ليس في ذلك المكان الذى بلغه إلا « صندل » بعيد مما تشد إليه زوارق الصيادين قبيل خروجهم إلى البحر أو عند عودتهم منه . وكان الوقت ظهراً . ولم يكن عند الصندل أحد ، فقصده إليه وجلس على حافته . ثم أخذ ابنته بين يديه فدلاها في البحر ، ودفعها براحتيه فوق رأسها لتغوص ولكن لم تمض لحظات حتى رأى الصغيرة تطفو على سطح الماء وهي تشهق وتضرب الماء بيديها . وعيناها إلى عينيه تلتمس منه النجدة وتبسط له ذراعيها القصيرتين . فمد إليها راحتاه مرة أخرى وجذبها نحو « الصندل » ، حتى إذا ما اقتربت منه وملكتها يداه دفعها بقوة مثل تلك الدفعة الأولى فتوالت تحت صفحة الماء .

وما زال بها كلما طالعت به بوجهها ردها إلى قرار اليمّ حتى ذهب
ولم تعد ...

ثم قام من مجلسه راضياً لا يبالي بعد ذلك إن كان المجتمع
سيأخذه بدم ابنته ما دام قد نجح أمها فيها ، وكواها بنارها ،
وتركها تعاني حسرات فقدها كما خلفته هذه الأم ليعاني حسرات
دهر طويل في هفوة لحظة ، وطيش ساعة !

والسؤال الذي لا يزال يرف في رأس الإنسان كلما اعترضته
جريمة من هذا النوع هو :

هل من الممكن أن يكون الجاني متمتعاً بقواه العقلية العادية
وهو يقارف مثل هذه الجريمة أم أنه لا بد أن يكون قد وقع
تحت تأثير خاطر جنوني سلبه سلامة تفكيره ، وركز عقله في
فكرة واحدة طغت قوتها على كل ما عداها من نواحي التفكير
فأصبح لا يحيا إلا في جوها ، ولا يعيش إلا لها ، ولا يعمل إلا
على تحقيقها ؟

وهل في مثل هذه الحالة يصح أن يسأل المرء عن عمله كما
يسأل العقلاء ، أم أن جزاء هذه الطبقة من المجرمين يحتاج إلى
نظر جديد ؟

اللهم ألهم المصلحين صواب الرأي !

﴿ مخاطر المهنة ﴾

كنت أتحدث إلى صاحبي يوماً ، فجزنا الحديث إلى ذكر
المهن المختلفة ومخاطرها . وكان من رأي أن كل مهنة لا تخلو من
مخاطر خاصة تهدد صاحبها في صحته وسلامته ، ولم يكن هذا
رأي صاحبي ، فجعلت أستعرض له بعض المهن لأبين له ما تنطوي
عليه من مخاطر ، وضربت له الأمثال ...

قلت : إني لا أحدثك عن الطيران مثلاً . فمخاطره ظاهرة
معروفة لا تحتاج إلى شرح ولا بيان . وبحسب الإنسان ما يسمعه
كل يوم عن غرق من ركابه ، وعن احتراق . ولا أحدثك
عن البنائين المعلقين بين السماء والأرض ، وهم يشتركون في
تشديد المباني الشاهقة ، وما قد يصيبهم إذا طاح منهم رأس ،
أو زلت بهم قدم . ولندع كل مخلوق في السماء ، ثم لنهبط إلى
الأرض ، فنستقر على ظهرها لننظر في تلك المخاطر الدفينة الخفية ،
التي لا تكاد تخلو منها مهنة واحدة ، مهما سفل صاحبها ومهما علا
فللوزير مخاطر مهنته كما (للسباك) الذي يقوم بإصلاح
مواقد البترول ، يكون الأول رجلاً مستورا في بيته ، هادئاً في

معيشته . ثم لا يكاد يضع رجله في الركاب حتى يصبح في أفواه
الناس مضغة . يتسلون بعلكها وإعمال أضرارهم فيها ؛ فأبوه كان
كذا — وزوجته كانت كذا — وهو يتردد على فلان وفلانة
— ومنزله الذى بناه جاء بئس منه من كيت وكيت — وأرضه التى
اقتناها لم يحصل عليها إلا بالعدو والغصب . وهكذا ينهش عرضه
فى السر والعلن ، ويخوض فى (خصوصياته) من يعرفه ومن
لا يعرفه . وقد يفلح (السباك) إذا أخذ حيطته الواجبة . فلا تنفجر
فى وجهه المواقف التى يقوم على إصلاحها : أما صاحب السلطان
ورجل الوزارة ، فلن يفلح فى دفع أسنة الناس عن سلقه ونهشه .

وصناعة الطب لها مخاطرها . تلك المهنة الإنسانية التى تقوم
على النجدة والمواساة ، والتى يتطلع الناس إلى أصابع أصحابها كما
يتطلع الغريق إلى منطقة النجاة ، لا تتلوهى الأخرى من المفاجآت
والمخاطر . والبضع الذى يمسكه الجراح لتخليص مريضه من
آلامه قد يشتط فيغمز صاحبه غمزة مهما بلغ من رفقها فإنها قد
تحمل الموت فى ثناياها . والأشعة السينية التى يفحص بها الطبيب
مرضاه ويكشف بها خبايا أحشائهم الباطنية ، كثيراً ما تسببت
فى تفتيت أطراف طبيها ، وكثيراً ما أكلت من لحمه وعظمه .

وعمال النسيج الذين تضطربهم مهنتهم إلى العمل في الأماكن
الرطبة أقتهم السل .

والطهاة الذين يقضون جل وقتهم أمام النار والأفران قلّ
بينهم من يخلو من مرض يتوطن في بطنه بسبب تأثر بطونهم
بالحرارة ، واضطرابهم إلى التنقل من مكان إلى مكان ، وما قد
يستتبعه ذلك من تعريض بطونهم الحارة إلى تيارات الهواء البارد .

والموسيقىّ النافخ الذى ينفخ المزامير مصيره عادة إلى الصمم
بحكم مهنته . فإن النفخ الشديد المتواصل يؤثر أسوأ تأثير على أجزاء
الأذن الباطنة ، ولا يلبث أن يذهب بحاسة السمع كلها .

وذلك العامل الذى يعمل فى (تبييض) الجدران ورشها
بالجير مصيره فى الغالب إلى العمى بحكم مهنته ، وما يتعرض له وجهه
وعينه من رشاش الجير والمواد الكاوية الأخرى التى يستعملها
فى صناعته .

قلت لصاحبي :

— وما ذا تريدنى أيضاً أن أستعرض لك من صنوف
المهن الأخرى ، والحديث قد لا ينتهى إذا أنا استرسلت معك فى
ضرب الأمثال ؟

قال الخيىث متبسماً :

— إنك رجل تشتغل بالقضاء ، وهذه مهنة ولا شك كسائر
المهن ، ولست أظنك تزعم أن في هذه المهنة شيئاً من المخاطر !
قلت : يا صاحبي ! إن هذه المهنة بالذات ليست لها مخاطرها
وما قد يتعرض له صاحبها من صنوف البلاء على يد المتقاضين
فحسب ، بل لقد أصبح لها أمراضها المتوطنة ، كما للمناطق الحارة
أمراضها سواء بسواء . فهنا : الملاريا ، ومرض النوم ، وما إلى ذلك .
وهناك : السكر ، وضغط الدم ، والذبحات الصدرية ، والسكتات
القلبية ، وباقي تلك السلسلة من الأدواء التي أصبح يطلق عليها اسم
« داء القضاء » كما يطلق على « النقرس » اسم (داء الملوك) !
وذلك لأن القاضى بحكم مهنته قد يضطر إلى العمل وهو جائع ،
كما قد يضطر إليه وهو مكتظ . وعمل القاضى ليس من قبيل
الأعمال الجسدية . بل هو إلى حد ما قد لا يعتبر من قبيل الأعمال
العقلية وحدها ؛ لأن ما يتطلبه ذلك العمل من تعبئة الأعصاب
كلها ، وحشد هذه القوة العصبية تلك الفترات الطويلة التي
يستغرقها عمل القاضى في أيام (جلساته) ، ثم ما يترتب على تلك
الحيرة التي يظل يتقلب فيها القاضى أبداً بحكم مهنته ، وهو يحاول
أن يتلمس طريق الحق بين الغريمين المتنازعين — كل ذلك
يفسد جهازه العصبى كما يفسد أجهزته الأخرى رويداً رويداً .

وأول ما يمسسه الفساد من هذه الأجهزة ، هو في العادة جهازه الهضمي . وينشأ مرض السكر في الغالب بسبب هذا الاضطراب وما يصحبه من الهم والتفكير المستديم .

أما ضغط الدم فإنه في العادة يسير في ركاب العمل الكثير مع الانفعالات التي تهز النفس وتزلزل الكيان . ولقد أصبح من المعروف الآن أن الحالات النفسية حالات معدية . فأنت تصيبك عدوى صاحبك الضاحك فتضحك معه . وتصيبك عدوى المنقبض فتضيق لا تقباضه . ورواد السباق إنما يرتادون حلبته ليشاركوا الفرسان في انفعالاتهم وليشعروا شعورهم — وهم على أرائكهم متكئون ! وانظر إلى نفسك وأنت تشهّد حفلة ملاكمة مثلاً بين اثنين من أبطال هذه الرياضة . وتأمل كيف يكون خفقان قلبك متى دق الجرس وتهياً الخصمان للنزال ، ثم انظر كيف يظل نفسك مضطرباً معلقاً كلما اشتبك هذان الخصمان . وكيف يظل قلبك صاعداً هابطاً كلما كال أحدهما لغريمه لكمة — كل ذلك وأنت في مكانك آمن على نفسك مطمئن . ولكنها هي عدوى الانفعال لا يمكن أن يسلم منها أمتن الناس عصياً ولا أكثرهم رصانة وورانة . . .

والقاضي في أبسط صوره حكم بين اثنين يتلا كان . إنها

بطلان لا يلبسان « القفازات » ولكنهما يتهيآن للنزال بلبس « الأرواب » فهو لا يجلس جلسة المتفرج العادى الذى تصيبه عدوى الانفعال من بعيد . ولكنه يلقى بنفسه فى الحماة طائعا أو كارها ليتعقب كل « لكمة » أو كل « كلمة » ، وليشارك فى كل حركة ، وليحول بين الغريمين إذا اشتبكا ، وليعد لكل واحد منها (نُقْطَه) ليصدر حكمه إذا ما انتهت الجولات بين الطرفين . على أن الخصمين قد ينسحبان إذا انتهى دورهما فيجدان من يلحق لهما جراحهما ، ومن يمد إليهما يد الرحمة والإسعاف والمواساة ؛ أما هذا « الحكم » فإنه مضطر أبدا إلى الوقوف وسط الساحة يتلقى « زوجا » من بعد « زوج » من هؤلاء المصطرعين ليعيد مع كل « زوج » نفس الدور ، وليعيش معه أقسى لحظاته ، وليتلقى عنه أعنف انفعالاته . ثم ينسحب الخصمان دواليك ويبقى هذا (الحكم) دائما فى مكانه . وأى دم لا ينضغط فى مواجهة كل هذه الأزمات ؟ وأى قلب لا يكل من ممارسة كل هذه الانفعالات !

قلت لصاحبي :
— على أن للأمر وجهاً آخر — فهل أتناك حديث القضية
التي قتلت قاضيها ؟

قال : وهل فى القضايا ما يقتل القاضى ؟

قلت : لقد كان !

قال : وكيف كان ذلك ؟

قلت : كنا ثلاثة نجلس فى محكمة واحدة . فإذا فرغنا من نظر قضايانا فى الجلسة وخلصنا بعد ذلك لأنفسنا لندرسها ولنصدر أحكامنا فيها ، تقاسمناها فوزناها بيننا بالسوية كما يوزع ورق اللعب على اللاعبين . وكما أنه يحدث بين اللاعبين أن يقع (الجوكر) فى يد أحدهم فيفرح به ، وتقع ورقة أخرى خاسرة فى يد لاعب غيره فيغتم لها ، كذلك كان يحدث لنا أن تقع القضية الخفيفة فى نصيب أحدها فيفرح لها ، وتقع القضية الثقيلة أمام واحد آخر فيربد لها وجهه ويحقق قلبه .

واتفق أن جلس معنا فى وقت من الأوقات قاض حديث ، كان وكيلا للنياحة قبل أن يجلس للقضاء ، فكان بحكم تكوينه فى عمله القديم يحتاج إلى مران طويل قبل أن يتصدى للقضايا الثقيلة — ولكنه كان قاضياً مجتهداً ، وكان حساساً ، وكان غيوراً على كرامته ؛ فحدث وأنا أوزع القضايا بالتناوب أن وقعت أمامه قضية ضخمة . كان ارتفاع أوراقها إذا وقعت وحدها لا يقل عن نصف متر . وكان على القاضى الذى تقع فى نصيبه

هذه القضية أن يدخلها من أولها فيدرس أوراقها ورقة ورقة ، وأن يتتبع النزاع فيها خطوة خطوة ، وأن يحل مشا كلها عقدة عقدة ، حتى يتسنى له أن ينفذ منها آخر الأمر ويخرج من جانبها الآخر وفي يده مشروع للحكم فيها (يتناقش فيه مع زملائه) .

ولاحظت أن عبء هذه القضية سيكون ثقيلا على زميلي الجديد فسحبته من أمامه ووضعتها في نصيبي وأعطيته ملفاً آخر بدلا من ملفها . ولكنه ساء هذا التصرف . وأحس بأن فيه ما يمس كفايته وكرامته ، وأصر على أن تسير الأمور في مجراها الطبيعي ، وأنه يود أن يجرب حظه مع هذه القضية الضخمة لعل فيها ما يعينه على تحصيل أكبر قدر من الخبرة في أقل فترة من الوقت . وكان له ما أراد .

وحل موعد اجتماعنا للمناقشة (والمداولة) كما يسمونها — وحمل كل واحد منا قضاياها وجلسنا نستعرضها ونشاور فيها . ولما جاء دور القضية (إياها) اعتذر صاحبنا من عدم عرضها في ذلك اليوم وطلب أن يعطى مهلة أخرى ليم دراستها ، فوافقناه ومددنا أجل الحكم فيها ، وحل موعدها مرة أخرى وتكرر طلبه فأعطيناه مهلة جديدة .

واتهزت خلوة بيني وبينه ، فعرضت عليه من جديد أن يرسل إلى ملف هذه القضية لعل أوعانه في دراستها . ومازحته قائلاً : وضعيفان يغلبان قوياً ! — ولكنه لم يجد معه مزاح ، وأكد لي أنه لا بد سيفرغ من دراستها هذه المرة ، وأنه لخص جميع الملفات الفرعية المنضمة إليها ، وأنه حصر جميع نقاط النزاع التي أثارها الخصوم ، وأنه راجع بعضها في كتب المراجع وأنه لم يبق أمامه إلا أن يراجع بعضها الباقي ، ولم أجد بداً من النزول على إرادته مرة أخرى .

وحل موعد القضية الأخيرة الذي اتفقنا عليه . ولكن زميلنا لم يحضر في ذلك اليوم ، وسألنا عنه فقليل لنا إنه مريض . فحملنا مرضه على محمل البرد الذي لم يكن يخلو أحد من بعض آثاره في تلك الفترة من السنة .

ولكن غيبة الزميل طالت . وامتدت إلى أسابيع ثلاثة ، وترددنا عليه ، وعلمنا من طبيبه أنه يشكو احتقانات باطنية تحتاج إلى الراحة والعلاج مدة أخرى .

ولم تكن هذه الظروف تسمح بالخوض في ذكر ما عنده من القضايا أو في طلب استردادها وإعادة توزيعها ، فانتظرنا حتى كتب الله له أن يشفى ، وأن يستأنف جهاده معنا ؛ ولكنه لم يكن في هذه المرة على غيرته الأولى وحماسته التي بدأ بها العمل ،

وبدأت أسمع منه ما يفيد أنه أصبح يفضل عمل النيابة على عمل القضاء .

فأدركت بيني وبين نفسي إلى أى شىء يشير ، ووضعت إصبعى على مكن دائه ، ولكنى لم أستطع أن أفاتحه مرة أخرى فى شأن (تلك القضية) ، فهو كما بينت شديد الحساسية ، عظيم الثقة بنفسه ، وخشيت إن أنا عاودت حديثى معه عنها أن أسىء إليه ، فسكت على مضض .

وتطوع هو للكلام ، فأفضى إلىّ بأن الوعكة التى أصابته ، إنما أصابته عقب انقطاعه نحو عشر ساعات متواليات فى تقليب أوراق تلك الدعوى ، وتركيز موضوعاتها وتحديد طلبات أطرافها وأنه قام عقب جلسته تلك وهو يشعر بتحطيم وغثيان ودوار ، وأنه لم يتداركه إلا نوم ثقيل حطه الله فوق رأسه ، فراح به فى سبات عميق . على أنه حين أفاق من نومه لم يستشعر شيئاً من نشاط الصاحين الذين استوفوا قسطهم من الراحة ، فراح ينام من جديد ، ولم ينقذه هذا النوم الجديد مما أحس أنه يعيشه من الضعف والإعياء ، فاستدعى الطبيب ، وكان هذا هو السبب الذى من أجله تخلف عن المحكمة حوالى أربعة أسابيع ؛ فاكتملت بأن أثرت عليه بضرورة تجنب الإجهاد وتحميل نفسه ما لا تطيق . ولم أستطع أن أفصح له عن حقيقة ما أريد .

ومضى هو في عمله معنا أياماً أحس بعدها أنه لا بد له أن يقول لنا شيئاً عن ملفات القضايا الباقية عنده . والتي تعطل صدور الحكم فيها بسبب غيابه . فقال إنه سيفرغ منها كلها في ظرف أسبوعين وإنه سيحملها إلينا في هذا الموعد المضروب .

وبربوعده لنا — ولكن فيما يتعلق بباقي قضاياها . أما « تلك » فإنه قال إنه رأى أن يتخلف بها عن أخواتها أسبوعاً آخر لينفرد بها فيه . فتمنينا له النجاح والفلاح ، وأوصيناه بنفسه خيراً . وانصرفنا على أن نلتقي بعد أسبوع ...

ولكنه في هذه المرة لم يحضر أيضاً . وسألنا عنه فقبل لنا إنه دخل المستشفى إثر نوبة قلبية ... وإن حالته لا تسمح لنا بزيارته ، فأجفنا ... وانتحيت أنا بنفسى جانباً وقلت لها : إني أعرف « الجرم » وإني سوف أتولى أمره بنفسى بعد اليوم ولا أخلى بينه وبين زميلي أبداً ... وقطعت على نفسى هذا العهد ...

واستطعت أن أبر بشقه الأول . فإني طلبت « ملف القضية »

— القاتلة — لأقوم على كتابة حكمها ...

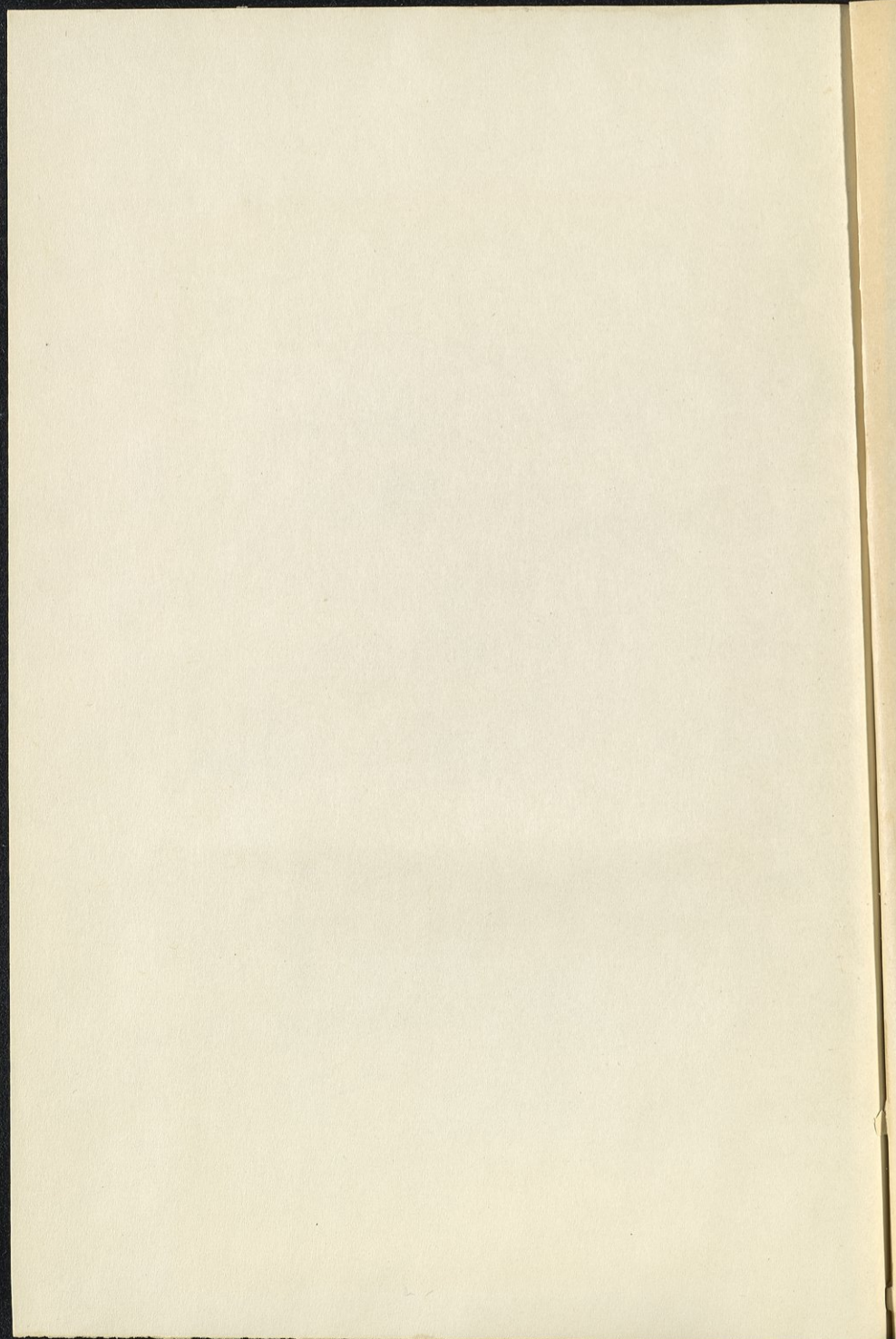
أما الشق الثانى — فوا أسفاه — لم يتسن لى تحقيقه ... لأننى وصلت إلى نجدة زميلى متأخراً . وبعد أن فات الأوان إنه لم يعد إلينا قط — رحمه الله ! .

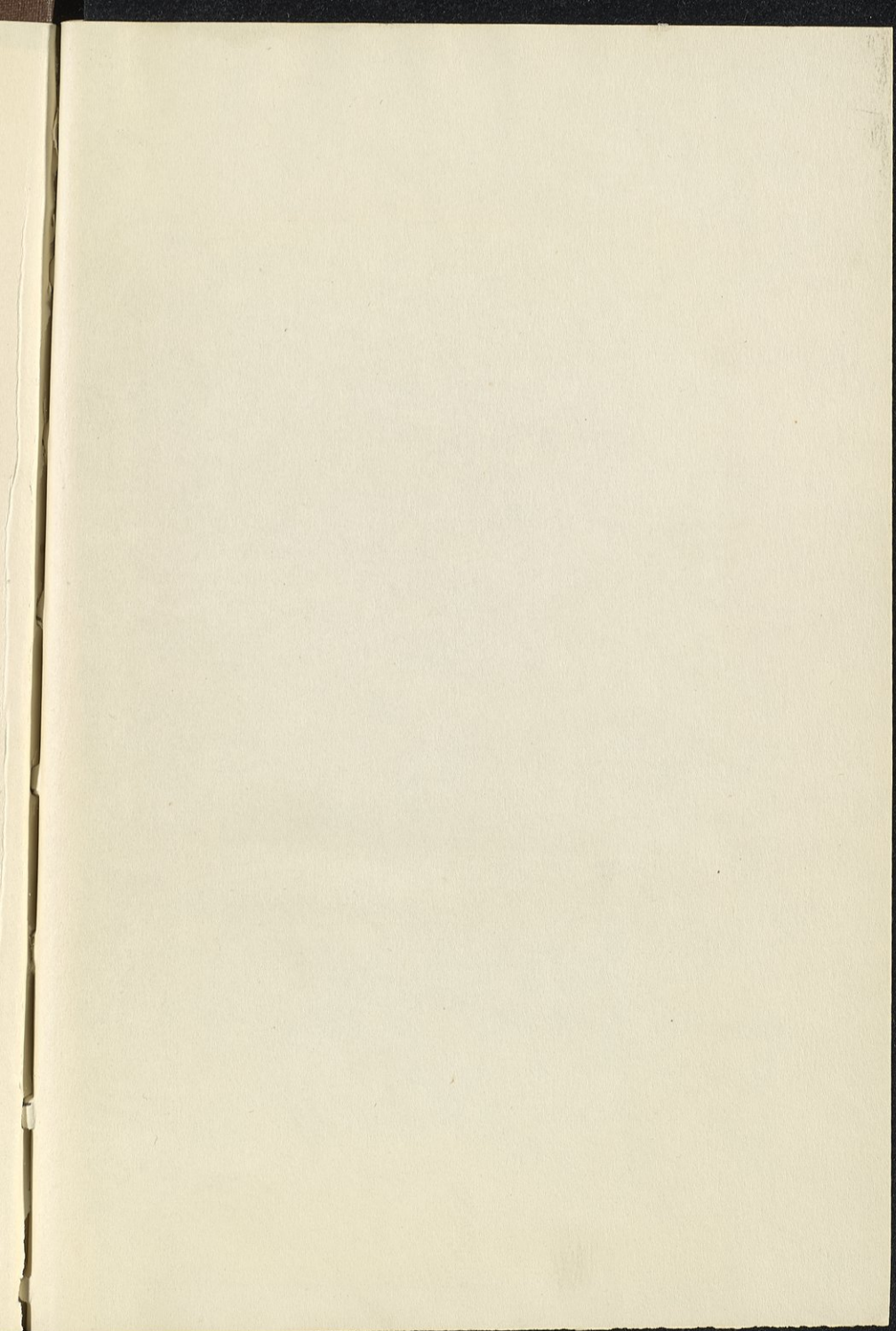
الفهرس

صفحة

١		المذنب البرىء
٦		فى زمان الامتيازات
١٣		مثال من الخلق الإنجليزى
١٨		كيف يتفادون من عذاب السجون
٢٥		ضريبة المهنة
٣٤		مشكلة قانونية
٤٢		سر المهنة
٥٠		القاضى المصرى بين عهدين
٦٢		براءة
٧٠		القتيل الأول
٨٥		الجريمة وعقابها
٩٣		عندما ترى الأقدار — ويحاسب الإنسان
١٠٤		أغنام ضالة
١٢٠		من أسباب الجرائم فى مصر
١٢٨		خصوصية الأقارب
١٣٦		شهادة شاهد
١٥٢		جريمة النصب

١٦١	...	...	...	...	...	...	...	قضية نصب
١٧٨	...	...	...	...	...	...	...	إلهام
١٧٩	...	...	...	...	...	...	...	عندنا وعندهم
٢٠٠	...	...	...	...	(١)	السيكوز	من جرائم الجنون —	
٢٠٩	...	...	...	...	(٢)	»	»	»
٢١٦	...	...	...	...	...	...	...	مشكلة اجتماعية
٢٢٨	...	...	...	...	...	...	...	على طريقة الرهائن
٢٣٦	...	...	...	...	...	...	...	مخاطر المهنة





COLUMBIA UNIVERSITY



0026811804

962

J216

FEB 5 1963

